رجال الأعمال والحكومة

رقصة التانجو

غلاف بريشة الفنان/ **عمرو فهمى**



قطاع الثقافة

يناير ٢٠٠٥

رئيس مجلس الإدارة:

إبـــراهيـــم سعده

رئيس التحرير:

نبيـــل أبـــاظـــه

هذا الكتاب.. وهذه القضية

فجأة دخل رجال الأعمال في مصر دائرة الاتهام.. وفجأة أصبحوا جميعًا في موضع الشبهات.. واحتار الرأي العام وهو يرى أمامه ملامح الصورة تتغير.. فبعد أن كان رجل الأعمال يحتل مكانة مرموقة على خريطة المجتمع.. باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية.. وأحد رموز ومعالم الاتجاه الاقتصادي الجديد الذي بدأته الدولة وشجعته قبل سنوات.. والذي تمثل في الاعتماد على القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية في مصر.. أصبحت صورة رجل الأعمال هي صورة الرجل الذي يلاحقه القانون، وتلاحقه البنوك، وأجهزة الدولة!..

وكان من الطبيعي أن تؤدي التداعيات إلى التأثير السلبي على عملية الاستثمار التي تحولت إلى بحيرة ركدت مياهها..

لكن – وفجأة أيضًا – وبعد سنوات من المعاناة تغيرت ملامح الصورة مرة أخرى، وبدت مياه البحيرة الراكدة تتحرك من جديد.

فمع الأسابيع الأولى التي تولت فيها حكومة الدكتور أحمد نظيف المسئولية.. شعر الرأي العام في مصر أن هناك مناخًا جديدًا.. وأن المجموعة الاقتصادية التي يمثل فيها الوزراء الشبان الغالبية العظمى تحاول أن تطرح رؤية جديدة وفكرًا جديدًا.

وسرعان ما تحول شعور الرأي العام إلى يقين بعد أن أصدرت الحكومة الجديدة حزمة من القوانين والقرارات، حاولت أن تعالج التشوهات في عدد من القوانين المتعلقة بالاستثمار والجمارك والضرائب.

كان من الواضح أننا أمام مرحلة مختلفة بدأت إرهاصاتها بالفعل.. لكن الحقيقة أن رجال الأعمال في مصر استقبلوا هذه المرحلة بكثير من

الحذر.. فتجاربهم مع الحكومات السابقة جعلتهم يتخوفون من أن تكون هذه القرارات والقوانين الجديدة امتداداً لسياسات سابقة تعتمد على الكلام والتصريحات الجوفاء المحشوة بالشعارات أكثر من اعتمادها على الأفعال - ثم وهو الأهم - أنهم انتظروا أن تتم ترجمة هذه القوانين والقرارات إلى إجراءات فعلية.

واستمر هذا الحذر وهذه المخاوف حتى وافق مجلس الشعب على تعديل المادة رقم ١٣٣ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقدي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.. ليسمح بالتصالح في جرائم البنوك بعد صدور الأحكام النهائية (الباتة).. بعد أن كانت المصالحة مستحيلة بمجرد صدور هذه الأحكام (الباتة).

كان هذا التعديل في الواقع بمثابة الحجر الذي أدى إلقاؤه في بحيرة الاستثمار إلى تحريك مياهها الراكدة.. فقد شعر ساعتها رجال الأعمال أن الحكومة الجديدة جادة في إصلاح مناخ الاستثمار.. والأهم أنه ليست هناك روح عدائية تتربص بالاستثمار ورجال الأعمال.. وجاء رد فعلهم بأسرع مما توقع الكثيرون.. فبمجرد الإعلان عن الموافقة على هذا التعديل بادر رجال الأعمال المدينون للبنوك بتسديد ٤,١ بليون جنيه، وبادرت الحكومة برفع أسماء خمسة من رجال الأعمال من قوائم الممنوعين من السفر.

وتأكد للجميع أن المرحلة الجديدة.. بدأت بالفعل..

كما تأكد لي شخصيًا بعد عدة لقاءات مع عدد من المسئولين أن هذه المرحلة الجديدة تمثل نقطة انطلاق للاستثمار والمستثمرين في مصر.. وأن ذلك لم يأت من فراغ..

فقد وجدت أن معظم المسئولين الذين قابلتهم يدركون ويعترفون بأن هناك الكثير من المشاكل المتراكمة في قطاع الاستثمار.. وعندما واجهتهم بمعاناة رجال الأعمال والمستثمرين من "البيروقراطية" تحديداً.. لم ينكر أحد منهم

هذه الظاهرة.. وأكدوا لي رغبتهم في مواجهتها بقوة والقضاء عليها.. بل أن بعضهم أتاح لي الاطلاع على عدد من الإجراءات الكفيلة بمواجهة البيروقراطية.. وتأكد لي أن هذه الإجراءات في سبيلها للدخول في مرحلة التنفيذ في القريب العاجل.

والواقع أنني شعرت بذلك من خلال متابعتي لتصريحات وزراء المجموعة الاقتصادية والذين التقيت ببعضهم.. حيث لاحظت أنهم جميعًا يتكلمون لغة واحدة.. كما رصدت أن هناك انسجاماً في رؤاهم وأفكارهم، وتكاملاً في الإجراءات التي يحاولون تنفيذها.. وأن هناك ملامح استراتيجية جديدة تحتل فيها عملية الإصلاح حيزًا كبيرًا.

لقد التقيت بأكثر من ١٥ من أبرز رجال الأعمال في مصر وأكثرهم شهرة.. وتعمدت اختيارهم من أنشطة متنوعة... وبعد أن أجريت معهم أحاديث صحفية مستفيضة.. كانت الملاحظة أن جميعهم رغم مشاعر الإحباط التي سيطرت عليهم بسبب أزمتهم مع الحكومات السابقة.. عبروا عن تفاؤل غير مسبوق فيما يتعلق بالمرحلة الحالية، وتوجهات الحكومة الجديدة، وحرصها على مد جسور الثقة بينها وبينهم.

وقد نشرت هذه الأحاديث في جريدة "السياسة الكويتية" على حلقات انطلاقاً من أن عملية الاستثمار والمستثمرين تحظى باهتمام عربي واسع.. وتلقيت شاكراً عدداً كبيراً من المكالمات التليفونية من الكتاب الصحفيين ورجال الأعمال وخبراء الاقتصاد أثنوا فيها على هذه الحلقات، واعتبروها نوعاً من رصد النبض واستشراف المستقبل.. وكان السؤال الذي يمثل القاسم المشترك الأعظم بينهم هو لماذا حظي النشر في جريدة عربية بهذه المساحات الكبيرة، بينما اقتصر نشره في بعض الصحف المصرية على اختصارات سواء في عدد الحلقات أو مساحة إبداء رأي بعض فرسان حوارات هذا الملف.. وكان ردي أن الاستثمار العربي له أهميته التي لا تقل عن الاستثمارات المحلية، وأن

المستثمرين العرب عانوا خلال السنوات السابقة الكثير، وبعضهم انسحب من عملية الاستثمار في مصر، وقد استمعت للكثير من الشكاوى من مستثمرين عرب، وتابعت عن قرب قلق أبناء مصر العاملين بالخارج من حالة الانكماش والركود والتراجع التي أصابت الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية، وما ينشر عن رجال الأعمال المصريين بالحق والباطل والذي أساء لسمعة الكثيرين منهم، خاصة وأن الدراما المصرية التي قُدمت في السنوات الأخيرة ساعدت في رسم صورة ليست واقعية عن هذا القطاع الحيوي الذي يساهم بفاعلية في دعم الاقتصاد القومي والذي يضم كثيرًا من الرموز الوطنية.. كل ذلك كانت له تداعياته سواء على المستثمر العربي الذي أحجم، أو على المواطن المصري بالخارج الذي ظل يراقب بقلق.. من هنا رأيت أن أكثف النشر في واحدة من أكبر الصحف العربية انتشارًا وهي جريدة "السياسة" التي ما أتيح لي من خلالها ربما كان من الصعب توفيره في الصحف المصرية التي تتعدد فيها الاهتمامات والقضايا.

والواقع أن تكرار ملاحظة ضرورة نشر حلقات هذا الملف وهذه القضية في مصر جعلني أستجيب لما طرحه بعض الأصدقاء ممن تحمسوا لهذا الجهد، وهو أن يصدر كتاب يضم مجموعة الحوارات والآراء التي تضمنها هذا الملف.. رغم ما أعرفه جيداً من معاناة إصدار الكتب.. وقد وجدت في هذا الاقتراح حلاً وسطاً.. فكان هذا الكتاب.

محمد مصطفى

يناير ٢٠٠٥



قبل ان نقرا

بقلم
محسن محمد

أعتقد مخلصاً أن الدكتور أحمد نظيف رئيس وزراء جاد يحاول أن ينجز شيئاً وسط ظروف صعبة للغاية ولكني أخاف أن يتغلب عليه المنافقون الذين يتقنون حرفتهم، يصورون ما يفعله بأنه معجزة المعجزات.

والرجل معذور فحجم النفاق كبير.. وبعض -وأكرر بعض- المنافقين يعرفون أنهم باقون في مناصبهم بلا قانون أو أن النصوص القانونية لا تحميهم وأنهم يعيشون بأمل أن تتساهم الدولة وأن يساعدهم رئيس الوزراء على البقاء.

والمشكلة هذه الأيام ليست في حجم جرعات النفاق لرئيس الوزراء، بل المشكلة فيما يقوله رجال الأعمال الآن عن وزارة الدكتور عاطف عبيد.. وما يقوله رجال الأعمال في غاية الخطورة.. وأنقل هنا عن السلسلة التي نشرتها جريدة السياسة الكويتية من أحاديث رجال الأعمال المصريين.

ولا أعرف السر في أن رجال الأعمال لا يتكلمون في الصحف المصرية، أو أن الصحافة المصرية لا تجري أحاديث معهم.

وأغرب ما في الحكاية أن الصحف المصرية اكتفت بنشر حديث واحد لرجل الأعمال أحمد بهجت الذي حلت البنوك مشاكلها معه، وأعادت جدولة ديونه، ومعنى ذلك أن الحكومة "راضية" عن أحمد بهجت ولذلك تنشر الصحف القومية ما قاله عن عهد عاطف عبيد..



فقد قال أحمد بهجت لمحمد مصطفى مراسل صحيفة السياسة في القاهرة:

- أعضاء وزارة عاطف عبيد كانوا سلبيين في اتخاذ القرار، وهو ما أدى إلى البطء الشديد في حركة الاقتصاد، والتعثر والركود الرهيب وكان لابد أن يوجهوا اللوم لفئة، ويجعلون منها كبش الفداء فاتجهوا إلى رجال الأعمال وأخذوا يضغطون عليهم حتى "كفر" بعضهم بالعمل..

وواصلوا ضغطهم حتى هرب البعض الآخر فأخذوا يهاجمونهم ويتغنون بهروبهم.. واتهموا رجال الأعمال جميعاً بأنهم لصوص ونصابون.. ونسى رئيس الوزراء السابق أن لديه خسائر ضخمة في الموازنة العامة نتيجة فشله في إدارة الحكومة، وأعتقد أن العجز في الموازنة العامة وصل إلى أكثر من ٤٠٪ وتضخمت المشكلات وأصبحت البنوك تعطي للحكومة سنداتها لأنها أكثر أماناً وبالتالي توقف النشاط الاقتصادي.

ولأول مرة في تاريخ البنوك المصرية أصبح معدل التدفق بالسالب أي أن الأموال التي تدخل أكثر مما تخرج وتضطر البنوك أن تدفع فوائد وهمية ١٠٪ و ١٢٪ وهي غير مستخدمة في السوق ولا تستخرج مليماً واحداً.

●●●

قد يقول البعض أن أحمد بهجت موتور من حكومة عاطف عبيد فقد بدأت في استرداد الأراضي المباعة له وكانت تحرض الصحف الحكومية ضده.. ولكن.. هناك أنجح رجل أعمال في مصر وهو نجيب ساويرس الذي نجح في الحصول على مناقصات مشروعات كثيرة خارج مصر سواء في الجزائر أو العراق أو غيرهما من الدول الآسيوية والأفريقية وهو رجل لم تطارده البنوك المصرية لطلب استرداد أموالها، وأسهم شركاته ترتفع باستمرار..

قال نجيب ساويرس بصراحة ووضوح ودون لف ودوران بل بجرأة: لم استثمر قرشاً واحداً أثناء ولاية حكومة عاطف عبيد.. كانت فترة الحكومة سيئة للغاية عانى منها كثير من رجال العمال المحترمين الذين تعثروا نتيجة الظروف التي

حدثت وعوملوا مثل الفئة غير المنضبطة ثم كانت المعاملة الحكومية غير موفقة.. وقد عصفت نتيجة الأخطاء الحكومية بالجميع.. وأسوأ ما شهدته الفترة السابقة استخدام الحكومة للسجن كأداة للوفاء بالدين وهو إجراء غير قانوني، لأن هناك قانوناً يحكم الوفاء بالدين وهو القانون التجاري والإفلاس. والبنوك ليس لها دخل مباشر بمشكلة التعثر، والحقيقة أن القطاع الخاص المصري فقد الثقة في الحكومة السابقة وعاني رجال الأعمال والمستثمرون معاناة كبيرة خلال السنوات الماضية في ظل تضارب القوانين والقرارات الاقتصادية وتعقيدات لا أول لها ولا آخر، إضافة إلى تعدد الجهات الرقابية التي مارست ضغوطاً كبيرة سواء على الشركات أو البنوك أو المؤسسات الاقتصادية.

●●●

وهذا صلاح دياب رجل الأعمال وأكبر المساهمين في صحيفة المصري اليوم، أو هو الذي كان وراء إصدار هذه الصحيفة ورئيس شركة بيكو التي تتعدد أنشطتها في البترول والمنتجات الغذائية والاستثمار العقاري. قال لابد أن أركز لا على صاحب المشروع بل على الاستثمار كله، وقد حدث هذا مع حسام أبو الفتوح، حيث تم التركيز عليه دون أن نهتم بمشاريعه المنتجة فكانت النتيجة أن دخل السجن وضاعت مشاريعه التي تؤوي آلاف العاملين. وهكذا تركوا المشاريع تنعي من بناها، ووضعوا أصحابها في السجون، والواقع أن المشروع هو الذي تعثر..

يقولون إن حجم الأموال المهربة إلى الخارج تقدر بأربعين مليارا، وإني أعلم أن ٩٠٪ من المتعثرين نزفت دماؤهم في مشروعاتهم المتعثرة ذاتها، أما الذين هربوا أموالهم إلى الخارج فلا هم رجال أعمال ولا هم مستثمرين.. إنهم نصابون!

أما محمد جنيدي فله حكايات كثيرة: قال: واجهت ٣٠٠ قضية و ٢٣٠ سنة سجن و ٣٠ قضية إفلاس وخرجت منها جميعاً بريئاً.. إن حكومة عبيد مارست سياسة التوحش ضد رجال الأعمال وأضرت اقتصاد مصر لسنوات طويلة..



وقد واجهت في عهد تلك الحكومة قضية تهرب جمركي بـ ١٥ دولاراً رغم أن أصولي تزيد عن المليار ونصف المليار.. وعلى مسئوليتي فإن رجال الأعمال الهاربين على استعداد أن يعودوا.

وقد يقال:

هؤلاء جميعاً مغرضون فلم تساعدهم حكومة عاطف عبيد.. وقد يقال أيضاً إنهم يتقربون من حكومة أحمد نظيف بمهاجمتهم للحكومة السابقة. ولكن أخطر ما قد يقال ضدهم وضد الحكومة السابقة:

– لماذا لم يتكلموا في عهد حكومة عاطف عبيد، وهو لم يكن مهتماً بما تقوله الصحافة، أو بما يقوله خصومه، ولم يحرك دعوى قذف أو سب أو تشهير ضد أحد، وما الذي منعهم من أن يقولوا ضده ما يقذفونه به الآن.

السبب الحقيقي أن المناخ لم يكن يسمح بالحرية لرجل أعمال يهاجم الحكومة ثم يحصل على قرض من بنك.. أو أن المناخ لم يكن يسمح بالحرية لرجل أعمال أن ينطق بحرف ضد الحكومة ثم لا تتحرك الجمارك والضرائب ووزارة الإسكان لتطالب باسترداد الأرض التي باعتها له بالتقسيط كما حدث مع أحمد بهجت.

أو..

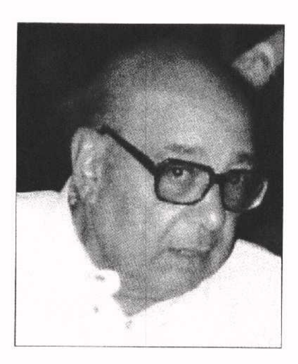
باختصار المناخ لا يسمح بالهجوم على الحكومة باليمين ثم تأخذ منها تسهيلات وقروضاً ومزايا باليد اليسرى.. المناخ لا يسمح بذلك أبداً.

●●●

إن الدكتور زياد أحمد بهاء الدين رئيس هيئة الاستثمار الجديد قال لصحيفة السياسة إن هناك كثيراً من السلبيات فى المرحلة السابقة.

فهل يستطيع الدكتور زياد أن يقول يوماً ما فى عهد حكومة الدكتور نظيف أو غيرها بأن هناك سلبيات.. إننا نريد من الدكتور نظيف أن يسمح بنقده بصراحة ووضوح بأن يعقد مؤتمرات متتالية لرجال الأعمال وغيرهم.





عن البنوك.. ورجال الأعمال

بقلم

محمدالعزبي

تحدث رجال المال والأعمال.. ما صدقوا أن فتح لهم "محمد مصطفى" الباب حتى أخرجوا ما في الصدور.. وكان لابد أن تكون الأسئلة واعية - ولا أقول مراوغة - حتى نعرف الحقيقة التي غابت ما بين اتهامات البنوك وتشويه سمعة رجال الأعمال، فتحول الرضا والكرم في منح قروض ولو بدون ضمانات إلى غضب وهروب وأحكام بالسجن الطويل.. اختلطت الأوراق.. ولعل الصلح الشهير بين أحمد بهجت والبنوك هو الذي أوحى بالفكرة.. وأعترف بأنني لم أستطع الانتظار حتى ينتهي نشر جميع الحلقات التي كتبها "محمد مصطفى" في جريدة السياسة الكويتية، وإنما رأيت أن أنبه القراء لأهميتها وأن أكتفي منها بنشر بعض العناوين.

يقول "أحمد بهجت": ديوني تضاعفت خلال أربع سنوات بفعل الفوائد.. ونجاحاتي لم تعتمد على أي علاقة مع رموز السلطة.. ورغم كل ما حدث لماذا لم يتم سجن أي مسئول في الوزارة السابقة.. ويقول "نجيب ساويرس" لم أستثمر قرشاً واحداً في مصر خلال فترة ولاية حكومة عاطف عبيد.. وأؤكد لمن يحاولون استثارتي أن أمريكا ليست عدوتي، وأيضاً، أمريكا منحازة بالكامل لإسرائيل.. واتفاقية "الكويز" قرار شجاع سينقذ صناعة الغزل والنسيج في مصر.



ويقول "فؤاد سلطان" وزير السياحة الأسبق ورجل الأعمال: "الكويز" هو حكم القوى على الضعيف.. والتعثر مثل رقصة التانجو، وفساد المستثمرين لابد أن يقابله فاسدون في الدولة.

ويقول "إسماعيل حسن" محافظ البنك المركزي الأسبق البنوك ورجال الأعمال لا غنى لأحدهما عن الآخر.

ويقول "صلاح دياب" صاحب مجموعة استثمارات شريك أساسي في صحيفة "المصري اليوم" المستقلة: بعض رجال الأعمال صنعوا لأنفسهم نجومية زائفة.. وعندما يحدث التعثر علينا أن نركز على المشروع وليس على مالكه.

ويقول "محمد جنيدي": واجهت ثلاثمائة قضية ومائتين وثلاثين سنة سجنًا وثلاثين قضية إفلاس وخرجت من جميعها بريئاً.. وواجهت قضية تهرب جمركي بخمسة عشر دولاراً(!!) رغم أن أصولي تزيد على المليار ونصف.

ومازال رجال المال والأعمال يتحدثون!

محمد العزبي

جريده الجمهوريه

١٢ / ١ /٢٠٠٥





د. احمد بهجت

احدثت تسويته دوياً كبيراً

- هناك تسويات اخرى قادمة في الطريق
- الرئيس مبارك شجعني وساندني وبدون دعمه ما نجحت
- التعثر تحول إلى مناخ عام في الخمس سنوات الماضية
- إلغاء فكر الجباية من ابرز إيجابيات القوانين الجديدة
- حجم اصول مشروعاتي يتعدى ٨ مليارات جنيه
- نجاحاتي لم تعتمد على اي علاقة مع رموز السلطة
- الوزارة السابقة جعلت من رجال الأعمال كبش فداء لتغطية فشلها
- رغم كل ما حدث.. لماذا لم يتم سجن اي مسئول في الوزارة السابقة؟!
- اتهام رجال الأعمال بأنهم سبب كل كارثة.. كلام فارغ



منذ أن أعلنت التسوية بين البنوك ومجموعة شركات أحمد بهجت، والأحاديث والتعليقات والتحليلات لم تنقطع من الشارع الاقتصادي المصري.. تلك التسوية التي شملت ديونًا قدرها ٢,٦ مليار جنيه، وحصلت بموجبها البنوك على أسهم في مجموعة شركات بهجت، إضافة إلى الاتفاق على تعويم وتمويل مشروعات المجموعة.. وبذلك أسدل الستار على أكبر حالة تعثر بين قطاع الأعمال الخاص، لتسود حالة من الارتياح بين رجال الأعمال المنتظمين والمتعثرين على السواء، ولتمتد هذه الحالة إلى الجهاز المصرفي الذي أصابه جانب من عواصف وأنواء هذه المشكلة.

وأعترف أن الدكتور أحمد بهجت الذي استقبلني على مدى أكثر من ساعتين.. استقبل أسئلتي بمنتهى الهدوء، وأجاب عنها جميعًا دون أي غضاضة.. في البداية سألته:

● بماذا تفسر حالة التفاؤل والارتياح التي سادت قطاع الأعمال الخاص بعد الإعلان عن تفاصيل التسوية بين مجموعتك والجهاز المصرفي ؟

في اعتقادي أن مصر عانت لعدة سنوات من السلبية وعدم القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وهذا سبب نوعاً من الشلل في تنفيذ القرار.. وللأسف الشديد أن هذا الوضع استمر لسنوات.. ففي عام ١٩٩٩ وبعد أن أصبحنا جميعاً نعاني من عدة مشاكل طلبنا حلها، لكن لم يتم حل أي شيء على مدى خمس سنوات.. وليشمل التعثر آلافًا من رجال الأعمال، ويتحول إلى مناخ عام.. أي أنها لم تكن مشكلة خاصة برجال الأعمال الذين هربوا كما كانوا يصورونها.

إنني أتحدث عن المستثمر الجاد الذي يعمل ويمتلك أصولاً ومصانع ومشروعات.. وأحمد الله أنني دائماً لي السبق في أعمالي التي قلدها البعض بعدي، سواء بالنسبة للمشروعات العقارية أو ملاعب الجولف أو المصانع أو القنوات التليفزيونية.

الواقع أن مشاعر التفاؤل والسعادة التي تتحدث عنها مبنية على أسس واضحة، في مقدمتها أن حجم الأمل في الوزارة الجديدة كبير جداً، حيث أنها وزارة أعمال، وقراراتها جريئة، لم يكن في استطاعة أي وزارة اتخاذها.. وهنا لابد أن أشيد بسيادة الرئيس والدكتور نظيف لأنهما حملا العبء الأكبر في اتخاذ هذه القرارات، بالإضافة إلى الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية، حيث أن حزمة القوانين الجديدة التي تم اتخاذها سهلت الأمور، ونظمت العمل الاقتصادي في مصر.. ولعل من أبرز نتائج هذه القوانين إلغاء فكر الجباية، وأصبح فكر التنمية هوا القائم.

لقد كان المناخ العام كله سيئاً، فتحول على يد الوزارة الجديدة إلى مناخ إيجابي.

وجاءت التسوية معي لتؤكد هذا المناخ الجديد.. وهي تسوية كبيرة لأن حجم أعمالي ضخم ومنتشر في أماكن ومجالات كثيرة، ومن هنا كانت صعوبة المواجهة، حيث كان كل مسئول يتخوف من اتخاذ قرار فيها.. وعندما تم اتخاذ هذا القرار أشاع البهجة بالفعل في قلوب رجال البنوك قبل رجال الأعمال، حيث أن رجال البنوك كانوا متهمين أنهم سهلوا لرجال الأعمال الاستيلاء على المال العام، وهو ما جعلهم يتخوفون من إعطاء قروض جديدة، مما أدى إلى عدم قيام البنوك بدورها في إدارة عجلة الاقتصاد المصري.. وأحمد الله أن تم هذا التحول الآن.. وأنا أرى أن هناك تسويات أخرى قادمة في الطريق إن شاء الله.. وكلي تفاؤل بأن عام ٢٠٠٥ سيكون نهاية مشكلة الديون المتعثرة في البنوك كلها، وبداية لانطلاقة واسعة وكبيرة تعوض ما فاتنا في السنوات الخمس الماضية.

● ذكرت في حديث صحفي مؤخراً ان السبب في تأخر التسوية انه لم يكن هناك نية لإنهائها.. في رايك لماذا لم تتوفر هذه النية ؟



أعتقد أن الحكومة السابقة كانت لديها وجهة نظر سلبية تجاهي بسبب قناتي دريم التليفزيونية، وبالتالي تجاه مشروعاتي كلها .. لقد كانت لديهم قناعة أن هذه الشركات أقل من أن تستحق أن يجدوا لها حلاً .. وللأسف الشديد أنهم لم يضروا بشركاتي أنا فقط، لكنهم أضروا أيضاً بالآلاف من رجال الأعمال، وذلك بسبب أنهم لم يكن لديهم القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب..
والغريب أن الكثيرين لم يقتنعوا بما ذكرته في بعض الصحف من أن إنشاء قناتي دريم كان من أجل تسويق المنتجات التي تصنعها مجموعة بهجت.. والواقع أن هذه هي الحقيقة، فهذه القنوات هي النافذة التي استخدمتها لتسويق منتجاتي، خاصة أنني متجه للتصدير إلى العالم العربي وأفريقيا، وقناتا دريم يصل إرسالهما إلى شمال أفريقيا، ومن المغرب وحتى أبو ظبي، وهما ناجحتان ولهما جمهور كبير والحمد لله، بل وكانت أنجح قنوات عربية موجودة، إلى أن حدث تدخل من بعض الجهات لحثنا على تقليل الانتقاد.

● بعض قيادات البنوك انتقدوا ما ذكرته عن ان الفوائد البنكية وصلت إلى ٢٥٪.. واكدوا انه قول مبالغ فيه.. فماذا تقول ؟

الأمر ببساطة أن مديونيتي في سنة ١٩٩٩ كانت ١٢٠٠ مليون جنيه، وفى سنة ٢٠٠٣ أصبحت ٢٦٠٠ مليون جنيه.. أي أنها تضاعفت في خلال أربع سنوات، وهذا نتيجة أمرين، هما أن الفوائد كانت تصل لأكثر من ٢٠٪ فعلاً، إلى جانب ارتفاع سعر الدولار.. وأنا لم آخذ بالدولار.. أنا عندما فتحت اعتمادات المفروض أنها تتحول إلى جنيه، لكنهم رفضوا أن يحولوها إلى الجنيه وظلت بالدولار، ثم قالوا "هات أنت الدولار".. فمن أين آته بالدولار.. هذه وظيفة بنك، وليست وظيفة شخص.. وبالطبع عندما تجاوز سعر الدولار ستة جنيهات أصبحنا نحن مسئولين عن سداده.

• تضاربت ارقام الأصول والديون لشركاتك.. قيل ان الأصول ٨ مليارات والديون ٥.٢ مليار.. ما هي الحقيقة ؟

حجم الأصول حسب القيمة الدفترية تتعدى ٥.٤ مليار جنيه، أما القيمة السوقية فتتعدى ٨ مليارات جنيه، وحجم المديونية الحقيقي أقل من ٢ مليار بعد رفع الفوائد الزائدة وغير المتفق عليها، ولكنها كانت قبل الرفع حوالي ٢٦٠٠ مليون جنيه.

• قيل ان تسوية الدكتور احمد بهجت "تفصيل" وغير قابلة للتكرار ؟

التسوية الغرض منها في الأساس أن نصل إلى حل لمشكلة الديون الموجودة، وأن نسدد للبنوك أموال المودعين.. وهي ليست تسوية تفصيل كما يقول البعض.. كان من الممكن أن نطلق عليها "تفصيل" لو أن حجم الأصول ضخم جداً، مقابل مديونية كبيرة جداً، فلابد في هذه الحالة عمل معالجة خاصة وليست عادية نظراً لضخامة حجم الأصول والمديونية.. وهناك نقطة هامة جداً لابد من ذكرها وهي أنني أسدد كامل الديون وكامل الفوائد، ولم يتم اختصار جنيه واحد من الفائدة.. وأنا ادفع فائدة ٨٪ للسبع سنوات القادمة.

• وما تقديرك لآثار هذه التسوية على الائتمان والإجراءات البنكية والمستقبل بشكل عام ؟

هي عنصر مساعد على عودة الثقة للجهاز المصرفي، وعلى دفع الآخرين للتسوية، وعلى تشجيع رجال الأعمال على الثقة في جدية الحكومة بأنها تريد حلاً لمشاكل المستثمرين، كما أنها ستؤدي إلى عودة الاستثمارات الأجنبية، حيث سيشعر المستثمر الأجنبي أن البلد بخير.

• الاتفاقية تقضي بأن تسترد البنوك اموالها بعد ٧ سنوات.. ماذا لو لم تتمكن من التسديد في الفترة المحددة ؟

إن لم نسدد كامل المديونية خلال سبع سنوات، فسيتم تقييم سوقي للأصول



بإضافة ٨٪ سنوياً على المديونية الباقية، وما سدد يرحل، والباقي تأخذه البنوك في صورة أصول أو نسبة في الشركات.

● هناك من يتساءل.. لماذا الجانب الأكبر من قروضك من بنك واحد هو الأهلي؟

هذا دليل على استقرارنا، فنحن لم نكن نسعى مثل غيرنا ونحصل على أموال من كل بنك، وهناك مستثمرون يتعاملون مع ٢٤ أو ٢٥ بنكاً.. ولكني كنت أتعامل مع بنك واحد، وكان هذا البنك شريكاً لي بنسبة ١٥٪ في المشروعات العقارية بدريم لاند، وفى المشروعات الصناعية.. ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٩ كنت أسدد ما علي قبل حلول موعده، وظللت طوال هذه السنوات أسير بانتظام، وهو ما يعني أنه لم تكن هناك أية نية للمشاكل.. كنا نحقق أرباحاً ونسدد إلى أن بدأت الأحوال والظروف الاقتصادية تتغير بالنسبة لنا جميعاً.

● اتفاق التسوية يقضي باحتساب ٨٪ نسبة ربح على الأسهم.. هل تعتقد ان هذه النسبة لو كانت قد تم الاتفاق عليها كفوائد للقروض.. كان الأمر سيتغير ؟

لقد أرادوا الحل الذي يجعل الأمور فيها نوع من المشاركة بيني وبينهم، وأن يدخلوا معي شركاء، ولهم دور في الإدارة كبنك أهلي، وهذا يضمن لهم أن التمويل الجديد تحت رقابتهم، وأنهم طرف أصيل في أخذ القرار الاستثماري، والائتماني في نفس الوقت، وهذا يريحني ويريحهم، ولا يكون هناك أي مجال للشك.

● لو لم تكن الفائدة من البداية مبالغاً فيها.. هل تعتقد انه ما كان قد حدث ما حدث ؟

بالطبع كان حدث فارق كبير، إضافة إلى لو أن سعر الدولار لم يرتفع بهذا الشكل، حيث أن ارتفاع سعر الصرف وحده أدى إلى خسارتي ما بين ٣٠٠ إلى٤٠٠ مليون جنيه، وكان المفروض أن أسددها وقتها بالجنيه، ولكنهم رفضوا وحسبوها بالدولار.

ويستمر الحديث عن هذه التسوية التاريخية التي تمت مع د. أحمد بهجت



فارضاً نفسه على مائدة الحوار.. وأقول له:

• إن بعض الخبراء يؤكدون ان الاتفاق جاء بتوجيهات من القيادة السياسية كإشارة للقطاع الخاص ان هناك تسهيلات قادمة ؟

فيقول:

إننا نعمل على إتمام هذا الاتفاق منذ أربع سنوات.. عقدنا أول اتفاقية عام ٢٠٠٢، وتم توقيعها في شهر سبتمبر من نفس العام، ولكنها لم تستكمل، ثم دخلنا في اتفاقية أخرى في ١٤ أبريل عام ٢٠٠٤، وبعد أن وقعنا عليها تم تعديلها وتغييرها، ثم توصلنا إلى التسوية التي أعلن عنها مؤخراً.

وهنا قلت له:

• تصريحك بأنك تحدثت مع الرئيس مبارك ليتدخل، وانه رفض لأنه لا يتدخل في اعمال البنوك.. فماذا عن تفاصيل ما حدث ؟

فقال: الواقع أن الرئيس مبارك أكثر من ساعدني وأيدني وشجعني، ودعمه للقطاع الخاص بصفة عامة عظيم جداً.. وبدون دعمه لي شخصياً ما كان من الممكن أن أحقق ما حققت.. فالرجل لم يدخر وسعاً في زيارتنا وتشجيعنا، ومد يد العون لنا طوال الوقت.. ولا يسعني هنا إلا أن أشكره.

• هل سيادة الرئيس كان له دور في إحداث هذه التسوية ؟

أنا لا أعلم حقيقة الأمر.. ولا أعلم إن كان له دور أم لا.. ولكن بصفة عامة فدور الرئيس دائماً إيجابي بالنسبة لما فيه الصالح العام.

• كيف تعاملت مع الشائعات الكثيرة التي اثيرت بأنك على علاقة مع رموز السلطة ؟

هذه أشياء قديمة عمرها عشر أو اثنتا عشرة سنة وتعاملت معها، وأعتقد أن أسبابها الأساسية شيء واحد أنني رجل كنت قادماً من الخارج، ثم استطعت إقامة مشروعات ناجحة في فترة وجيزة، وأنني استخدمت هذه النجاحات في تطوير مشروعاتي، فقالوا أنه لا يمكن أن يكون هناك شخص معتمد على

نفسه يستطيع أن يصل لهذه النجاحات إلا عن طريق دعم من مسئولين.. وهذا غير حقيقي لأن هناك كثيرين من رجال الأعمال نجحوا، ولم يكن هناك تدخل من أي مسئول لمساعدتهم.. الحقيقة أن الاقتصاد كان يسمح، والمنافسة كانت أقل، وكانت فرصة الدخول والنجاح أعلى بكثير من الفرص التي تتاح وسط زحمة في السوق.

وأعود للنبش في ملف التعثر مع د. أحمد بهجت.. وأسأله:

● من خلال خبرتك الطويلة.. ما هي التدابير التي يجب على كل الأطراف اتخاذها لعدم وقوع تعثر آخر لرجال الأعمال او البنوك على حد سواء ؟

فيجيب:

الواقع أن هذه القضية هي قضية الاقتصاد المصري كله، وحتى لا يحدث تعثر فهذه مسئولية الحكومة.. عليها أن تتحرك بسرعة عند حدوث أي مشكلة في بدايتها، ومواجهتها بحزم، وباتخاذ القرار الصحيح من كافة الجوانب والأطراف.. فلا يجوز أن يتعامل البنك مع شركة متوقفة عن العمل على أنها تعمل وتحقق أرباحا، ويظل عداد الفوائد البنكية مستمراً بل ويتزايد كعقوبة لصاحب الشركة لأنه لم يسدد رغم أن البنك يعلم أن المشروع متوقف وغير قادر على السداد.. والمفروض هنا أن البنك يتوقف عن المطالبة، ويدرس مع صاحب المشروع أوضاعه، وكيف يمكن تعويمه.. فمسألة التعويم أمر في غاية الأهمية، وأنا أعرف -على سبيل المثال- أن هناك من استثمر عشرات الملايين في فنادق، ويحتاج إلى خمسة ملايين للتشغيل، ولكن البنك يرفض تمويله.. فكيف سيعمل؟.. وكيف سيسدد المديونية التي تتزايد حتى أصبحت أكثر من رأس مال الفندق.. وهنا كان لابد من التدخل الذي لم يحدث لأن في الوزارة السابقة كان هناك نوع من السلبية في اتخاذ القرار.

انا متفائل

● هل ترى ان الوزارة الحالية اقل حظاً من الوزارات السابقة لأن عليها ان تحل مئات المواقف السلبية للوزارة التي سبقتها ؟

الواقع أن الوزارة الحالية تحمل على أكتافها ميراثاً مثقلاً بالمشاكل تحتاج إلى جهد كبير لحلها بالتعاون مع الأطراف الأخرى.. البنوك، ورجال الأعمال، بالإضافة إلى مختلف العاملين في مجالات الاستثمار، فقد يكون هناك وزير كفء جداً ومشجع للاستثمار، بينما يوجد موظف صغير يعرقل تطبيق التسهيلات للمستثمرين مما يدفعهم للهروب.. وهذا للأسف حدث كثيراً.. ولذلك أقول أن هذا الجهد لابد أن يكون عملاً جماعياً يشارك فيه كل الأطراف.. وبصفة عامة فإنني متفائل بالتغييرات التي حدثت، وبأن هذه الوزارة صاحبة قرار، وتتخذ القرار بلا خوف لأن أعضاءها فاهمون ومدركون مشاكل القطاع الخاص، ومشاكل الاقتصاد عامة.

● في تصريح سابق قلت ان الوزارة السابقة عطلت النشاط الاقتصادي في مصر كلها.. ماذا تقصد ؟

إن أعضاء الوزارة كانوا سلبيين في اتخاذ القرار، وهو ما أدى إلى البطء الشديد في حركة الاقتصاد، والتعثر والركود الرهيب.. وكان لابد أن يوجهوا اللوم لفئة ما ويجعلوا منها (كبش الفداء)، فاتجهوا إلى رجال الأعمال، وأخذوا يضغطون عليهم حتى كفر بعضهم بالعمل، فواصلوا ضغطهم حتى هرب البعض الآخر، فأخذوا يهاجمونهم ويتغنون بهروبهم، واتهموا رجال الأعمال جميعاً بأنهم لصوص ونصابون، وأصبح قطاع الأعمال هو المشكلة وهو السبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية، ونسي رئيس الوزراء السابق أن لديه خسائر ضخمة في الموازنة العامة نتيجة فشله في إدارة الحكومة.. وقد سبق أن قلت إذا كان العجز ١٪ في الموازنة فليزد إلى ٣٪ على أن نعطي الـ ٢٪ للاستثمارات

في مصر، ويكون ذلك معلنًا .. وفي الوزارة السابقة أعتقد أن العجز قد وصل إلى أكثر من ٤٠٪، وتضخمت المشاكل، وأصبحت البنوك تستسهل أن تعطي للحكومة سنداتها لأنها أكثر أماناً، وبالتالي توقف النشاط الاقتصادي، وأصبح معدل التدفق لأول مرة في تاريخ البنوك المصرية بالسالب، أي أن الأموال التي تدخل أكثر مما تخرج، وتضطر أن تدفع فوائد وهمية ١٠٪ و ١٢٪ وهي غير مستخدمة في السوق ولا تستخرج مليماً واحداً.

● هناك من ينتقد التعدد والتباين الكبير في مشروعاتك.. ماذا تقول ؟

أنا من الناس الذين لا يهدأ لهم بال إلا إذا عملوا شيئاً جديداً ومختلفاً، كما أنني أحب بلدي والاستثمار فيها، ومتعتي أن أتيح فرص عمل أمام الناس.. يعملون، ويربحون، ويسعدون، وأنا أسعد معهم.. إنني أحب المشروعات الجديدة دائماً ولا أدخر جهداً في أن أفتتح مثل هذه المشروعات.. لقد بدأت بمصانع لإنتاج الأجهزة الكهربائية كالتليفزيون والفيديو والراديو والثلاجات والغسالات وأفران المطابخ وأجهزة تكييف الهواء، كما أن لدينا محاجر رخام حيث ننتج الرخام بتقنية حديثة جداً.. ولدينا "سوفت وير"، وأجهزة اتصال، وقنوات دريم التليفزيونية، ومشروعات عقارية وأخرى سياحية، وفنادق.. إن استثمارنا العقاري ضخم، فقد تم بناء ثلاثة آلاف شقة، و٧٠٠ فيلا، كما أنشأنا أكبر مدينة ملاهي في الشرق الأوسط، وكذلك أكبر نادي رياضي، ولدينا ٢٨٠ فدان ملاعب جولف، وأسواق تجارية، ومدارس وهناك مشروع جامعة قادم في الطريق.

● هل قصدتم بكثرة المشروعات توزيع المخاطر ؟

قد يكون هذا أحد الأسباب، ولكن السبب الأهم هو رغبتي في خلق فرص عمل جديدة، وهذا هاجس يسيطر عليّ واعتبره من أهم واجباتي.



• رغم ظروف تعثرك.. من اين تمول قناتين فضائيتين ؟

إن كل مشروعاتنا لازالت قائمة وتعمل، وما قمنا به أننا خفضنا مصروفاتنا بنسبة ٥٠٪ مما كان يصرف قبل ذلك.

• هل تم تخفيض هذه المصروفات في قناتي دريم وحدهما ام بشكل عام ؟

لقد كانت الإعلانات عن شركاتنا تتكلف ٤٠ مليون جنيه في السنة وتم تخفيضها إلى ٢٠ مليون جنيه، ندفع جزءاً منها في الصحف والمجلات، وجزءاً آخر في قناتي دريم، وبالتالي أحقق استفادة مزدوجة، فبما أن قنوات دريم ناجحة فإن إعلاناتنا تصل إلى الكثير من دول العالم، وتساعدني على التصدير، إن بعض مصانعنا تصدر ٨٥٪ من إنتاجها للخارج الآن.. وبالتالي فإن الموضوع بمنتهى البساطة أن الأموال التي تنفق على قنوات دريم خارجة من الشركات التي تستفيد من هذه القنوات.

• سبق ان قلت ان من هربوا من رجال الأعمال كانت اصولهم اقل من ديونهم، وانا لم اهرب لأن اصولي اكثر من ديوني.. فهل هذا القول ينطبق على كل من هربوا ؟

هناك أمر هام أريد توضيحه هنا.. فأنا لا أقول أن كل من هرب سيئ، فليست هذه هي الحقيقة، ولكن بعض رجال الأعمال لم يتحمل الضغوط التي وقعت عليه، فآثر السلامة وسافر إلى الخارج لأنه لو بقي في مصر سوف يُهان.. وعلى سبيل المثال مصطفى البليدي، وهو رجل أعمال محترم، كانت عليه مديونية، وقرر أن يعود بعد نداء رئيس الوزراء السابق، وإعطائه ضماناً شخصياً منه لكل مستثمر يعود، فصدق هذا الكلام وعاد، وقبضوا عليه في المطار وسجنوه، وهو ما أثبت أن الكلام الذي كان يقال غير صحيح مما أفقد الثقة.. فكيف تطلب بعد ذلك من أي رجل أعمال أن يعود.. فهل هو ساذج إلى هذه الدرجة؟!!

• كنت في فترة من الفترات موجوداً بالخارج.. ونصحك بعض مساعديك ومستشاريك بعدم العودة.. ولكنك صممت على ان تعود.. لماذا ؟

الواقع أنني سبق أن أُجريت لي عملية جراحية في القلب، وتم تركيب جهاز حديث يقلل معدل الانهيار في القلب، ويمنع السكتات القلبية المفاجئة.. ولأنه جهاز جديد تم اختراعه منذ ثلاث سنوات فقط، فكان من المفروض أن أسافر كل ثلاثة أشهر لإجراء اختبار عند صانع هذا الجهاز في أمريكا وحتى يتم ضبطه، ولكني لم أذهب لإجراء هذا الضبط منذ سنة وثلاثة أشهر، وهو ما يعرضني للخطر.. وعندما كنت في أمريكا آثرت أن أعود رغم علمي بأنه سيصدر قرار بمنعي من السفر، ولكني لم أتراجع عن العودة لأنني رجل عملت بإخلاص، وليس عندي ما أخاف منه، وأصولي موجودة، ومشروعاتي قائمة وليست وهمية، وبالتالي فإنني لا أسمح بأن يتم التعريض بي بأنني رجل هارب.. ولا يمكن أن أقبل مثل هذا الموقف.. وهنا لابد أن أقول أن مصر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتعامل بوليسياً مع رجال الأعمال.. فأي شركة في العالم معرضة للمكسب والخسارة، ولكن في الخارج أي شخص يتعرض للإفلاس يحتفظون له ببيته وسيارته وبدخل شهري، ولا يزجون به إلى السجن مثلما يحدث عندنا.. ولعلني هنا أتساءل: ألا يوجد مسئول في الوزارة السابقة تسبب في العجز وفشل في تغطيته.. فلماذا لم يتم سجن هذا المسئول؟!!

إن اتهام رجال الأعمال بأنهم سبب كل كارثة كلام فارغ ولم يؤد إلى أي نتيجة إيجابية، بل أنه أدى إلى هروب الاستثمارات العربية والأجنبية، وسوف نحتاج إلى بذل مجهودات مضاعفة حتى تعود هذه الاستثمارات، وهو ما تسعى إليه الوزارة الجديدة، والتباشير كلها مطمئنة للعودة إلى الطريق السليم مرة أخرى.

• لكنك في الوقت الذي اخترت العودة رغم كل الأخطار تلتمس العذر لمن لم يعد.. لماذا ؟

أنا لا أستطيع أن أقول لمن لم يستطع البقاء إلا "كان الله في عونك".. فلا

تظن أن أيًا منهم سعيد ببقائه خارج مصر، وأنا أؤكد أن كل من هو خارج مصر حزين ويريد أن يرجع إلى بلده ويسوي أموره ويعمل، وكثير منهم لديهم أصول في مصر، ولو أعطيت لهم الفرصة سيعودون ويعملون وتصبح أمورهم طبيعية مرة أخرى.

• كيف تنظر إذن إلى القرار الأخير الخاص بتعديل المادة ١٣٣ والذي يتضمن الإفراج عمن سجنوا بعد تسديد ديونهم للبنوك ؟

إنه اتجاه إيجابي ومنطقي.. فإذا كان هناك شخص اقترض أموالاً وسددها.. فلماذا نسجنه؟.. فلا توجد جريمة في الأساس.. بل إن هناك أشخاصاً سددوا ديونهم.. وبعد السداد بخمس سنوات أحضروهم وسجنوهم.. وهناك أشخاص تحرر لهم قضايا غسيل أموال منذ سبع سنوات، رغم أن قانون غسيل الأموال لم يصدر إلا هذا العام.. فكيف نحاسب الناس بأثر رجعي؟.. لابد أن نبعد النيابة والقضاء والبوليس عن الاقتصاد، وإذا لم يحدث هذا فلا فائدة من أي محاولات للإصلاح.. ولن يكون هناك استثمار في مصر إذا لم يكن هناك قانون يسمح للمتعثر والمفلس أن يصفي شركته دون أن يخشى السجن.. إن هناك ١٩٠ دولة في العالم، والدولة الوحيدة التي تسجن المتعثر والمفلس هي مصر.

• الا ترى ان رجال البنوك ايضاً يحتاجون إلى قانون لحمايتهم حتى لا ترتعش اياديهم ؟

بالطبع.. فلا يمكن أن شخصاً اتخذ قراراً عام ١٩٩٠، ثم تأتي الآن وتحاسبه وتقول له أن قرارك خاطئ.. ففي سنة ١٩٩٠ كان القرار صحيحاً، ولكن الأمور تغيرت، وجاء رئيس وزراء "لخبط" كل شيء، فنأتي اليوم ونحاسب رئيس البنك ونسجنه!!

لقد كانت النتيجة أن الأموال مكدسة الآن في البنوك، وهذه كارثة على الاقتصاد المصري.. فهذه الأموال يجب أن تضخ في الاقتصاد.. إن مشكلة مصر الأساسية الآن هي البطالة.. وهذه المشكلة لن تحلها الحكومة.. فمصر هي أكبر دولة بها موظفون حكومة، حيث يبلغ عددهم ٦ ملايين موظف، بينما يبلغ عدد موظفي الحكومة في الولايات المتحدة نصف مليون فقط رغم أن

تعداد السكان ٣٠٠ مليون نسمة.. وهذا أمر خاطئ بجميع المقاييس.. فإن لم يقم القطاع الخاص بهذه المهمة فلا يمكن أن تكون هناك تنمية في مصر.. ولن تتحقق هذه التنمية إلا إذا كان القرار الذي يتخذه أي مسئول مصرفي محميًا بالدراسة الاقتصادية وليس محمياً بنجاح المشروع فهذا النجاح بيد الله فقط.. فأنا ما عليّ إلا الدراسة الجيدة وبعد ذلك أعمل وأطرح إنتاجي.. وقد يحدث بعد ذلك ما يحدث سواء في مصر أو في العالم مثلما حدث في جنوب شرق آسيا حيث كانت تأتينا البضائع من هناك بنصف ثمنها، وهو ما سبب لنا مشاكل كبيرة.

• ولا تزال هذه البضائع تأتي وتباع في الأسواق بنصف الثمن ؟

القوانين الجديدة للجمارك رفعت الحماية، وانفتحت حرية المنافسة، وأصبح البقاء للأصلح.

• انفتاح المنافسة جاء بفعل الجات ام بفعل القوانين ؟

الجات لها دور، والقوانين العالمية لها دور.. أما أسلوب أن تعمل لحماية صناعتك فقد أصبح غير وارد عملياً الآن.

وأتوقف مع الدكتور أحمد بهجت عند تصريح آخر كان قد أدلى به وأثار بعض علامات الاستفهام والتعجب.. وأقول له:

• سبق ان اعلنت بأنك ستعتزل العمل وتتجه للأعمال الخيرية.. هل سيحدث ذلك قبل مرور السبع سنوات المحددة لسداد اموال البنوك ؟

آمل خلال عام أن تتحسن الظروف.. وأنا أريد أن أقدم أشياء مفيدة في مجال الخير.. وأتمنى أن يقوم بإدارة الشركات محترفون، وأتفرغ أنا للأفكار الجديدة فقط، وليس لإدارة أعمال قائمة.. أي أتفرغ لأعمال الخير والتفكير في أعمال جديدة.



● هناك من يرى ان رجال البنوك لا يصلحون لإدارة المشروعات الاقتصادية تجارية او صناعية.. ما رايك ؟

هذا يعتمد على قدرة رجل البنك.. فنحن لا نستطيع أن نجزم أن كل أستاذ أو دكتور لا يصلح رجل أعمال.. بل أن هناك أطباء بشريين وناجحون كرجال أعمال.. إن المطلوب هو إيجاد الكفاءة المناسبة للعمل، ولا نستطيع التعميم والقول أن كل رجال البنوك لا يصلحون.

● هناك من يرى ان التسوية التي تمت مع د. احمد بهجت تصلح ان تدرس في كلية التجارة.. لماذا في رايك ؟

هذه شهادة أعتز بها.. وأقول أن التوازن في هذه الاتفاقية كان موضوعياً، وهذا هو سبب نجاحها، كما أنني في الحقيقة ضحيت بأشياء كثيرة لأن ظروف مصر لا تسمح إلا بذلك، وفي نفس الوقت أيضاً دخلت البنوك معي في شراكة بنية المعاونة الصادقة من أجل أن تمارس الشركات أنشطتها بكامل طاقتها، وبالتالي تسترد البنوك أموالها.. فأعتقد أنها اتفاقية متوازنة للطرفين.

● لو عاد الزمن بالدكتور احمد بهجت.. هل كان سيسير في نفس الطريق وبنفس الأسلوب؟

أؤكد أنني لو عاد الزمن سأفعل ما فعلته وأنا غير نادم، لأنني فخور بما حققته والحمد الله، فقد كنت مخلصاً في نيتي.. أخطأت في أشياء، وأصبت في أشياء أخرى، ولكن في النهاية المحصلة جيدة لبلدي حيث أقمت مشروعات قال عنها البعض أنها أكبر من قدرات بعض الدول.. إذن هناك شيء على أرض الواقع أحمد الله عليه.. حقيقة أن هناك مشاكل وإرهاقات وإهلاك للصحة.. لكن هذا قدر، وعلينا أن نتحمل قدرنا.. وقد كان من الممكن أن أذهب إلى رحاب الله عام ١٩٩٩ عندما تعرضت لأزمة صحية خطيرة.. ولكن الله أراد أن أحيا من جديد.

● في النهاية ما هي الكلمة التي توجهها لكل رجل اعمال ؟

أقول له.. البلد بخير.. واعمل ما في استطاعتك، وطوّر من نفسك، وحسن من أدائك.. وربنا يوفقك.

قالوا عن تسوية د. احمد بهجت مع البنوك

نجيب ساويرس:

- هي تسوية عادلة للطرفين، فقد تحملت البنوك جزءًا من الخطأ الذي كان منسوباً إليها، كما أن أحمد بهجت قد ضحى أيضاً حيث أصبح له شركاء لم يعملوا معه منذ البداية.. وهذه التسوية خلقت الأمل في أن تعقبها تسويات أخرى لبعض رجال الأعمال المحترمين الذين تعثروا نتيجة لظروف السوق، وليس لأنهم نصابون.

حسن راتب:

أنا من أكثر المتفائلين بمعالجة هذه الحالة وسعدت جداً بها.. فحرام أن نهدر أموالنا وكفاءتنا تحت مذاهب الحقد والكراهية، وكأننا نريد أن نخرب بيوتنا بأيدينا.

صلاح دياب:

- هذه التسوية تعني أن العقل والمصلحة سادت وانتصرت.. حيث لو لم تحدث كانت الخسارة ستعم على الجميع.. على مستثمري مجموعة بهجت، وعلى البنوك والعمال والاقتصاد والمناخ بشكل عام.. إنها تسوية يجب تعميمها.. كما يجب أن تكون أحد الملفات التي تدرس في كلية التجارة.

محمود عبد العزيز:

- تسوية أحمد بهجت التي يتحدثون عنها كنا نوافق على مثلها بمئات الملايين، دون ضجيج، ودون مساندة من البنك المركزي، ودون استعانة إلا بالعلم المصرفي بعد الله.. وهي في الواقع ليست تسوية إنها مجرد إعادة جدولة، وكان يقودها نائب مدير في البنك الأهلي.





نجيب ساويرس

يطرح آراءه بجراة نادرة..
ويتحدى الشائعات

- لم استثمر قــرشاً واحــداً في وزارة الدكتور عبيــد
- اؤكد لمن يحــاولون استثــارتي ان امريكــا ليست عدوتي
- نحن احرار في مشاعرنا.. ولسنا احراراً في ارزاق الناس
- القطاع الخاص المصري فقد الثقة.. في الحكومة السابقة
- ردي على ادعاء انني مدعوم من امريكا.. سويرس لا يدعمه إلا الله

أدهشتني صراحته عندما قال لي: إن القطاع الخاص في مصر فقد الثقة في حكومة الدكتور عاطف عبيد، وأنه لم يستثمر قرشاً واحداً أثناء ولاية حكومته.. وفى هذا الحوار كثيراً ما طرح رجل الأعمال المصري الشهير آراءه بجرأة وصراحة، ولم يتحفظ في الرد على أي سؤال.. حتى تلك التي انطوت على شائعات استهدفت شخصه أو مجموعته الاقتصادية الضخمة التي امتدت نشاطاتها المتعددة من مصر إلى الكثير من الدول العربية بل والآسيوية والأفريقية أيضا.

ونجيب ساويرس رئيس مجلس إدارة أوراسكوم القابضة والذي يقود هذه الصروح الاقتصادية لم يقرر فجأة أن يصبح رجل أعمال، بل توارث هذه المهنة أباً عن جد، كما يقولون، لكنه يمثل جيلاً من رجال الأعمال الذين يواكبون نهجاً حديثاً يعتمد على أدوات هذا العصر.. وكان هذا الحوار..

• كرجل اقتصاد ورجل اعمال.. كيف تنظر إلى التشابك الحاصل بين رجال الأعمال والبنوك؟

لقد كانت فترة سيئة للغاية، عانى منها الكثير من رجال الأعمال المحترمين الذين تعثروا نتيجة الظروف التي حدثت، وعوملوا مثل الفئة غير المنضبطة، ثم كانت المعالجة الحكومية غير موفقة.. فالمعالجة البوليسية لا تؤدي في النهاية إلا إلى الدمار، ولعل من أصدق الأمثلة على ما تؤدي إليه المعالجة البوليسية ما حدث مع شركة (يوكس) أكبر شركة بترول في روسيا، حيث حدث خلاف سياسي بين الرئيس بوتين وصاحب الشركة، وتم تحويل هذا الخلاف إلى القضاء، وهو ما أدى إلى ضياع أموال المستثمرين وتدمير الشركة.. وإن كان ما حدث في مصر ليس لأسباب سياسية إلا أن المعالجة البوليسية تسببت فيما آلت إليه هذه القضية..

والواقع أن التعثر كان نتيجة الإسراف في منح القروض بدون ضوابط، إضافة إلى أن هؤلاء المقترضين كانوا حديثي العهد بعالم الأموال، ولا يمتلكون الخبرة الكافية، كما أنهم استثمروا الأموال في غير الأغراض التي حصلوا عليها من

أجلها، وقد عصفت نتيجة هذه الأخطاء بالجميع، وأضيفت إليها المعالجة البوليسية الخاطئة حتى وصلت الأمور إلى ما كانت عليه والتي بدأت الحكومة الجديدة في معالجتها بنظرة واقعية وإجراءات إيجابية.

• في تقديرك ما هو اسوا ما حدث في الفترة الماضية وتتمنى عدم تكراره في المرحلة القادمة ؟

أسوأ ما شهدته تلك الفترة استخدام الحكومة للسجن كأداة للوفاء بالدين وهو إجراء غير قانوني، حيث أن هناك قانونًا يحكم الوفاء بالدين.. فهناك القانون التجاري والإفلاس.

• لماذا حدث التعثر ومن المسئول عنه.. البنوك ام رجال الأعمال ام كلاهما معاً؟

البنوك ليس لها دخل مباشر بمشكلة التعثر.. ولكن هناك أخطاء وقعت فيها حيث لم تحرص على حسن الاختيار، ولا على دراسة المشروعات دراسة مستفيضة، بالإضافة إلى عدم مراقبتها لخط سير القرض.

• على الرغم من وجود عدد كبير من رجال الأعمال.. لماذا حجم الاستثمارات ضعيف؟

الحقيقة أن القطاع الخاص المصري كان قد فقد الثقة في الحكومة السابقة.. وأنا عن نفسي لم أستثمر قرشاً واحداً أثناء حكومة الدكتور عاطف عبيد.. لقد عانى رجال الأعمال والمستثمرون معاناة كبيرة خلال السنوات الماضية في ظل تضارب القوانين والقرارات الاقتصادية وتعقيدات لا أول لها ولا آخر، إضافة لتعدد الجهات الرقابية التي مارست ضغوطًا كبيرة سواء على الشركات أو البنوك أو المؤسسات الاقتصادية.. وهو ما ساهم في إيجاد أجواء غير مواتية، كما أن كثيرًا من العثرات والتعقيدات ساهمت مع الأسف في تحويل كثير من قرارات كبار المسئولين - ومنهم الوزراء - تحويلها إلى قرارات غير قابلة للتنفيذ، وهو أمر أضر كثيرًا بالاستثمار بل أوقف العديد من المشروعات عن الاستمرار.



• هناك من يتهمونك انت وشركة المحمول الثانية باحتكار هذا المجال.. ماذا تقول؟

إن هذا هو التناقض بعينه.. فما دامت توجد شركة محمول ثانية فهذا يعني عدم وجود الاحتكار.. فهناك منافسة وكل شركة تسعى لتقديم خدمة أفضل حتى لا يتركها عملاؤها ويتعاملون مع الشركة الثانية.. ومجرد حرصي على عملائي، وطالما أن العميل أو المشترك لديه الخيار في التعامل.. فأين هو الاحتكار؟!

• إذن لماذا تقاومان إنشاء شركة ثالثة للمحمول؟

إننا لسنا ضد قيام شركة محمول ثالثة قطاع خاص، نحن ضد أن تقوم الحكومة بإنشاء هذه الشركة، لأن منافسة القطاع الخاص أمام الحكومة غير متكافئة، لأن أجندة الحكومة مختلفة عن القطاع الخاص.. فشركة الحكومة ممكن أن تخسر ولا تعنيها هذه الخسارة.. وهكذا يكون هناك نوع من عدم التوازي.

• لماذا اتجهت شركتكم للعمل في العراق؟

لأننا في المقام الأول نستهدف الوطن العربي، حيث لا يمكنني أن أسعى للحصول على رخصة بالعمل في إنجلترا أو فرنسا.. والعراق جزء هام من الوطن العربي، هذا بالإضافة إلى أن بنيتها الأساسية قد دمرت بالكامل، وعندما نقوم بإنشاء الخدمة الأساسية في الاتصال سيكون العائد مجزياً.. والسبب الثالث أن لي وجهة نظر عربية بحتة.. فلا يصلح أن نظل ندين التدخل الأمريكي والأجنبي دون أن نتحرك ونقوم بعمل إيجابي، وكان هذا من أهم دوافعنا بأن نذهب إلى العراق، ونوفر لشعبها خدمة ضرورية رغم المخاطر والعذاب والبهدلة التي واجهناها سواء من جانب ما تسمى بالمقاومة، أو من قوات الاحتلال والشرطة العراقية الذين ألقوا القبض مؤخراً على مديري شركتنا هناك.

• إلى اي مدى تأثرت شركتكم (عراقنا) باختطاف المهندسين من وقت لآخر؟

تأثرت تأثراً كبيراً جداً، وخاصة من الناحية النفسية التي أثرت بشدة على الأداء والإدارة، وزاد الخوف، وامتنع كثير من العاملين عن العمل، ومنهم من تركوا الخدمة وعادوا إلى أوطانهم.

• وهنا اسأل نجيب ساويرس: على الرغم مما ذكرته من متاعب واجهتكم في العراق لكنك انشأت محطة تليفزيون هناك.. ما هي دوافعك للدخول في هذا المجال ؟

يجيب قائلاً: محطة التليفزيون تعمل في العراق منذ أكثر من ستة أشهر، وتعتبر القناة الأرضية الأكثر مشاهدة على الصعيد العراقي كله، فالمواطن العراقي ليس أمامه اختيارات، فإما أن يشاهد القناة الممولة من أمريكا، وهذه هويتها معروفة، وإما أن يشاهد القناة المتحدثة باسم الإرهاب والتي تحرص على الفتنة، وتزرع الشقاق بين الدول العربية.. إن هذه القناة داعمة للإرهاب حيث أن هناك فرقًا بين مقاومة سلمية وطنية ضد الاحتلال، وبين قطع الرقاب والقتل والتفجيرات للمواطنين العراقيين بلا أي وازع من ضمير، ولا دخل لها بالإسلام ولا بأي دين.

• اعود لاسأل نجيب ساويرس: على الرغم مما ذكرته من متاعب واجهتكم الا ترى ان دخولك في مجال الإعلام وهو ليس تخصصك الرئيسي، إضافة إلى ان ذهابك إلى العراق فيه نوع من المغامرة ؟

هي ليست مغامرة، لأن المغامرة تعني أن أعمل دون حساب للنتيجة.. إنها مخاطرة، ومن لا يخاطر لا يكسب.. هي مخاطرة محسوبة.. ولكنني - وحتى أكون صريحاً - لم أكن أتوقع أن تصل الأمور إلى هذا الحد، ولا أحد كان يعتقد وقوع مثل هذا البلاء، وسوء الإدارة الأمريكية بعد التخلص من صدام حسين الذي كنت أرحب بالخلاص منه.. لم يكن أحد يقدر أنهم سيتصرفون بهذا الغباء في إدارة الأمور.

ويواصل ساويرس قائلاً: إن القناة التليفزيونية التي أقمتها في العراق لها مدلول ثقافي وفني واجتماعي، تتناول الهموم اليومية للمواطن العراقي، وتحاول معالجة بعض مشاكله، كما تهدف للترويح عنه وإدخال مشاعر البهجة إلى نفوس العراقيين وسط الظروف الصعبة التي يعيشونها.. وهنا أود أن ألفت النظر إلى أن هذه القناة "أرضية" وهي قناة غير رسمية، وهذه ليست المرة

الأولى التي أسعى خلالها للحصول على ترخيص إقامة قنوات أرضية في عدد من البلاد العربية، وقد نجحت أحياناً ولم أوفق في أحيان أخرى.

نظرية المؤامرة

● ساويرس تدعمه امريكا.. كيف تتعامل مع هذه المقولة التي تتردد من وقت لآخر؟

ساويرس لا يدعمه غير الله، ولا يعرف أحداً غير ربنا، ولا يهمه غيره.. إننا في منطقتنا العربية دائماً من هواة نظرية المؤامرة، وكأن ليس هناك من ينجح بأمانته وجهده وصدقه وقدرته على العمل، لابد أن ينجح بفعل فاعل.. إننا لا نصدق ولا نثق بقدرتنا على النجاح وحدنا، وخير مثال على ذلك عندما كنا ندفع عنا الاتهام في أحداث ١١ سبتمبر.. قلنا أن العرب لا يمكن أن يقوموا بمثل هذا العمل لأن التنظيم والتوقيت والتنفيذ كان جيداً.. فبدلاً من أن ننفي التهمة عنا بأنه عمل مريع، وأن هناك أطرافاً يهمها الوقيعة بيننا وبين الولايات المتحدة، بدلاً من أن نفعل ذلك استكثرنا على أنفسنا كعرب أن نقوم بذلك.. وهذا هو نفس الموقف، فلا أحد يمكن أن ينجح إلا مع أمريكا.. وإذا كان الهدف من ترديد مثل هذه الأقاويل هو استثارتي حتى أقول أن أمريكا عدوتي، فأنا أؤكد أن أمريكا ليست عدوتي، وأنا معجب جداً بطريقة إدارة الاقتصاد الأمريكي، وبالثقافة الأمريكية، وبالفيلم وبالغناء الأمريكي، بل إنني أرى أن النظام الاقتصادي الأمريكي هو المثالي.. وهنا قد يتساءل البعض أليس لديك أي مشكلة مع أمريكا؟.. وأقول أن هناك مشكلة واحدة فقط وهي "فلسطين" لأن أمريكا موقفها غير متعادل، بل أنها منحازة بالكامل إلى إسرائيل حتى لو كانت إسرائيل تقتل وتبيد وتنسف وتشرد، فإنها معها على طول الخط بلا أي نوع من الموضوعية أو الحيدة أو احترام القانون الدولي ولا المواثيق الدولية.

● وماذا تقول عن موقف امريكا في العراق ؟

بداية لابد أن أعترف أنني سعدت بتخلص العراق من صدام حسين، ولا أجامل في هذا، وأرى أن الخلاص منه حتى لو كان بفعل أمريكا فهو مكسب.. أما ما حدث بعد ذلك فلا يمكن لأي إنسان عاقل، سواء يحب أو يكره أمريكا، أن يقول أنه صح أو خير أو مقبول، فهناك سوء في الإدارة إلى أبعد الحدود، ولم تتحقق الديمقراطية ولا أي تقدم للشعب العراقي، بل أنهم يحاولون أن يفرضوا علينا نظاماً دينياً.. إن أمريكا وغيرها من الدول يتصرفون بشكل

مضحك.. إنهم ينادون بعلمانية الدولة، وفصل الدين عن الدولة، ونجد فرنسا ترفض أن تذهب البنت إلى المدرسة وهي ترتدي الحجاب، وتتضمن الأجندة الأمريكية إنشاء دولة شيعية تابعة لإيران في العراق.. أي أنهم يسعون إلى خلق دولة دينية مرة أخرى.. أي تحويل العراق لدولة تدين بالولاء لإيران، وأعتقد أن السنة في العراق أخطئوا باستمرارهم في التفجيرات من طرف من يدعم موقفهم التفاوضي في الانتخابات، وفي نفس الوقت فإن الأمريكيين يدعمون علمانية الدولة وفصل الدين عن الدولة، وعلى الرغم من أن الأمريكيين ينادون بذلك فإنهم يسيرون في اتجاه بناء دولة دينية أي "عراق شيعي".. من هنا فأنا أرى أنه يجب أن يمنح السنة في العراق الفرصة لإعادة ترتيب أوراقهم قبل الانتخابات والتقدم بأجندة واضحة.. وأؤكد أنني غير راض عن الوضع السياسي الذي يحدث هناك والذي يعني وجود صفقة تدور في الخفاء..

• كيف يقيم نجيب ساويرس اتفاقية الكويز ؟

القرار الذي تم اتخاذه بشأن إبرام هذه الاتفاقية قرار شجاع، وعلينا أن ننظر إليه كقرار اقتصادي بحت، حيث أننا في مقابل أن نعطي لإسرائيل ١٠٪ من المنتج، سنقوم بتوزيع ٩٠٪ وننقذ صناعة النسيج، ومئات الآلاف من العمال المصريين المتعطلين عن العمل.. كما أن علينا أن نضع في الاعتبار أن مصر مرتبطة باتفاقيات مع إسرائيل بموجب كامب ديفيد، ومصر تحترم الاتفاقيات التي وقعتها، وعلينا أن نكون عمليين فلا تغلبنا المشاعر.. فنحن أحرار في مشاعرنا، لكننا لسنا أحراراً في أرزاق الناس وعملهم.

• ما موقفك من قانوني حماية المستهلك ومنع الاحتكار ؟

أنا أفضل فتح أبواب المنافسة وإقامة شركات.. وأدعو من يتحدث عن الاحتكار أن ينشئ شركة.. فإذا كانت هوجة الحديث عن الاحتكار بسبب مصانع حديد أحمد عز، فلماذا لم يقم القطاع الخاص المصري أو العربي أو الدولة نفسها بإنشاء شركة ثانية منافسة بدلاً من إصدار القوانين التي يفسرها

كلّ على هواه.. وهنا أتساءل: هل سنضع الآليات القضائية التي تحمي القيام بالاحتكار؟.. وهل ستكون التوصيفات واضحة لا تحتمل مجالاً للشك؟.. وهل سيطبق قانون الاحتكار على الدولة بصفتها أكبر محتكر للمياه والكهرباء والمجاري؟.. وفى حالة الخطأ من سيدخل السجن: الوزير على أنه محتكر؟!! أم رئيس الوزراء؟!

• من الملاحظ في تصريحاتك اهتمامك بالقضايا السياسية.. فهل من الضروري ان يكون لرجل الأعمال اهتمامات سياسية ؟

ليس لي أي هواية أخرى غير قراءة التاريخ وكتب السياسة، والمشاركة السياسية لكن بصفتي الشخصية وليس بصفة حزبية.. فمن الصعب الفصل بين الاقتصاد والسياسة حيث أن السياسة تؤثر على الاقتصاد.. وما حدث لنا في العراق أكبر دليل على ذلك.. ففي البداية خطف رجال المقاومة عددًا من المهندسين بادعاء أننا نتعاون مع أمريكا، ثم أفرجوا عنهم وقالوا لقد أخطأنا.. إنكم لا تتعاونون مع أمريكا.. ثم قامت القوات الأمريكية بالقبض على عدد من المديرين.. إنني أصبحت في حيرة، وأريد أن أعرف نحن مع من؟!!.. إننا نذهب إلى العراق لنعمل، فإذا كانوا لا يريدوننا فليقولوا.. لقد أصبح من الواضح أن هناك جهات معينة تريد بالفعل دفعنا للخروج من العراق، وعليهم أن يفصحوا عن نواياهم.

• هناك من يقول انه على الرغم من وجود عدد كبير من جمعيات رجال الأعمال إلا انها غير قادرة على التعبير عن مصالح هذا القطاع ؟

يقول نجيب ساويرس: هذه حقيقة.. والدليل أنه عندما سجن بعض رجال الأعمال بإجراءات أدانها جميعهم، وقفت هذه الجمعيات موقف المتفرج.. مع العلم أنني لست عضواً في أي من هذه الجمعيات.



• كيف نزيل المعوقات الموجودة امام الاستثمار في مصر ؟

الحكومة الجديدة تسعى بالفعل لإزالة هذه المعوقات، وقد بدأت بتغيير بعض القوانين التي كانت مصدر الشكوى الرئيسية، مثل قوانين الضرائب والجمارك، وهي بصدد إصدار قوانين أخرى ستؤدي إلى حل جميع المشاكل.. فهذه الحكومة حكومة حوار، ومعظم أعضائها من الشباب المتفتح ذوي الخبرة، ولديهم رؤية وأفكار خلاقة، ومنهم من القطاع الخاص ويعرف مشاكله.. وأنا متفائل بأن الصورة في مصر ستتغير بالكامل خلال الشهور القادمة، حيث أن الحكومة الجديدة من أكثر مزاياها أنها تتفاعل مع المستثمر، تستمع إليه.. والتعديلات الجديدة ستساهم ولا شك في تحفيز التصنيع الداخلي، وأتمنى أن تلغى الضريبة الجمركية تماماً على مستلزمات الإنتاج خاصة على المنتجات القابلة للتصدير، وكذلك النشاط السياحي الذي يعتبر نشاطاً خدمياً تصديرياً، إضافة إلى البرمجيات والسوفت وير التي تصدر منها الهند بأربعة مليارات دولار سنوياً، وعندما نخفض أي أعباء أو رسوم عليها فإن ذلك سوف يساعد على تصديرها بأسعار منافسة.

• ما رايك في التسوية التي تمت مع احمد بهجت ؟

هي تسوية عادلة للطرفين، فقد تحملت البنوك جزءاً من الخطأ الذي كان منسوباً إليها، كما أن أحمد بهجت قد ضحى أيضاً حيث أصبح له شركاء لم يعملوا معه منذ البداية.. وهذه التسوية خلقت الأمل في أن تعقبها تسويات أخرى لبعض رجال الأعمال المحترمين الذين تعثروا نتيجة لظروف السوق، وليس لأنهم نصابون.

• هناك من يعترض على الشركات العائلية.. فماذا تقول ؟

نحن لسنا شركة عائلية.. إننا شركة متداولة في البورصة ومعنا مئات الألوف من الشركاء.. علما بأن معظم الشركات العظيمة في الخارج بدأت عائلية، ثم طورت نفسها وتحولت لشركات مدرجة في البورصة وتضم شركاء آخرين.. فهذا هو التطور الطبيعي للاقتصاد الحر.



• ماذا تريد من الحكومة الجديدة ؟

أريد سرعة الإيقاع، والإسراع في الخصخصة، والإقلال من التصريحات، وزيادة الأفعال، وتحسين صورة مصر في كل شيء، والاهتمام بالمظهر العام في الشارع.. وأيضاً الاهتمام بالبيئة..

إننا نحتاج لبذل جهد كبير لشرح وتفسير الإجراءات الاقتصادية الجديدة في المجتمعات الاقتصادية الخارجية، وسوف يساهم الإسراع في تطبيق قوانين الجمارك والضرائب والتيسيرات الأخرى في اكتساب الثقة وعودة المناخ الاقتصادي إلى الحالة الواجبة التي تشجع المستثمرين على دفع استثماراتهم بقوة بما ينعكس بالخير على الاقتصاد المصري.

• ما هو الحلم الذي لم يحققه نجيب ساويرس حتى الآن ؟

أحلم بأن أرى مصر مثل هونج كونج.. أن أجد المشاة في الشوارع غير متلاحمين مع السيارات.. وأن يتم طلاء كل واجهات العمارات.. وأن يكون مستوى النظافة عندنا في مستوى دبي على الأقل.. كما أحلم أن تتحول التاكسيات إلى آلات آدمية..

أتمنى وأحلم أن تصبح مصر بما يليق بحجمها الثقافي وتراثها وحضارتها وطيبة شعبها.





صلاح دياب

ربان سفينة
تخوض غمار الكثير من البحار

- ٩٠٪ من المتعثرين دماؤهم نزفت في مشروعاتهم المتعثرة
- لازلنا نعاني من تداعيات وقت كان فيه الاستثمار جريمة والمستثمر عدو الشعب
- بعض رجال الأعمال صنعوا لأنفسهم نجومية زائفة
- عندما يحدث التعثر علينا ان نركز على المشروع وليس على مالكه
- نعم.. هناك بنوك متعنتة وغير مسئولة.. وغير واعية
- الحكومة الجديدة غير قابلة للفشل
- تسوية احمد بهجت يجب تدريسها في كلية التجارة

عندما تتنوع النشاطات ويصاحبها النجاح والتميز على مدى سنوات طويلة، فلابد أن نتوقف عند شخصية ربان السفينة، ونتأمل أسباب تحقيقه لهذه الإنجازات.. وهكذا كان اللقاء مع المهندس صلاح دياب رئيس مجموعة شركات "بيكو" التي تتعدد نشاطاتها بين البترول والاستثمارات الضخمة في مجال الإنتاج الزراعي والمنتجات الغذائية والاستثمار العقاري وغيرها من النشاطات الحيوية الأخرى..

والمهندس صلاح دياب يطرح آراءه وخبرته بقدر كبير من الصراحة والوضوح والشفافية، ولا يميل لاستدعاء كلمات منمقة تضيع معها الحقائق.. رحلة هذا الحوار مع أحد أبرز رجال الأعمال في مصر.. توقفت عند محطات عديدة، لكنها لم تفقد لحظة واحدة ملامح الصراحة والمباشرة.. وكان هذا الحوار..

• صلاح دياب رجل اعمال اباً عن جد.. وعمل في العديد من المشروعات والتخصصات..

قاطعني قائلاً:

بداية أود أن أوضح أنه ليس هناك الآن في مصر رجل أعمال أباً عن جد.. فبعد الحراسات والتأميمات والقوانين الاشتراكية لم يعد هناك من استمر في ممارسة أعماله.. كلهم بدءوا من الصفر.. وأنا من بين هؤلاء الذين بدءوا من الصفر مالياً حيث لم يكن لدي ثروة مالية..

ولو نظرنا إلى كل العائلات المشهورة بالأعمال سواء أنا أو ساويرس أو أحمد بهجت أو لطفي منصور أو غيرنا، سنجد أن كل هؤلاء بدءوا من الصفر لأن جميعهم كانوا تحت الحراسة أو مؤممين.. وهذه النقطة هامة جداً عند النظر إلى قضية التعثر حيث أن الكثيرين الذين بدءوا من الصفر كانوا يفتقرون إلى المعلومات والخبرة ولذلك أخفقوا.. ولا يجب أن نلومهم على هذا الإخفاق.. ومن نجح منهم سنجد ملفه مليء أيضاً بالإخفاقات.

• ولكنك احد رموز المستثمرين في مصر حيث اقمت مشروعات كثيرة حققت النجاح؟

الواقع أنك لا تعلم إلا بما نجحت فيه، ولكن هناك أيضاً ما لم أنجح فيه ووأدته بسرعة، لأن أهم إجراء يجب أن يتخذه الإنسان هو الخروج السريع من الفشل، فلا داعي للتشبث والسعي إلى الخراب سعياً.. لابد من تلافي الأخطاء وإعداد أكثر من ملف عن ماذا يجب أن يفعل، لكن الملف الأخطر والأهم هو ما لا يجب أن يفعله، وما لا يجب أن يعود إليه.. وهذا هو الخطأ الذي وقع فيه الجيل الأول. ونحن جميعاً من هذا الجيل. وجاء الجيل الثاني ولديه رصيد من تجارب الجيل الأول من نجاحات وإخفاقات، وهذا ما يميز العائلات التجارية والصناعية في دول الخليج، فجميعهم جيل ثان وثالث..

• إذن كيف تعامل رجل الأعمال المصري مع الاقتصاد الاشتراكي والانفتاح والكوميسا والعولمة والجات والكويز وغيرها ؟

إن غالبية هذه الاصطلاحات لم يتم تفعيلها بعد.. فالكويز وليدة منذ بضعة أيام، والكوميسا مازالت في مهدها، وتيسير التجارة العربية والجات بدأ تفعيلهما منذ أول يناير فقط.. إن كل هذه العناوين لازالت إرهاصات، ولكنها تحتاج لوقت طويل حتى يمكن تفعيلها.. ولقد كانت المغرب وتونس أسرع من مصر في تفعيلها.

• ولكن هناك من يرى ان رجل الأعمال المصري يتمتع بمقدرة خاصة على سرعة التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة؟

هناك أوضاع خاطئة فرضت نفسها على رجل الأعمال المصري وكبلته.. وعلينا أن ننظر إلى ألمانيا على سبيل المثال، فإذا كان هتلر قد أدى إلى انهيارها تماماً وحولها إلى تراب، لكن الكادرات الفنية ورجال الأعمال ظلوا موجودين، بل أن آلة حرب هتلر كانت قائمة على رجال الأعمال أمثال زايس، وهنكر، وسيمنز.. كلهم كانوا موجودين قبل هتلر واستمر وجودهم مع هتلر وحتى الآن.. لم يحدث انقطاع وهو ما أدى إلى سرعة عودة العجلة إلى الدوران واستعادة معدلاتها بشكل أسرع.. وهو ما حدث أيضاً في اليابان.. ولكنه لا يمكن أن يحدث في بلد انقطعت صلتها بالأسواق في وقت من الأوقات، وأصبحت تحصل على حاجاتها دون أن تعرف سعرها الحقيقي حيث دخل

فيها الدعم، وانقطعت صلتها بالاقتصاد الحر.. وكان الاستثمار وقتها جريمة، والمستثمر عدو الشعب.. وعندما بدأت العقول تتفتح، وفتحت مكاتب الحكومة أبوابها لاستقبال رجال الأعمال، وهو ما استغرق سنوات وسنوات.. بدأ فتح ملفات الفضائح، وهو أكبر خطأ تقع فيه دولة تسعى لإصلاح أوضاعها القديمة وتعمل على تغيير مناخها الاقتصادي، وهو ما تفعله أي دولة في العالم ومنها (استونيا) على سبيل المثال فقد قرر رئيس الوزراء عدم فتح ملف الفساد طالما أنه يسعى لتغيير المناخ.. وهذا هو التصرف السليم بدلاً من وضع رؤساء بنوك ومستثمرين في السجن وهو ما يسيء لسمعة الاستثمار.

نجومية زائفة

• ولماذا في تقديرك تغيرت صورة رجل الأعمال الذي كان بالأمس القريب نجماً؟

الواقع أن بعض رجال الأعمال صنعوا لأنفسهم نجومية زائفة ومبالغ فيها.. بعضهم رسم صورة مراهقة لنفسه وللنجاح الذي حققه من خلال سيارات الحراسة والبودي جارد والكرم الزائد.

• ولكن هؤلاء لا يمثلون ظاهرة، حيث ان الكثيرين من رجال الأعمال ساهموا في تحقيق تنمية حقيقية؟

أنا لا أنكر أن معظمهم ساهموا، ولكن هناك أمراً هاماً جداً يجب أن نضعه في الاعتبار، حيث يجب أن نضع أعيننا على الثروة وليس على الأشخاص، لأن الثروة ملك المجتمع بصرف النظر عن أسلوب الملكية سواء كانت لعامل أو لموظف أو لمساهم مباشر أو غير مباشر.. وعندما يحدث تعثر لابد ألا أركز على الشخص صاحب المؤسسة أو المشروع، إنما على الاستثمار والموجودات في هذا المشروع لأنها ملك المجتمع كله وليست ملك شخص، وللأسف هذا ما حدث مع حسام أبو الفتوح حيث تم التركيز عليه دون أن نهتم بمشاريعه المنتجة، فكانت النتيجة أن دخل حسام السجن، وضاعت مشاريعه التي كانت تؤوي آلاف العاملين.. وهكذا تركوا المشاريع تنعي من بناها، ووضعوا أصحابها في السجون.. فالواقع أن المشروع هو الذي تعثر، والواجب أن أعمل على إقالة هذا المشروع من تعثره.

• في تقديرك.. لماذا تتعثر المشروعات ؟

المشروع قد يتعثر نتيجة لسوء تقدير من وضع الدراسة له، أو لأن وضع السوق جاء بما لا تشتهي السفن، أو لأن البنك الذي أقرض لم يدقق.. فالمفروض أن البنك ورجل الأعمال شركاء، فإذا أخطأ المستثمر على البنك أن يراجع دراساته.. ولكن الواقع أن بعض رجال الأعمال دخلوا المجال بلا خبرة متراكمة، وكذلك البنوك المحلية.. الاثنان بدءا من خط الصفر في الخبرة حيث أن هذه البنوك قائمة منذ أيام الاشتراكية، وكان هناك من يحصل على إذن استيراد ويبيعه ويكسب ١٠٠ ألف جنيه ويعتقد أنه أصبح رجل أعمال، وهكذا لم تكن هناك خبرة متوفرة لدى رجل الأعمال وكذلك البنوك.

• وماذا بعد ان وقع التعثر واصبحنا نواجه مشكلة حجم الأموال المهربة إلى الخارج وتقدر بأربعين مليارا ؟

إنني أعلم أن ٩٠٪ من المتعثرين دماؤهم نزفت في مشروعاتهم المتعثرة ذاتها.. أما هؤلاء الذين هربوا أموالهم إلى الخارج فلا هم رجال أعمال ولا مستثمرين، إنهم نصابون.. ولا يمكن تصنيفهم بين رجال الأعمال.

• هل ينطبق ذلك على كل من هرب امواله خارج مصر ؟

إن معظمهم أفلس إفلاساً حقيقياً.. وعلى سبيل المثال هناك مشروع كبير جداً، الخيال فيه تجاوز حدود الواقع، وقد شارك فيه بنك كبير حيث أقرض صاحبه غالبية أمواله.. وعندما تعثر هذا المشروع كان على الدولة والحكومة العمل على إقالته من عثرته دون النظر إلى اسم صاحبه، وتبحث عن مختلف الوسائل التي يمكن إنقاذه بها حتى لو أدى الأمر إلى تدخل الوزراء المعنيين حسب تخصص المشروع.

فعندما نشاهد الرئيس الأمريكي يطير إلى إحدى الدول ليسوق صفقة طائرات، فهو لا يتحرك باسم شخص، ولكنه يتحرك باسم المجتمع لأنه موظف لدى المجتمع، وهذه ملكية مجتمع.. وكل رؤساء الدول يتحركون بلا حرج للترويج لمنتجات دولهم..

وأنتقل بحواري مع المهندس صلاح دياب إلى منحنى آخر وأسأله:

• جانب كبير من مجال عملك في التصدير.. فما هي ابرز المشاكل التي تواجهها.. وكيف تتعامل معها ؟

هناك مشاكل كثيرة.. منها على سبيل المثال أنني حتى أصدر بنجاح لابد من توفر تغليف مقبول لدى السوق الذي أصدر إليه، ولكن هذا التغليف يعمل بنظام الأمانة، وكذلك الدروباك بجمارك مرتفعة.. وهكذا.

• الكثير من هذه المشاكل تم تصحيحها الآن ؟

ليست كلها.. وهناك أيضاً مدخلات الإنتاج في الصناعة والمفروض أن تكون (صفراً).

• ما رايك في اتجاهات الحكومة الجديدة والمجموعة الاقتصادية لتشجيع التصدير وإزالة المعوقات من امامه ؟

المفروض أن تعمل الحكومة على توفير وسائل إنجاح التصدير.. ومن أهمها ضرورة توفير وسيلة نقل الصادرات، فأنا كمصدر لا أملك توفير هذه الوسيلة، فليس من المعقول أن أنتج وأعبئ للتصدير، ويُطلب مني أن أشتري طائرة لأنقل بها هذا الإنتاج.. أي لابد أن توفر الدولة البنية الأساسية للتصدير.

• واعود في حديثي مع رجل الأعمال الناجح صلاح دياب إلى العلاقة بين رجال الأعمال والبنوك.. واسأله عن رايه في كيفية تصحيح هذه العلاقة وخلق مناخ طبيعي للتعامل بين الطرفين؟

أنا أرى أن العلاقة جيدة جداً.

• كيف ذلك وهناك الكثير من القضايا، وتقييد على الائتمان بسبب ارتعاش ايادي رجال البنوك ؟

إن هذا الكلام لا يصح تعميمه، فهناك رجال بنوك يعملون بشكل جيد ويتصرفون بحكمة.

• لكنهم يتخوفون بعد ان طالتهم الإجراءات البوليسية واصبحوا يترددون كثيراً قبل منح القروض، ويؤثرون السلامة؟

في الواقع إنهم يواجهون ضغوطاً شديدة.. فماذا سيفعلون بالودائع المتراكمة لديهم.. فهناك أمل في ضغط هذه الودائع والذي سيضطرهم إلى تحريك الأمور رغماً عنهم. بنوك متعنتة

•رجال الأعمال يشكون من مبالغة البنوك في تقدير الفوائد وخاصة الفوائد المركبة وهو ما يزيد المتعثر تعثراً.. فما رايك ؟

لا يجب أن أرجع أسباب التعثر على البنوك وحدها، لأن أي مقترض يقوم بعمل دراسة ويضع فيها تكلفة البنك.. وهناك رجال أعمال كثيرون لم يراجعوا



البنك فيما تم الاتفاق عليه.. ولكن في نفس الوقت هناك بنوك متعنتة وغير مسئولة، وغير واعية، وتتصرف بأسلوب شخصي، والدليل على ذلك أنه بمجرد خروج المستثمر من قبضة هذه البنوك، واستبداله لها ببنوك أخرى نجحت المشاريع نجاحاً باهراً وانطلقت إلى عنان السماء.. وكان الأولى بالبنك الذي دفع المستثمر دفعاً إلى الخروج من تحت مظلته.. كان أولى به بدلاً من مطاردة المستثمر وملاحقته أن يدرس معه كيفية الخروج من الأزمة.. وهناك مثال صارخ من فوق أرض الواقع لإحدى الشركات كانت مدينة بـ ١٨٥ مليون جنيه لأحد البنوك، وبمجرد أن خرجت من تحت عباءة هذا البنك وانتقلت إلى بنك آخر تجاوزت التعثر، واليوم أصبح إجمالي مديونيتها للبنك الذي انتقلت إليه لا يزيد على ٥٠ مليون جنيه، وفي نفس الوقت الذي توجد فيه شيكات للتحصيل من عملاء هذا المشروع في حدود الـ ٥٠ مليون جنيه.. وهذا يؤكد أن كل ما كان مطلوباً من البنك الأول هو إمعان الدراسة والتباحث مع المستثمر.. ولكن هذا البنك أغلق أذنيه وعينيه وأخذ في مطاردة المستثمر رغم أنه كانت لديه كفالة تضامنية من كل المستثمرين في المشروع، في حين أن البنك الذي انتقل إليه لم يحصل على هذه الكفالة التضامنية، بل تعامل بضمان المشروع ذاته... علماً بأن البنكين قطاع عام!!

وهنا يفرض السؤال نفسه: لماذا أخفقنا هنا.. ونجحنا هناك؟

• القرارات الاقتصادية الأخيرة للحكومة.. كيف تقيمها كرجل اعمال؟

هي قرارات مفرحة ومضيئة.. وأعتقد أن كل من صنعوا هذه القرارات سيدخلون التاريخ.. فقانون الضرائب الجديد يعني أننا بدأنا نخاطب الواقع، وأصبحت العملية مشاركة وليست مصادرة.. وأيضاً النظرة العملية الجادة للجمارك حتى ولو كانت لمقابلة التزامنا بالجات إلا أن هذه التعديلات لم تحدث إلا على أيديهم.. وبصرف النظر عن أثر اتفاقية الكويز، فإن شجاعة واتخاذ مثل هذا القرار تدل على أن هذه الحكومة لن تتعثر، ولن تُعرقل، ولن تُعاق، وغير قابلة للفشل.. لقد حصلت هذه الحكومة على تشجيع كبير جداً من المواطن العادي، وأنا واثق من أنهم بنفس الكيفية سيتمكنون من حل مشكلة تيسير التجارة العربية ومشاكل كثيرة أخرى.



• كرجل اعمال.. ما رايك في التسوية التي حدثت مع احمد بهجت ؟

إنني أشعر أن هذه التسوية تعني أن العقل والمصلحة سادت وانتصرت.. حيث لو لم تحدث هذه التسوية كانت الخسارة ستعم على الجميع.. على مستثمري مجموعة بهجت، وعلى البنوك والعمال والاقتصاد والمناخ بشكل عام.. وسوف يبذل أحمد بهجت كل جهده لتفادي كل ما أدى به إلى هذا الموقف.

• هناك من يقول ان تسوية احمد بهجت كانت لها حسابات وظروف خاصة غير قابلة للتكرار.. هل انت مع هذا الراي؟

بالعكس كلها حسابات موضوعية وفنية.. ولو كان فاروق العقدة رئيس البنك المركزي ظل في موقعه بالبنك الأهلي لكان قد أتمها بنفس الأسلوب.. إنها تسوية يجب تعميمها.. كما يجب أن تكون أحد الملفات التي تدرس في كلية التجارة





محمد جنيدي

يروي اسباب وملابسات الأيام الصعبة

- واجهت ٣٠٠ قضية و ٢٣٠ سنة سجن و ٣٠ قضية إفلاس وخرجت من جميعها بريئًا
- على مسئوليتي.. رجال الأعمال الهاربين على استعداد ان يعودوا
- الرئيس مبارك شجع رجال الأعمال وازال من امامهم الكثير من العثرات
- حكومة عبيد مارست سياسة التوحش ضد رجال الأعمال واضرت باقتصاد مصر لسنوات طويلة قادمة
- اتخذت قرارا بعدم التعامل مع البنوك
- قرار النائب العام الأخير يمثل رؤية ثاقبة ستساهم في حل كثير من المشاكل

رغم أن محمد جنيدي ظل لسنوات طويلة ملء السمع والبصر بين رجال الأعمال المصريين الذين أصبحوا نجوماً في مرحلة معينة.. جنيدي الذي تعمل مجموعته الصناعية والتجارية برأسمال يزيد على المليار ونصف المليار جنيه.. رغم ذلك وجد الرجل نفسه فجأة لا يستطيع أن يعود إلى بلده ومصانعه وأعماله وأسرته.. فوجئ بقرار ترقب وصول، قرر بعده أن يظل خارج مصر حتى تنجلي الصورة، وخلال أربعة أشهر كان في انتظاره (٣٠٠) قضية.. وأحكام بالسجن بلغت ٢٣٠ سنة و ٣٠ قضية إفلاس.. ثم إعلان ببيع مصانعه وأصوله!

حاولت كثيراً مع محمد جنيدي.. رجل الأعمال المعروف ورئيس مجموعة ضخمه أن يروي لي قصة هذه الأيام الصعبة التي واجهها والظروف التي أدت لفتح النيران عليه من كل جانب.. كان عازفاً.. فهذه القضية تجلب له أوجاعًا وتفتح جروحاً كادت أن تندمل.. واصلت المحاولة حتى تكلم.. وفى حديثه كان هناك محطات وأحداث وأسماء وتفاصيل طلب مني أن أحتفظ بها حيث لم يأت الوقت بعد للإفراج عنها.. وقد فعلت.

• بصراحة: لماذا تغيرت صورة رجال الأعمال واصبحت على ما هي عليه الآن؟

إن من يتحمل مسئولية تغيير هذه الصورة قلة ضئيلة جداً من رجال الأعمال.. وإن كنت لا أبرر ذلك، إلا أن الفساد موجود في كل فئات المجتمع المختلفة وبنسب متفاوتة.. وبالنسبة لرجال الأعمال فإن نسبتها وكما تؤكد الأرقام هي الأقل، وقد ساهمت فيها بشكل كبير جداً القرارات التي صدرت أثناء وزارة الدكتور عاطف عبيد.. وقد سبق أن قلت هذا الكلام أثناء ولاية هذه الحكومة.. فسياسات حكومة د. عاطف عبيد أثرت بشكل كبير جداً على رجال الأعمال، وهو ما ساهم في إظهار هذه الصورة السلبية لبعضهم، كما ساهم البعض في الإعلام في تضخيم هذه الصورة بشكل غير عادي ومبالغ فيه ودون إلقاء الضوء على إيجابية واحدة.

هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة التي اتخذتها حكومة د. عاطف عبيد بشكل عام، والدكتور الجنزوري بشكل خاص فيما يتعلق بتعديل قانون حوافز الاستثمار، وقد تقابلت مع مجموعة من الأخوة الصحفيين وشرحت لهم المشاكل العديدة التي ستعود على رجال الأعمال، والضرر الذي سيقع على مصر نتيجة تعديل القانون، وللأسف الشديد وصلتني رسالة وكأنها تقول "أسكت بأه".. وفى

النهاية ظهرت الآثار السلبية التي ساهمت بشكل مؤثر جداً على تعثر رجال الأعمال، وبالتحديد في مجال النشاط العقاري والصناعي في المدن الجديدة، ثم بعد ذلك عدلوا القانون.. فما ذنب رجال الأعمال إذن؟
ثم كانت هناك سياسات معاداة الاستثمار والمستثمرين بشكل لم يسبق له مثيل.. فرغم الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس حسني مبارك من أجل تنمية الصناعة المصرية، ولنا أن نقارن كم كان عدد المصانع القائمة عام ١٩٨١ وعددها الذي وصلت إليه عام ٢٠٠٠ فسوف نكتشف الفارق الكبير - لقد أقيمت مئات المصانع، إضافة لإنشاء ٢٥ مدينة جديدة ضمت أكثر من عشرة آلاف مصنع وبحسبة بسيطة تؤدي إلى أنه إذا كان كل مصنع يملكه ثلاثة أشخاص فقط لأظهرت الحصيلة ما يزيد على ٣٠ ألف رجل أعمال يعمل في مصانعهم عشرات الآلاف من العمال والموظفين يعولون بدورهم مئات الآلاف من المواطنين الذي فتحت لهم هذه المشروعات أبواب رزق، وبالطبع لم يأت كل ذلك صدفة بل صاحبه جهد كبير ودؤوب تلازم مع رعاية كبيرة ومباشرة من الرئيس حسني مبارك الذي ساند رجال الأعمال بشدة وأزال من طريقهم كثير من العثرات حتى أصبح نجاح قطاع الأعمال الخاص أحد أهم منجزات الرئيس.. وأصبح التفاعل هو السمة الغالبة على عمل هذا القطاع في ظل هذه الرعاية.

• ما الذي تغير بعد ذلك ؟

يقول محمد جنيدي.. الواقع أن مسيرة الهبوط والتراجع بدأت منذ خمس سنوات، وفى ظل حكومة الدكتور عاطف عبيد حيث بدأت مرحلة "التوحش الحكومي" ضد رجال الأعمال.. تلك السياسة التي اتسمت للأسف طوال سنوات تولي هذه الحكومة لتتسبب في أضرار جسيمة وتداعيات خطيرة على الاقتصاد المصري وظهرت على السطح آثار الركود والتعثر ووقف الحال.. لقد شكلت سياسات حكومة الدكتور عبيد علامات استفهام كبيرة خاصة أنه واكبها حملات إعلامية متتالية في الصحافة والتليفزيون ذهبت جميعها في اتجاه الإساءة إلى صورة رجال الأعمال، وتضخيم المشاكل، وبدا رجل الأعمال أمام الرأي العام في صورة القرصان الذي يسرق ويهرب، والواقع يؤكد أن رجال الأعمال الهاربين لا يمثلون سوى (واحد) في الألف، وصافي حجم الأموال التي تم تهريبها حوالي (٥) مليارات جنيه في الوقت الذي بلغ فيه حجم الأموال المقترضة والتسهيلات حوالي (٢٩٠) ملياراً .. ولابد أن نتوقف هنا

لنوضح بأن نصف المبلغ الذي أعلن عن تهريبه هو عبارة عن فوائد، والعشر مليارات المتبقية جزء كبير منها في صورة أصول موجودة في مصر.. من هنا نجد أن ما تم تهريبه من أموال بالفعل لا يزيد على مليار أو اثنين.. إن رجال الأعمال الذين هربوا لم يستطيعوا أن يواجهوا المشاكل واستشعروا ما يحيط بهم من مخاطر خاصة السجن.

ويضيف محمد جنيدي قائلاً: صدقني هؤلاء الذين هربوا يريدون العودة إلى مصر.. كلهم ينتظرون الفرصة، وأنا على علاقة واتصال بشكل أو بآخر بالكثيرين منهم، كلهم يشتاقون لتراب الوطن، لكنهم لم يجدوا في انتظارهم إذا قرروا الرجوع سوى السجن، وهو ما حدث بالفعل للذين اتخذوا هذا القرار.. والواقع أن المبالغ التي خرجت من مصر مع هؤلاء ليست مبالغ ضخمة كما يتم تصويرها خاصة بعد إضافة الفوائد إلى أصل الدين وإذا خصمنا منها الأصول اتضح لنا أن المشكلة تم النفخ فيها وتضخيمها إلى الصورة التي أصبحت تمثل خطراً على سمعة الاستثمار في مصر وعلى رجال الأعمال الذين جمدوا نشاطاتهم وقلصوها وهو ما أثر في زيادة ركود حركة السوق وخلق مناخاً سلبياً يعاني منه الجميع.

• سألت رجل الأعمال محمد جنيدي عن انطباعه حول موافقة النائب العام ومجلس الشعب على تعديل المادة ١٣٣ التي تسمح بالتصالح في جرائم البنوك بعد صدور الأحكام (الباتة) بشرط وفائهم بمستحقات البنوك ؟

– قال: بداية لابد أن أشيد بقضاء مصر النزيه والعادل.. والواقع أن قرار السيد المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام بالموافقة على تعديل هذه المادة قد أدخل مشاعر التفاؤل على الكثيرين في قطاع الأعمال الخاص، لما يتسم به القرار من موضوعية ورؤية ثاقبة ستساهم في حل كثير من المشاكل، إضافة إلى مساهمتها في إعادة الطمأنينة والاستقرار لدى قطاع الأعمال، وستمنح الفرصة للمتعثرين الذين صادفهم سوء الحظ، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن، ستمنحهم الفرصة لتصحيح أوضاعهم واستعادة حريتهم.. وهذه ليست المرة الأولى التي تصدر فيها قرارات قضائية تتسم بالموضوعية والرحمة، وعلينا أن نذكر أن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد ينتمي إلى منظومة القضاء المصري المشهود له بالحكمة والنزاهة والشفافية، وأن التعديل الجديد سيفتح باب الأمل أمام الكثيرين.



وأعود وأقول على مسئوليتي أن كل رجال الأعمال الذين خرجوا من مصر يريدون العودة لو توفرت لهم فرص آمنة تحفظ حريتهم وكرامتهم.. إن هؤلاء الذين روعتهم المخاوف والإجراءات رجال أعمال وطنيون شرفاء، طالما ساهموا في مواجهة كل المواقف الصعبة التي واجهت مصر مثل السيول والزلزال وغيرهما.

إن من يحلل المناخ الاستثماري في عهد حكومة الدكتور عبيد سيكتشف حقيقة حجم التدمير الذي أصاب الاقتصاد المصري والانكماش الرهيب والآثار السلبية، خذ مثلاً البنوك وما أصابها.. حيث أن الأموال المودعة لديها لا تجد طريقها إلى الاستثمار بعد أن ارتعشت أيدي قيادات البنوك خوفاً على أنفسهم في غياب الحماية الواجبة لقراراتهم، فأصبحت المبالغة في الضمانات وكثير من التعقيدات تضعها البنوك في طريق الائتمان.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال لم يعودوا يقبلون على طلب التسهيلات والقروض في ظل هذه الظروف الصعبة التي تحيط بالمشروعات والروح العدائية وأزمة الثقة التي سببتها ممارسات حكومة الدكتور عبيد في مواجهة قطاع الأعمال الخاص.

• سألت رجل الأعمال محمد جنيدي عن احوال رجال الأعمال الذين لم يهربوا، وبعد ان طرحت الحكومة الجديدة حزمة من القرارات التي من شأنها إعادة الدفء والثقة للسوق، وتطرح افكارا لتخفيف الأعباء وإزالة المعوقات؟

- قال بحزم.. دعني أحدثك بصراحة وبدون مواربة رغم أن صراحتي هذه ووضوحي كانا سبباً في كثير من المشاكل التي واجهتها.. إن رجال الأعمال المتواجدين على الساحة الآن يعانون بشدة.. صحيح أن الحكومة الجديدة تطرح أفكاراً جيدة ولديها طموح كبير، واستطاعت أن تخلق جواً من العلاقات الجيدة والثقة مع رجال الأعمال الذين لا يزالون يشعرون بالخوف.. فلا يجب أن تنس أن ما حدث من الحكومة السابقة لم يكن هيناً، وأن كثيراً من آثاره سوف يمضي وقت طويل قبل أن تتلاشى، وهي مسئولية كبيرة تحتاج إلى جهد كبير من الحكومة الجديدة ومن خلال نتائج فعلية يجب أن يلمسها المتعاملون بالسوق.. إن لدينا أجهزة رقابية "رهيبة" تتعامل مع العمليات التجارية بأسلوب "القطعة" أي كل عملية على حدة وليس بمحصلة نهاية العام.. وهنا أتذكر



إحدى الشركات التي حققت أرباحًا ٤٠ مليون جنيه، وعندما خسرت في عملية واحدة مائة ألف جنيه حاسبوا المسئول عن العملية وتناسوا الأرباح الضخمة التي حققها.. أمثلة سلبية كثيرة لو أردت أن أحصيها لك فلن أستطيع، مع ذلك فأنا أشعر بالتفاؤل لوجود المجموعة الاقتصادية في الحكومة الجديدة التي يبدو من متابعة تصريحات وزرائها أنهم يدركون حجم السلبيات السابقة وأنهم عازمون بإخلاص على القضاء عليها وإيجاد مناخ جديد.. وتتوفر مؤشرات جيدة تدل على عدم وجود روح عدائية تجاه رجال الأعمال وإعادة جسور الثقة وصدور بعض الإجراءات مثل تعديلات التعريفة الجمركية.. إلا أن مثل هذه الإجراءات ليست كافية لتحريك السوق فالمطلوب هو حزمة من الإجراءات العملية التنفيذية، في مقدمتها اتخاذ قرارات فورية على أرض الواقع لحل مشكلة الجهاز المصرفي، وعدم تحويل أي مسئول داخل الجهاز المصرفي إلى الجهات القضائية، وكذلك رجال الأعمال إلا بعد أن تثبت إدانته بالأدلة القاطعة، وعودة العمل بقاعدة أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته.. وليس معنى ذلك أنني أطلب لهم حصانة، وإنما حفاظاً على العمالة التي لديهم وعلى سمعتهم وسمعة الاستثمار في مصر مطلوب الفحص والتمحيص والسرية في التحقيقات بعد جمع المعلومات والتحقق من صحتها ودقتها، ثم تحويلها إلى لجنة استشارية تابعة للجهات المعنية قبل اتخاذ قرار تحويلها إلى الجهات القضائية.

ويواصل محمد جنيدي حديثه وتقديم اقتراحاته لانفراج الأزمة فيقول: لابد من حل مشكلة المصانع المتعثرة، خاصة وأن هناك أكثر من ألف مصنع مغلق تماماً بالمدن الجديدة، وبداخلها معداتها وأصول رأسمالية بالمليارات معطلة ولا تستغل.. وهذه الأموال تمثل عبئاً على البنوك وعلى أصحاب المصنع أنفسهم، وسوف تساهم عملية تشغيل هذه المصانع في تخفيف الأعباء وتسديد جانب من الديون حيث أن إنتاجها سوف يمثل قوة شرائية جديدة تضخ الخير في شرايين الاقتصاد الوطني وتقلل الاستيراد وتستوعب ما استغنت عنه من عمالة.

هناك أيضاً أوضاع كثيرة لابد من تعديلها.. فعلى سبيل المثال لو أن المدير المالي في أحد الشركات قد اتخذ قراراً أو قدم إقراراً خاطئاً فإن صاحب المشروع يجد نفسه في مواجهة السجن!.. من هنا نقول أنه يجب إعادة النظر في التوسع في حبس رجال الأعمال أو البنوك وهو ما يستلزم تعديل تشريعي

بأن الإجراءات المالية تتم المحاسبة عنها مالياً .. إن سجن رجال الأعمال يؤثر سلباً على سمعتهم ويساهم في وصول قيمة الأصول إلى الصفر، ويؤدي إلى فقدان كثير من العمال وظائفهم بلا ذنب جنوه.. من هنا فإن إعادة النظر في التعامل مع رجال الأعمال ستؤدي إلى الحفاظ على الإنتاج وعلى الأصول الضخمة في مشروعاتهم وعلى فرص العمالة التي توفرت لهم.

ويواصل جنيدي قائلاً:

إن التسوية التي تمت مؤخراً مع أحمد بهجت قد رفعت المعنويات وأعطت مؤشراً أن الحكومة الجديدة تشجع رجال الأعمال وأنها تعمل على حل مشاكلهم وليس عقابهم، إضافة إلى أن هذه التسوية قد أعطت استقراراً نفسياً للكثيرين.. من هنا لابد من مواصلة إصدار مثل هذه التسويات لتؤكد الاستمرار في هذا الاتجاه.

• دعني اسألك بصراحة ما هي ظروف تعثرك وإشاعة هربك خارج مصر ؟

– بداية أود أن أوضح أنني تربيت وترعرعت في مجالات التجارة والصناعة.. وخضت هذه المجالات منذ كنت طفلاً في السادسة من عمري.. وتخرجت في كلية التجارة عام ١٩٦٧، وبدأت التعامل مع البنوك منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٩٦ دون أن أواجه أي مشاكل، وكنت العميل رقم واحد في كل البنوك، إلى أن أُدخلت المعترك السياسي بعد أن زار الرئيس مبارك مصانعي وأشاد بها، وبدأ يستمع لآرائي التي كنت أطرحها عليه، وكانت كلها خالصة لوجه الله والوطن، وشجعني سيادته، ومن المعروف عن الرئيس مبارك أنه يحب الاستماع للآراء الصريحة والمخلصة ويقيمها، كما أنه يكره النفاق.. ومن هنا وجدت نفسي أشارك في كثير من الاجتماعات التي أخذتني من شغلي إلى حد ما، وفي نفس الوقت بدأت أواجه حرباً لم أكن أتمنى الدخول فيها ولست مستعداً لها، في الوقت الذي أثرت فيه بعض القرارات الاقتصادية على أنشطة رجال الأعمال جميعهم، ورغم ذلك كان مركزي المالي جيداً إلى أن جاء عام ٢٠٠٠ مع حكومة د. عاطف عبيد حيث اتخذت ضدي مجموعة من الإجراءات لأسباب شخصية يُسأل عنها د. عاطف.

فعند سفري للمشاركة في معرض "بولونيا" الدولي للاتفاق على تصدير إنتاجنا من السخانات لمختلف أنحاء العالم، فوجئت بأنني ممنوع من السفر رغم أن

صادراتي في ذلك الوقت كانت قد تجاوزت ٣٠ مليون جنيه، ومقدراً أن تصل إلى ٧٥ مليون جنيه، وعندما بحثت عن سبب منعي من السفر اكتشفت أن شركائي في شركة تأمين قمت بتأسيسها وأمتلك ٤٠٪ من أسهمها قد قدموا شكوى ضدي، وبتعزيز من رئيس الوزراء تم اتخاذ إجراءات قانونية عنيفة جداً.. ومن هنا بدأت سمعتي في السوق تتأثر، وتوقفت التسهيلات الائتمانية التي كنا قد حصلنا عليها سواء من موردين محليين أو في الخارج.. وفقدت ثقة العميل المحلي والخارجي، وهو ما أدى إلى ضياع ملايين الجنيهات، بعدما توقف المدينون لشركاتنا عن السداد وضاعت علينا الملايين، وتأثرت العمالة في شركاتي ومصانعي والتي يزيد حجمها على ثلاثة آلاف عامل بخلاف العمالة في المصانع المغذية لمشروعاتي والتي يتجاوز عددها ١٣٠ مصنعاً.

وهكذا انخفضت المبيعات والصادرات، وأصبح كل همي أن أحمي نفسي من السجن الذي أصبحت مهدداً بدخوله بلا ذنب ارتكبته.. وسافرت إلى سوريا باتفاق مع جهات حكومية سورية لمد مصانعها بالتكنولوجيا باعتبارنا المصنع الوحيد في مصر والعالم العربي وأفريقيا الذي يمتلك هذه التكنولوجيا.. كان هدفي، رغم الظروف التي أواجهها، أن أدخل إلى السوق السوري ومنه إلى السوق العراقي واللبناني وهو ما يعني حجم صادرات بعشرات الملايين من الدولارات.. وقبل عودتي إلى مصر فوجئت بأن هناك قرار ترقب وصول ومنعي من السفر.. ورغم ذلك قررت العودة وليكن ما يكون.. ولكن هناك من نصحني بأن أنتظر حتى نتعرف على الحقيقة والأسباب وكافة أبعاد المشكلة.. وعلمت أن هناك قضيتين ضدي بالتهرب الجمركي، بالإضافة إلى قضيتين أخريين إحداهما كانت بمبلغ ١٥ دولاراً.. ولك أن تتصور أن رجل أعمال يمتلك أحد أكبر المصانع الموجودة في مصر متهماً في قضية تهرب قيمتها ١٥ دولاراً!!

وهنا قررت أن أنتظر حتى أتعرف على أبعاد الموضوع..

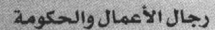
وأخيراً قررت عدم العودة لبلدي إلا وأنا معزز مكرم، وألا يقبض علي في المطار، فإذا ثبت أني متهم سأقدم نفسي للعدالة لتقتص مني، بل أنني كنت على استعداد لأقدم نفسي لحبل المشنقة.. وطلبت أن يحافظوا لي على كرامتي واسمي وسمعتي حتى يثبت أنني فعلاً مدان.. وقد تدخل عدد كبير من أصدقائي رجال الأعمال، كذلك محافظ البنك المركزي آنذاك الأستاذ إسماعيل حسن وبعض المسئولين لا داعي لذكر أسمائهم لحساسية مناصبهم،

وتقابلوا مع الدكتور عاطف عبيد، ونقلوا إليه طلبي بأنني أريد العودة إلى مصر، ولكن دون أن يتم إلقاء القبض علي في المطار، ثم يسمح لي بإعداد أوراقي ومستنداتي التي تثبت عدم صحة التهم المنسوبة لي.

وبدون الدخول في تفاصيل أخرى فقد اتخذت ضدي خلال الأربعة أشهر التي قضيتها في سوريا إجراءات تعسفية رهيبة جداً ودون أي تحقيق، وفتحت عليّ نار جهنم من مختلف الجبهات.. ويكفي أن أقول أن نتيجة القضايا التي رفعت عليّ وعددها حوالي ٣٠٠ قضية أن حكم عليّ بحوالي ٢٣٠ سنة سجن غيابي، كما رفع عليّ أكثر من ٣٠ قضية إفلاس رغم وجود مصنعي الذي تتجاوز قيمته الآن مليار ونصف مليار جنيه، والجميع يعلم من واقع المستندات أن حجم مديونياتي لم يكن يزيد على ١٢٠ مليون.

• وكيف عدت ؟

- في الواقع كان لابد من عودتي بعد أن فوجئت بأن البنك الأهلي حصل على حكم ببيع مصنعي، ونشر إعلاناً في الصحف ببيع المصنع في المزاد العلني.. المصنع الذي قضينا فيه ١٢ سنة حتى نخلق تكنولوجيا مصرية لأول مرة منذ نشأتها لتصنيع غسالة مصرية ١٠٠٪ متطورة فول أوتوماتيك والتي لم يتم تجميعها في المصانع المصرية حتى التي أنشئت من قبلنا بعشرين عاماً، كما استغرقنا ٦ سنوات حتى ننتج السخان بمفهومه الصحي المطابق للمواصفات العالمية، وأصبح له اسمه وسمعته في السوق العالمي، وينتج أول منتج هندسي يصدر لأمريكا !!.. كان لابد من عودتي بعد رفع ترقب الوصول.. وعندما عدت وجدت أن الإنتاج صفر، والمبيعات صفر والإيرادات صفر، والسمعة والاسم التجاري تحت الصفر، لنواصل الليل بالنهار في عمل شاق ومضنٍ وظروف صعبة حتى أصبحنا اليوم وبعد ثلاث سنوات من عودتي قد أنهينا جميع القضايا لأن قاعدتنا عريضة وقوية، ومركزنا المالي قوي، وقد بلغ حجم إنتاجنا هذا العام حوالي ١٠٠ مليون جنيه، واستعدنا صادراتنا وانفتحت الأسواق وصدرنا لسوريا وحدها - التي قيل أنني هربت إليها - ١٥ ألف غسالة، وهناك تعاقد بـ ٣٠ألف غسالة أخرى.. وأنهينا المشاكل مع غالبية البنوك، واتخذنا قراراً بعدم التعامل بقروض من البنوك، والواقع أنه لو أن غالبية رجال الأعمال اتخذوا مثل هذا القرار فسيشكل ذلك مشكلة كبيرة جداً ليس للجهاز المصرفي وحده ولكن للاقتصاد المصري عامة.

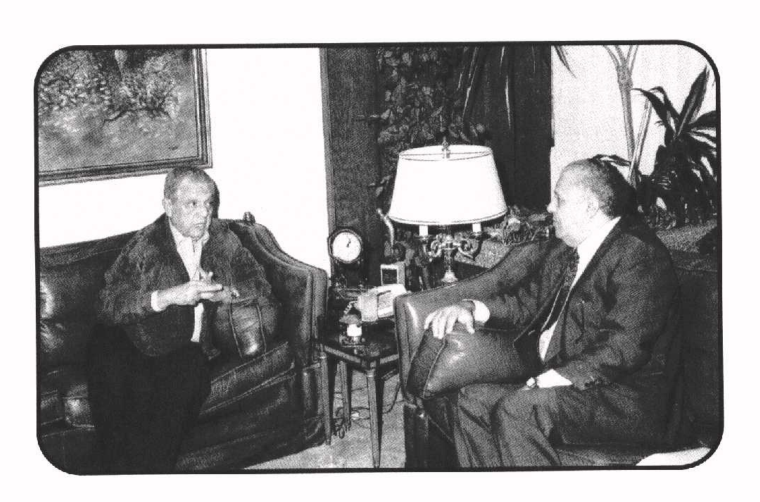


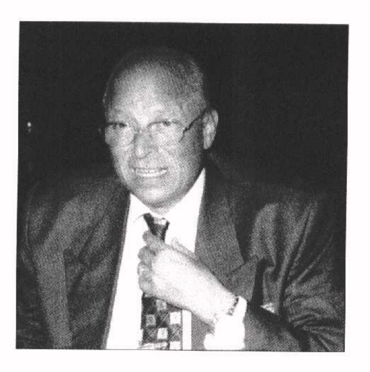
• وهل انتهت كل القضايا التي كانت مرفوعة ضدك ؟

– لقد انتهت كل القضايا سواء التي كان محكوماً علي فيها بالحبس ٢٣٠ سنة، أو قضايا الإفلاس، وكذلك قضايا التهرب الجمركي حصلت فيها جميعها على البراءة.. لم تعد هناك ولا قضية واحدة، وقد وضعنا خطتنا على أن يأتي عام ٢٠٠٦ ونكون قد سددنا كل مديونياتنا.

• كم كان حجم ديونك عند بداية تفجر المشاكل .. وكم كان حجم اصولك ؟

– قيمة الأصول ما بين مليار ونصف ومليارين جنيه، واليوم فإن حجم مديونياتنا لا يزيد بأي حال من الأحوال على ١٥٠ مليونًا.





محمود عبد العزيز

خبير مصرفي

شهد له الجميع بالتميز

- عليـنا ان نعمل بمقولة.. لا تنظر للوراء بغضب
- تسوية احمد بهجت.. مجرد إعادة جدولة
- مازلنا حتى اليوم نعاني من تبعات نظام الاقتصاد الاشتراكي
- التعثر من سمات الحياة.. اما النصب فشيء آخر
- نعم اعفيت بعض العملاء من مئات الملايين.. ولكن!
- السياسات وحدها لا تحول الاقتصاد الاشتراكي إلى حر
- مررنا بخمس سنوات عجاف ودفعنا ثمنها
- السادات ورث هموماً اقتصادية رهيبة
- التعثر تحت السيطرة ولكننا نهوى جلد الذات



عندما بدأت الإعداد لحلقات هذا الكتاب حول قضية التعثر التي سادت الساحة الاقتصادية المصرية خلال السنوات الأخيرة.. رحت أسأل أحد الأصدقاء من كبار رجال الأعمال النصيحة فيمن أحاورهم، فقال بحزم.. سوف يكون هذا الكتاب ناقصاً إذا لم تحاور محمود عبد العزيز.. الغريب أنني سمعت نفس الإجابة تتكرر من كل من التقيت بهم تقريباً في هذه الحلقات، لأجد اسم الخبير المصرفي القدير محمود عبد العزيز يفرض نفسه..

لكن المشكلة أن الرجل منذ أن ترك جواده وترجل وهو عازف تماماً عن الحديث للصحف وأجهزة الإعلام فيما ندر.. ولأن صداقة حميمة تربطني به منذ سنوات طويلة، فقد كنت أخشى من الاقتراب بطلب حديث صحفي معه لأنني أعرف أنه يؤثر الصمت، ويكتفي بما حققه من إنجازات، وكثيراً ما سمعته يقول عند الاعتذار عن الأحاديث الصحفية "لنفسح المجال لمن يتولون المسئولية ويعيشون الواقع".. وكنت أعرف أيضاً أن عزوفه هذا يدرأ عنه ضجيجاً وردود أفعال قد تتسبب في اختراق هدوء حياته التي يعيشها الآن وسط عائلته بعد أن حرمته منها مشاغل العمل العام لسنوات طويلة والذي تقلد خلالها أرفع المناصب.. حيث ظل لسنوات أكثر رؤساء البنوك شهرة وتألقاً من خلال رئاسته لمجلس إدارة البنك الأهلي المصري خمس سنوات، ورئاسته أيضاً لمجلس إدارة البنك التجاري الدولي اثني عشر عاماً، إضافة إلى رئاسته لاتحاد البنوك المصرية، واتحاد المصارف العربية فترات يصل مجموعها حوالي اثني عشر عاماً، وعدد آخر من المناصب المصرفية الرفيعة على الصعيد المصري والإقليمي والدولي، والذي تضمنه قائمة طويلة لا يتسع المجال لذكرها جميعاً.

اتصلت به تليفونياً أطلب موعداً.. وفاجأني بقوله "تعال دلوقتي.. لكن أنت تعرف حجم صراحتي".. أثناء الحوار أخذنا نقلب في ملفات التعثر وهمومه.. لكن الرجل أعادنا إلى الجذور.. إلى المطبات التي تعثر فيها الاقتصاد المصري منذ أن تقرر تحويله من النظام الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر في غياب الإمكانيات والمؤسسات والكوادر القادرة على التعامل مع هذا التحول.. وأعترف أن المصرفي القدير محمود عبد العزيز ورغم ما يجيش به صدره من هموم الماضي، لم يغلق أبواب الأمل في المستقبل.. بل أنه قدم لنا نصيحة غالية نفتتح بها هذا الحوار..



في البداية سألته:

• كيف تقيم اداء المصارف المصرية في ظل التطورات الأخيرة ؟

أنا أؤمن بمقولة "لا تنظر للوراء في غضب"، رغم أن الأصل في الأمور أن تنظر إلى الوراء في غضب، وهو مبدأ أبدي مشهور، ولكن نظراً لحساسية الأمور، لم يعد هناك وقت بأن نجلس لنفكر فيما مضى، وأضرار التحقيق والتدقيق وما إلى ذلك.. وأذكر أنني سئلت ذات مرة: هل توافق على الفساد والخراب الذي حدث؟.. فقلت: طبعاً أرفضه ولا أطيقه.. لكن إذا تفرغت له، فلن يكون هناك أي أمل في المستقبل، فالنظر للوراء بغرض الاتعاظ مما حدث عسى ألا تتكرر الأخطاء خاصة وأنه لم يعد هناك وقت للأخطاء، لأن القادم مذهل وليس لنا عهد به.. فالمجتمع المصري واقتصادياته مر في النصف قرن الماضي بمراحل مختلفة تماماً.. لقد عشنا مرحلة اشتراكية، وتغيرت ثقافتنا تحت المظلة الاشتراكية.. وهذه المظلة من مشاكلها أن أدبياتها رفيعة جداً ومقنعة، وتدخل القلب والعقل معاً، أما أدبيات الاقتصاد الحر فلا تدخل إلا العقل ونادراً ما تدخل القلب.. ولا يوجد كتاب واحد تم تأليفه حول كيفية التحول إلى نظام حر من نظام اشتراكي.. فليس من السهل أن تتحول إلى اقتصاد حر.. وقد مرت كل من أوروبا الشرقية وروسيا بهذه التجربة الصعبة..

إن تغيير السياسات ليس كافياً، لابد من توفر مؤسسات اقتصاد حر.. فالسياسات تمثل رقم ١، والمؤسسات رقم ٢، والأدوات والبشر رقم ٣.. وفي روسيا بدأ جوربتشوف بنظام المواجهة، ثم التغيير وعمل "البروستريكا" فضيع البلد، ومرت أربع سنوات على الأقل بلا مؤسسات ولا أدوات مع هذه السياسة.. ومنذ أربع سنوات فقط توفرت الأدوات التي تساعد على تطبيق السياسات فتحول الفشل الروسي العظيم إلى نجاح عظيم.. وقد تعلمت أوروبا الشرقية من هذا الدرس.. ولكننا في مصر لم نلتفت إلى هذا الدرس، حيث لم تكن هناك رغبة للحاق بالركب لأن مشاكلنا كانت كبيرة جداً.. ولا ندعي أن التحول جنة، بالعكس، إنه نار، وخاصة في المراحل الأولى، إضافة إلى أن هناك عيباً جوهرياً في النظام الاقتصادي المصري وهو عدم القدرة عل المواجهة.. وهذا العيب لم يتم تلافيه جزئياً إلا منذ شهور قليلة في مصر، ولذلك أنادي بمواجهة أقوى وأوضح وأسرع وأعلى شفافية.



• لكنك سبق ان طرحت افكاراً شديدة التحرر في الفترة التي تلت المرحلة الاشتراكية ؟

– لقد كنت أنبه دائماً إلى الأدوات الناقصة، وبعدم تعميم ما أقوم به على الغير، حتى أن أحد الرقابيين الذين كانوا يراقبون عملي كان يقنعني بعدم إمكانية تطبيق تجربتي في بنوك أخرى، فقلت له أعطني رخصة ثم فتش عليّ وراقبني.. والواقع أنه لم تكن هناك مؤسسات قوية، ولا أدوات رقابة قوية، ولا قوانين قوية أيضاً، وللأسف فإننا حتى هذه اللحظة مازلنا نفتقد بعض هذه القوانين والأدوات رغم التطور الجيد الذي حدث في قوانين البنك المركزي والبنوك التجارية.. والواقع أن الشجون كبيرة.. فمنذ أن بدأت تحمل مسئوليات الإدارة العليا في البنوك – وقد مر نحو عشرين سنة. كنت أتمنى أن نلتقط التجربة التمويلية في العالم الاشتراكي التي لمستها، على أن تكتمل المؤسسات والتشريعات والأدوات.. ولكني أدعي أن ذلك لم يحدث.

• لكنك كنت تعمل بفكر اقتصاد حر ١٠٠٪ ؟

– لم يكن هناك خيار آخر.. فقد كنا نعمل وفق السياسات العليا للدولة التي قررت العمل بالاقتصاد الحر رغم الفارق الكبير.. فعندما كانت السياسة العليا للدولة مجتمعاً اشتراكياً كانت البنوك تعمل بمنتهى الكفاءة والنجاح، وكان البنك المركزي وباقي البنوك يعملون في منظومة دقيقة وواعية وذلك مثل ما يقال "منه فيه أو منه له".. نأخذ الفلوس من الناس ونعطيها للحكومة.. كنا مثل مكاتب البوستة نعطي الفلوس للحكومة أو القطاع العام، حيث كان حوالي ٨٥٪ من الاقتصاد في أيدي الحكومة والقطاع العام.. كنا خدماً للقطاع العام، وهذا لا يعنينا لأن هذه كانت قوانين الدولة في مرحلة الستينيات.. كنت في هذه الفترة موظفاً بنكياً صغيراً، ولكني وأمثالي كنا نتعلم على أيدي معلمين كبار ومحترمين ماذا يعني الاقتصاد الحر، والسياسة النقدية الحرة.. لكننا لم نمارس هذه السياسة إلا شهوراً قليلة، ثم صيغت البلد بالصيغة الاشتراكية في الستينيات.. إلى أن جاء الرئيس السادات وهو رجل مستقبلي النظرة، وارثاً هموماً اقتصادية رهيبة.. اقتصاد مقبل على حرب، وفي نفس الوقت يريد أن يدخل به عالم النمو الحقيقي.. وقد حاول، ولكن للأسف مازلنا حتى الآن نتحمل تبعات هذا الإرث الاشتراكي الضخم والذي كان غالباً وطاغياً..

• هل بقي شيء من هذه التبعات الآن ؟

نعم أدعي أنها مازالت موجودة، وذلك لأن الإدارة الاشتراكية والإدارة العامة وغيرهما كانت لها مصالح وارتباطات، وحتى بعد صدور بعض القرارات تلاطمت معها، فأصبح القطاع العام هو الوعاء الذي يغرف منه القطاع الخاص.

• كيف واجهت الانتقادات التي وجهها البعض لك ؟

عندما بدأت العولمة، واتخذ أصحاب القرار في مصر الاتجاه إليها، اعتقد العالم أن مصر ينقصها الكثير من التنوير وشرح الأمور للشعب، فاقترح صندوق النقد الدولي، أن يكون هناك مركز اسمه "مركز القاهرة للمعلومات الاقتصادية" هدفه تنوير الإعلاميين والاقتصاديين، وعلى أن يدار هذا الجهاز بقيادة وزير قطاع الأعمال آنذاك الدكتور عاطف عبيد، واستقر الرأي على أن يتبنى هذا الجهاز اتحاد بنوك مصر برئاستي، وتحمست لهذه الفكرة، وتم تكوين مجلس أمناء من خمسة وزراء يرأسهم د .عاطف عبيد، ونقيب الصحفيين ومجموعة من الأكاديميين ورجال الفكر، وتم اختياري نائباً لرئيس هذا المركز، وكان الجميع يعملون بجهد تطوعي.. وعقدنا اجتماعات وندوات، وطرحنا أفكاراً حول كيفية التحول إلى الاقتصاد الحر.. وقد حقق هذا المركز موجة تنويرية عظيمة، ولكن بمجرد أن تركت موقعي في البنك الأهلي لرغبتي في التقاعد انهار هذا المركز وتم إغلاقه، ولم تنجح الجهود التي بذلها الإعلامي المصري أحمد أبو شادي في إعادته إلى الحياة، وذلك لأن الفكر الاشتراكي لازال مؤثراً بحيث يكون كل شيء برضاء الدولة وتحت رعايتها ومظلتها، رغم أن عالم الاقتصاد الحر يقوم على فكر ضرورة تقوية المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته.. لكننا للأسف لازلنا نعيش تحت عباءة الفكر الاشتراكي، والدليل على ذلك أنني هوجمت بشدة عندما تحدثت عن خصخصة البنوك، وأثناء رئاستي لاتحاد المصارف العربية أصدر الاتحاد قراراً بضرورة خصخصة جميع البنوك العامة في العالم العربي..

وفي إحدى ندوات مركز القاهرة للمعلومات الاقتصادية التي عقدت بمدينة الأقصر وحضرها الرجل الثاني في صندوق النقد الدولي، طالبت بوجوب خصخصة البنوك إذا أردنا أن نعمل اقتصاداً حراً، وذلك لأن فاقد الشيء لا يعطيه.. وبعد هذه الندوة هاجمني الكثيرون.. فطلبت عقد ندوة أخرى مع هؤلاء الذين هاجموني، وكان أغلبهم من الاشتراكيين.. وقلت لهم إننا لا ننكر الدور الذي قامت به البنوك في المرحلة الاشتراكية، فلولاها ما قام للاقتصاد



المصري قبل السبعينيات قائمة.. ولكن لكل حادث حديث، والدنيا تغيرت وأصبحنا نتحول إلى الاقتصاد الحر، ولابد أن تكون بنوكنا قوية وقادرة، ولكن الواقع أن رؤوس أموالها هزيلة، وكذلك قدراتها على التطوير، فليس من المعقول أن يكون هناك بنك رأس ماله نصف مليار جنيه، والمستقبل لن يعترف ببنوك يقل رأس مالها عن عشرة مليارات، بل أن هذه المليارات العشرة لا تصلح إلا للعمل الداخلي.. وعلينا أن نضع في اعتبارنا من الآن فصاعداً أننا سنتعامل مع العالم الخارجي، ولابد أن ننظر إلى المستقبل.. والواقع أن مشكلتي دائماً أنني مستقبلي النظرة.. ولذلك قلت أن البنوك التجارية وظيفتها مهمة وقوية، لكن لابد أن يساندها بنوك التجزئة، بالإضافة إلى بنوك الاستثمار.

• هل كانت مصر في حاجة لكل هذا العدد من البنوك ؟

لا أنكر أنني في ذلك الوقت الذي تحدثت فيه لم يكن لدينا قطاع خاص، بل أنه كان مطروداً من الخدمة، وكانت البنوك تعتبره عدواً، في الوقت الذي كان القطاع العام عندما يحتاج إلى عشرة ملايين جنيه يحصل عليها بمكالمة تليفونية.. في ذلك الوقت قلت أنه لا أمل في مصر بدون قطاع خاص، وطالبت بأن نستعيد تاريخ رجل عظيم اسمه "طلعت حرب"، فهذا الرجل واجه ظروفاً عصرية مماثلة - مع الفروق التاريخية - مثل تلك التي واجهتها أثناء رئاستي للبنك الأهلي، إلا أن ظروفي كانت أفضل كثيراً.. لقد بدأت العمل بفكر جديد يعتمد على أن يرعى البنك الأهلي مشروعات جديدة، وينشئ مع القطاع الخاص مشروعات، ولا يدخل بأكثر من ١٠ أو ١٥٪، ويضخ مزيداً من الأموال في هذه المشروعات، ثم يخرج منها بعد أن تكتمل وتكبر.. وقد تركت رئاسة البنك الأهلي منذ خمس سنوات، وكان حجم أعماله ٢٣٠ مشروعاً، ضخ فيها ثلاثة مليارات جنيه، بالإضافة إلى حوالي ٢٧ مليارًا ضخها القطاع الخاص، أي أن إجمالي حجم هذه المشروعات حوالي ٣٠ مليار جنيه، وقد اعتمدت في ذلك على تطبيق شروط النجاح اللازمة لهذا الاستثمار البنكي والتي تأتي في مقدمتها ضرورة وجود إدارة محترفة تفهم ماذا يعني الاستثمار المباشر وكيف تشترك فيه..

كما لابد أن يعمل البنك بنظام "الحوائط العازلة".. بمعنى ألا تعلم إحدى إدارات البنك بما يدور في الإدارات الأخرى، أي أن تكون هناك سرية تامة في تعاملات كل إدارة وكل قطاع مع المشروعات، وذلك من أجل حماية التسوق



الحر الذي يقوم على حرية شفافة.. لقد أقمنا كل المشروعات بضوابط علمية ودقيقة ونافسنا، وتحول البنك الأهلي من البنك رقم (٢) إلى البنك رقم (١) في مصر، وبتفوق عظيم، وبربحيات عالية تجاوزت ما تكسبه باقي البنوك العامة.. وقد حققت ذلك وأنا ملتزم بكل السياسات والضوابط وباحترام رقيب البنك المركزي، فهذا الاحترام هو أول درجات الانضباط المصرفي.. والقانون المصري آنذاك (١٢٠ لسنة ٧٤) كان قانوناً حراً مرناً عظيماً، ولذلك كانت البنوك قوية وحرة ولها سلطات، ولا يتدخل في عملها إلا المسئول الرقابي بما له من نفوذ رقابي.. أما الحكومة فلا تملك على مسئول البنك إلا أن تفصله إذا أخطأ.

• في تقديرك كخبير مصرفي.. لماذا حدث التعثر ؟

الواقع أن التعثر من سمات الحياة.. وتسوية أحمد بهجت التي يتحدثون عنها كنا نوافق على مثلها بمئات الملايين، دون ضجيج، ودون مساندة من البنك المركزي، ودون استعانة إلا بالعلم المصرفي بعد الله.. وهي في الواقع ليست تسوية إنها مجرد إعادة جدولة.. فلابد أن يرجع الأصل كله، ولابد أن تعود الفوائد على آجال مع مزيد من تمديد الوقت في أجل التسديد.. وهذا فن مصرفي يطلق عليه إعادة جدولة، وكان يقودها نائب مدير في البنك الأهلي.

• رغم ان المديونية تصل إلى حوالي ٢,٦ مليار جنيه ؟!

حتى ولو كانت ٦٠ مليارا، فالأحكام في البنوك تقاس بمقياس فني آخر، تقاس بنسبتها إلى الودائع، وإلى رأس المال.

• ولكن لماذا إذن استمرت لسنوات بلا حل ؟

لأننا مررنا بخمس سنوات عجاف ولا أريد أن أنتقد الماضي، ولذلك قلت في بداية الحوار "لا تنظر للماضي في غضب".. لننظر للمستقبل على أمل أن نستفيد من دروس الماضي.. لقد دفعنا ثمن هذه السنوات، ولا داعي للنبش فيها حتى لا يصاب الناس بالإحباط، وتحدث انتكاسة في الفكر ونعود للظلامية مرة أخرى.. ولعلني أتذكر هنا عبارة قلتها في مؤتمر عن التعثر عقدناه منذ حوالي ٢٠ سنة تعليقاً على قول لسيدنا عمر بن الخطاب حين قال "لو أن دابة تعثرت في العراق لسئل عنها عمر يوم القيامة".. أي أن سيدنا عمر حمل نفسه مسئولية تعثر دابة في العراق لأنه لم يمهد لها الطريق.. فالحكومة مسئولة عن تمهيد الطريق ليس للاستثمار ولكن للدابة حتى لا تتعثر.

• إذن التعثر ليس مسئولية المتعثر وحده ؟

إنها مسئوليته إذا كانت الحكومة قد مهدت له الطريق.. وهناك فرق بين مسئولية التعثر وأسباب التعثر.. فلو كان الطريق غير ممهد فليس للمتعثر ذنب، ولو كان البنك هو السبب فليس له ذنب أيضاً.. وأنا لا أريد أن ألوم أحداً لأن اللوم في مصر يقتل فرص التقدم.. وأنا أعتقد أننا جميعاً ملومون.

التعثر غير النصب

• من خلال نصيحتك بأخذ العبرة من الماضي.. بماذا تنصح الآن ؟

علينا أن ندرك أن النظام المصرفي انتقل من نظام اشتراكي كانت مهمة البنك فيه توصيل الأموال من خزائن البنك إلى خزائن الدولة ممثلة في القطاع العام الحكومي، وهذه كانت قدرات ومفاهيم رجال البنوك، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فلم يكن العاملون في القطاع المصرفي يعرفون ما هي الجدوى الائتمانية، والدورة الائتمانية، وماذا تعني قدرة العميل على رد الديون.. وفجأة أعلن الرئيس السادات في منتصف السبعينيات بداية عهد جديد.. وبدأنا بلا استعداد ولا مؤسسات ولا أي شيء.. وقضينا ١٥ سنة ونحن حائرون خاصة وأن حجم المعارضة لهذا النظام الجديد كان كبيراً جداً.

• ولكنك اقرضت احد كبار رجال الأعمال المتعثرين مبلغاً كبيراً من المال ؟

إنني لا أريد أن أذكر الأرقام.. وأنا طول عمري إشجع من أن أتهم غيري.. ولذلك سأقول لك نعم، رغم أني غير صادق في هذا القول، ولكن حتى لا أوجه الاتهام لغيري.. عموماً فإن التعثر شيء والنصب والاحتيال والسرقة شيء آخر تماماً، فالمحتال أو النصاب لابد أن يقابل بمنتهى الحزم، لكن إذا كان هناك رجل أعمال ساء تقديره، أو ساءت إدارته.. فلا يجب أن نقسو عليه وننعته بصفات معيبة.

• لكن رجال الأعمال يؤكدون ان المناخ الاقتصادي سبب تعثرهم ؟

للأسف هذا المناخ لا يرغب أحد في الحديث عنه بصراحة.. ولماذا لا نقول أيضاً أن البنوك أسهمت في هذا الخلل، ومثل هذه البنوك معروفة.. ففي عام ١٩٧٤ كان عدد البنوك في مصر لا يزيد على خمسة بنوك، وعندما بدأ الرئيس السادات الانفتاح.. فجأة وخلال أربع سنوات فقط أصبح عدد البنوك حوالي ٤٠ أو ٥٠ بنكاً، رغم أنه لم يكن لدينا الكوادر ولا الأدوات ولا الكم الكافي من الأجهزة الرقابية.



ولعل من أهم أسباب التعثر العميل الهاوي غير المحترف، والطامع الذي لا يجيد الإدارة، ولا يريد أن يتعلمها.. والبعض يعتمد على الفهلوة، وعندما كان يأتيني عميل من هذا النوع، وأحاول إفهامه أن المسألة ليست بهذه البساطة التي يتصورها، وأنها عملية معقدة تحتاج إلى خبرة ودراية وفهماً، ينصرف من عندي ويذهب إلى بنك آخر ويحصل على ما يريد منه، وهو من البنوك الجديدة التي يريد مديرها أن يثبت للمساهمين أنه كفء، وأنه قادر على تكوين محفظة ائتمان.. وقد حدث أن بعض هذه البنوك عينت موظفين يقفون أمام أحد البنوك الكبيرة الجيدة، وعندما يجد أحدهم عميلاً خارجاً من البنك يقنعه بالذهاب معه إلى البنك الجديد ويقابل مديره الذي يسأله عن مبلغ الائتمان الذي حصل عليه من البنك، فإن قال له مليون يعرض إقراضه نصف مليون بلا دراسة ولا تدقيق، لأنه واثق من أن هذا البنك الكبير الجيد لا يعطي الائتمان إلا بعد دراسات دقيقة جداً.. وأنا أقول كل هذا وأنا واثق من كلامي لأني كرئيس اتحاد بنوك كنت أعلم ما يدور في أغلب البنوك.

• ولماذا سكت على هذه الأمور ؟

– أنا كل دوري كرئيس اتحاد بنوك أن أهمس بما أعلم إلى أحد الرقباء.. ويعلم الله أنني عملت كل ما في استطاعتي، وطلبت من كافة البنوك عدم ممارسة عملية خطف العملاء، لكن في الحقيقة كان دورنا هزيلاً، وغير مرض عنه أحياناً من الحكومة، لأنها لا تريد لأحد من المجتمع المدني أن ينافسها على الأضواء.. لقد خضنا معارك كثيرة للخروج من تحت قبعة الدولة وثقافة السيطرة رغم أن البنوك العامة في إطارها كقطاع عام وأيضاً قطاع أعمال وحكومة لديها الكثير من الاختلالات والأسرار المدفونة.

التعثر تحت السيطرة

وأقاطع المصرفي الكبير محمود عبد العزيز لنعود إلى حديث التعثر وعلى من تقع مسئوليته.. فيقول:

هناك تعثر مسئولية العميل، وتعثر مسئولية البنك الذي يعطي أموالا وهو لا يعرف معنى دراسة الجدوى.. ولكن على كل حال - وحتى لا نقلق - فإن حجم التعثر في مصر لا يتجاوز حجمه في بعض الدول العربية الأخرى مثل لبنان والأردن والكويت والسعودية، ولكننا دائماً نهوى جلد الذات، والتشهير بما يحدث لنا.

• هل هذا يعني ان التعثر تحت السيطرة، ويمكن التعامل معه ؟

طبعاً.. ولكن هناك طرفاً ثالثاً في قضية التعثر لم يجرؤ أحد أن يلمسه، وهو المناخ العام الذي يعمل فيه العميل والبنك، وهو النظام الاقتصادي، والقرارات المترددة التي تصدر بين يوم وآخر، وقد نبهنا إلى ذلك منذ ١٥ سنة، ولكن لا حياة لمن تنادي.. علماً بأن البنك الأهلي أقل البنوك تعثراً.

• وهل تتعثر البنوك ؟

التعثر الذي أقصده هو تعثر العملاء.. علماً بأن البنوك طبعاً تتعثر، ولكن لا داعي للنبش في هذا الموضوع.. لكني أريد أن أقول أنني تحدثت إلى جمعية رجال الأعمال بأننا لا نريد من الحكومة أن تدفع مليماً واحداً، ولا أن تضمن شخصاً واحداً.. إننا نريد منها فقط أن تدرس ما نقول.. نريدها تدرس أسباب التعثر للعميل الجاد الذي دمرته أشياء كثيرة من بينها المنافسة العالمية، وأزمة جنوب شرق آسيا.. لكن هذا لا يعني أن العملاء وحتى الجادين منهم ليسوا مخطئين.. لقد أخطأ البعض بالتمسك بالمنظرة والمظاهر الكاذبة، كما أن البنوك لم تتابع جيداً، لم تتأكد من الضمانات الشخصية وهي من أرقى أنواع الضمانات.

• اليس المشروع نفسه كافياً للضمان في الائتمان ؟

وماذا لو خرب المشروع.. إن حجم الخراب في المشروعات مهول.. إنني عندما كنت أقول ذلك في اجتماعات عامة يتهمونني بأنني أريد أن أهد المعبد.. أنا لا أهد المعبد ولكني أحذر من انهياره.. إن ثلث الصناعة المصرية كانت معرضة للانهيار.

• الكثيرون ينتقدون إسرافك في إقراض القطاع الخاص.. ما رايك ؟

– ولماذا لا يقول هؤلاء أنني كنت قبل ذلك مسرفاً في إقراض القطاع العام.. أليس القطاع العام كالخاص تماماً في المعاملة القانونية.. وفي المعاملة الاقتصادية.. أليس الدستور المصري ينص على أن تكون الفرص متكافئة.. ولكن ما يحدث على أرض الواقع غير ذلك، فعندما يتعثر القطاع العام لا يحبس رئيسه، ولكن عندما يتعثر القطاع الخاص يتحول فوراً للمدعي الاشتراكي.. لم يحدث أن تم تحويل أحد من القطاع العام إلى المدعي الاشتراكي أو دخل حتى السجن الاحتياطي لتفريطه في المال العام.. علينا أن نواجه الحقائق.. إن كل نصوص قانون المال العالم والحرص عليه أو تسهيل الاستيلاء عليه،

أدخلتها الاشتراكية الاقتصادية في مصر، وقد رجوت الجميع إعادة النظر في هذا القانون، ولكنهم رفضوا.. وأنا أعتبر أن الدولة هي الركن الثالث في التعثر، فالواقع أنها لا تستطيع أن تكافئ أو تعوم، فليس لديها الجرأة.. وعلى الدولة أن تحسم النزاع بين الطبقات.. فلتمنع الاحتكار وتحمي المنافسة السليمة.. وقد تضطر الدولة إلى سداد الديون إذا كان لديها إمكانيات، وقد حدث هذا في إحدى دول الخليج بأن قام الحاكم بتسديد الديون للبنوك في حدود الشرعية السليمة.. وقد سعدت جداً بقرار تعويض المقاولين بسبب تغيير سعر الصرف، ورغم ضعف نسبة التعويض لكنها سُنّة جديدة وتوجه عظيم.

• بماذا تفسر موقف رجال الأعمال الذين هربوا وتركوا وراءهم مديونيات كثيرة؟

- إذا كانت لدينا أسس وقواعد سليمة للاستثمار فلسنا في حاجة إلى هيئة خاصة للاستثمار ولا مجلس أعلى.. ولن يهرب أي مستثمر.

• ولكن رئيس الدولة بنفسه ظل لفترة طويلة يساند قطاع الأعمال الخاص، ويدفع رجال الأعمال ؟

هذا صحيح.. لكن هناك موظفي البيروقراطية القديمة.. في مصر ستة ملايين موظف حكومة.. كما أنه ليست هناك دولة في العالم تعمل اقتصاداً شبه حر وفيها مدعي عام اشتراكي، وفيها حبس لرجال الأعمال.

• وما رايك في تعديل المادة ١٣٣ من القانون ؟

هذا التعديل ضروري، وليس اختيارياً، لأنه تصحيح للمسار.. فرجل الأعمال عندما اقترض من البنك كان هدفه إقامة مشروع، وعندما بدأ العمل في المشروع وجد الضرائب ارتفعت فجأة، ودراسة الجدوى كانت على أساس أن سعر الدولار ثلاثة جنيهات، وأصبح بسبعة جنيهات.. ولذلك عندما لجأ إليّ مثل هذا العميل وغيره تشاورت مع مجلس إدارة البنك، واتخذت قراراً بإعفاء العملاء من مئات الملايين.. وقد عملنا بما أمرنا به الله "ولا تزر وازرة وزر أخرى"، "ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها".. ولكن المهم أن هذا العميل يعرف أنه أخطأ، وأساء إدارة مشروعه.

• ولماذا آثرت الابتعاد وسلمت الراية ؟

أنا لم أسلم الراية.. أنا مقاتل لكني قصدت أن أتيح الفرصة لمن بعدي لأن يقاتل بطريقة أخرى قد يُحسن بها الأداء.

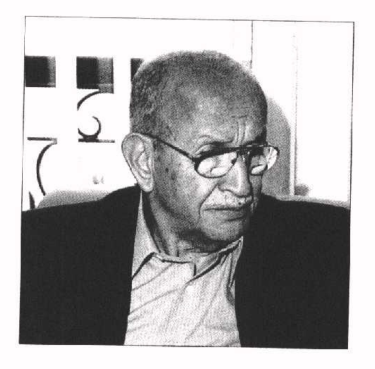


• قبل ان اختتم حواري مع المصرفي الكبير محمود عبد العزيز.. سألته عن رؤيته للمرحلة الحالية ؟

قال: كما سبق أن ذكرت لك فأنا لا أميل للنظر إلى الوراء، وأن تتوقف المسيرة لأن يحاسب بعضنا بعضاً، بل أن علينا أن ننظر للأمام دائماً، واستشراف المستقبل مسلحين بالأمل، فبلدنا يمتلك من الخير الكثير، كما يمتلك الكثير أيضاً من الخيرين..

والحقيقة أن الحكومة الجديدة قد بدأت بحزمة جيدة من القرارات بدا معها تحسناً ملحوظاً في المناخ الاقتصادي العام.. وإن كنا نتطلع إلى المزيد من القرارات الجريئة والموضوعية، والتي أصبح صدروها والعمل بها حتمياً في هذه المرحلة التي تشهد منافسة شرسة، والتي لا مكان فيها إلا للأقوياء، لذلك ولأنني متفائل بطبعي، فإن ما أرصده يدعو لمزيد من التفاؤل والأمل.





فؤاد سلطان

رجل سبق عصره

- التعثر مثل رقصة التانجو
- فساد المستثمرين.. لابد ان يقابله فساد في الدولة
- الإفلاس ظاهرة صحية.. إعلانه افضل من تحول الأصول إلى خردة
- التحكيم هو الحل.. ولكن!!
- انا متفائل بالتجانس الذي يجمع المجموعة الاقتصادية الجديدة
- اتفاقية الكويز هي حكم القوي على الضعيف

الاحترام والتقدير .. هما الانطباع الأول عندما يذكر اسم الوزير فؤاد سلطان .. الذي عمل سنوات طويلة في قيادة مؤسسات مالية ومصرفية عديدة، إضافة لتوليه موقع وزير السياحة لثماني سنوات متصلة، حقق خلالها نجاحات لا تزال ماثلة في الأذهان .. كان للرجل دائمًا رؤيته الاقتصادية الثاقبة والمستقبلية، فقد كان أول من طرح أفكاراً محددة وواضحة عن "الخصخصة"، وتحرير القطاع العام من القوانين واللوائح الجامدة .. وهي ذاتها الأفكار التي فتحت عليه النيران من كل صوب، لكنه تمسك بتنفيذ رؤاه .. وبعد مرور سنوات بدأ الجميع يردد تلك الأفكار والرؤى، بل وذات المفردات التي طرحها الوزير فؤاد سلطان الذي يتولى الآن رئاسة مؤسسة استشارية هامة تعمل في مجال إعادة هيكلة المشروعات الخاسرة وإعادة الحيوية إليها لتعمل من جديد وفق خطط علمية واستراتيجية ..

في حواري معه كان من الطبيعي أن تكون البداية عما تعانيه المشروعات ورجال الأعمال من التعثر ..

• في تقديرك من المسئول عن تعثر بعض رجال الأعمال ؟

الواقع أن البنك هو شريك للمستثمر، وعليه أن يراعي الظروف العامة التي تحكم الاستثمار، فإذا كانت هذه الظروف خارجة عن إرادة المستثمر، وليست ناتجة عن سوء نية أو تهرب، فلابد في هذه الحالة أن يقف البنك مع المستثمر ويعاونه بأن يخفف عنه العبء، ويؤجل الدين، بل قد يحتاج الأمر لبعض المال حتى أنقذ كل المال .. أي أن على البنك أن يراعي عميله، إلا إذا ثبت أن هذا المشروع فاشل وليس مجديًا لأنه ينتج سلعة ليست مطلوبة أو لم تعد مستخدمة، أو أنه لا يواكب التكنولوجيا الحديثة، في هذه الحالة فإن هذا المشروع أصبح لا قيمة له، وعليه أن يعلن إفلاسه .. إفلاس حميد وليس إفلاس مسئولية، وتباع أصوله.

• لكن ذلك لا يحدث ؟

يحدث أحيانًا .. إن تعثر المشروعات هو أحد الأسباب الرئيسية للإفلاس، والإفلاس بصفة عامة ظاهرة صحية، لأنه في حالة بيع الأصول سيصبح من الممكن إيقاف الخسارة وبناء مشروع جديد سيحول هذه الخسارة إلى نشاط .. ولكننا هنا نظل نماطل، وتطول عملية الإفلاس وتستغرق سنوات حتى تتحول الأصول إلى "خردة" .. وطبعاً هناك فرق كبير بين بيع الأصول وهي شغالة، وبيعها بعد أن أصبحت "خردة" .. والخسارة هنا تعم على المجتمع كله، وذلك لأنه عند حدوث التعثر تتعسف البنوك مع مستثمريها.

• وماذا حدث في مصر من على ارض الواقع ؟

ما حدث أن ظروفاً اقتصادية كثيرة جداً أدت إلى التعثر، كما أن ظروفاً أخرى أدت إلى التسيب، وأنا أصفها "برقصة التانجو".. لابد أن يشارك اثنان في رقصها.. فعندما نقر بوجود فساد عند مستثمر ما، فعلينا أن نتأكد من أنه كان هناك فساد مقابل له في الدولة، وكأن الاثنين متفقان عليه، وهو أمر حدث في كل المجتمعات، ولكن هنا لا يجب أن أعمم، بمعنى أنني إذا وجدت أن بعض المستثمرين قد هربوا، أعلن أن جميع المستثمرين لصوص.

• اين إذن احتياطات الديون المشكوك في تحصيلها ؟

إننا نطبق اتفاقية "بازل"، وهذه الاتفاقية تعمل على أساس أنه لو مر ستة أشهر ولم يسدد العميل الفائدة، فعلى البنك أن يبدأ في تكوين مخصص لأصل الدين، وهذا يعني أن الفائدة تم تهميشها، ولا يجب احتسابها ضمن أموال البنك ولا إيراداته، ولو استمر عدم السداد لأكثر من ستة أشهر، فيخصص الدين كله حتى يظل البنك في مركز مالي سليم.. وهذه هي القواعد الصحيحة التي يجب العمل بها، ففي حالة تهميش الفوائد يجب النظر إلى المخصص الأصلي.. أي لابد من تخفيض الفوائد بدلاً من ١٦٪ أخفضها إلى ٨٪ أو حتى ٥٪ حتى يقف العميل على قدميه مرة أخرى، ولابد أن يتم ذلك بنظرة واقعية، ولكن بسبب فساد أحد الطرفين انعكست النتيجة على أي عميل آخر سليم.

القيادة الخبيرة هي الحل

• كخبير اقتصادي ومصرفي.. كيف يمكن حل مشكلة تجمد اموال المودعين مع ارتعاش ايدي رجال البنوك الذي ادى إلى توقف الائتمان او تعقيده ؟

الحل في اختيار قيادة سليمة وخبيرة وتتمتع بالثقة في نفسها لأن يدها نظيفة.. فصاحب اليد النظيفة سيتخذ القرار الذي يرضي الله وضميره، دون خوف من أي شيء.. فالخائف يده مرتعشة لأنه لا يمتلك الخبرة.. فكيف لرئيس أحد البنوك أن يقول إنني لا أعمل في الائتمان، ولابد أن يأتيني قرار بالائتمان؟.. كيف ذلك والائتمان هو (أ - ب) البنك لأنك أنت تؤتمن على إدارة أموال، وتأتمن آخرين على أن يستثمروا أموالك.. ومن هنا لابد وأن يتمتع هذا الرئيس بالخبرة التي تمكنه من التعرف على الحق والصح.

• لكن بعض رؤساء البنوك يقولون انه تم اتخاذ إجراءات عنيفة جدا ضد زملائهم وانه لم تتوفر لهم اي حماية.. فعندما يتوقف العملاء عن السداد فإنهم يحاسبون وتتخذ ضدهم الإجراءات البوليسية.. فماذا تقول لمثل هؤلاء ؟

الواقع أن هؤلاء أو بعضهم قد أعطوا ائتماناً بدون ضمانات.. وعندما يحصل المستثمر على الأموال ثم يهربها فإن الخطأ هنا مشترك بين المستثمر والبنك.

• انت تقود مؤسسة تقوم بتعديل هياكل المشروعات الخاسرة.. ومن هنا اسألك: لماذا يحدث التعثر في المشروعات ؟

المشروعات تتعثر بسبب أن الواقع يختلف عن الافتراضات التي وردت في الدراسة، حيث أن أي تقييم لمشروع يبنى على الافتراضات، ودراسة الجدوى أيضاً مبنية على افتراضات، وهذه الافتراضات لابد أن تبنى على واقع السوق.. والاختلاف في الافتراضات قد يكون مقصوداً، وقد يكون نتيجة ظروف اقتصادية خارجية سواء كانت محلية أو دولية، وأضرب مثالاً بالمشروعات السياحية، والسياحة صناعة جيدة أصولها منتجة وتخلق فرص عمل، وبها قيمة مضافة جيدة، والاستثمار السياحي يعتبر قاطرة لقطاعات أخرى.. ولذا فلو حدث أن ضربت السياحة فلابد أن أساعد مشروعاتها وأحافظ عليها، ولا تصر البنوك على تحصيل الفوائد المتعاقد عليها، ولكن لابد من تقديم تسهيلات لأن ما حدث كان نتيجة ظروف خارجية سواء في أحداث الأقصر، أو حرب الكويت والعراق، أو أحداث ١١ سبتمبر وغيرها.. وفى مثل هذه الظروف لابد أن تقوم البنوك بالتخفيف عن المستثمرين أصحاب هذه المشروعات، حيث أن هذا الدين قد أصبح غير قابل للسداد في مثل هذه الظروف، وأي مشروع مهما كانت كفاءته، لو حدثت تغيرات اضطرارية أدت إلى إطالة مدة تنفيذه من سنتين إلى أربع سنوات على سبيل المثال، فمن المؤكد أن اقتصادياته قد اختلت، كما اختلت الافتراضات القديمة التي قام عليها، وعلينا أن نعالجها بأن نتجاوب مع الظروف الخارجية ونخفض الفائدة لأن الخسارة هنا ستعم على العميل والبنك، ومن هنا يجب أن أعاون هذا العميل وأقف بجانبه.. وهذا ينطبق على أية مشروعات أخرى كثيرة واجهتها ظروف وتطورات خارجية أثرت عليها مثل أزمة البترول وانخفاض سعر البرميل



إلى أدنى حد له في عام ١٩٩٧، وكذلك ما حدث في الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا (فارم إيست) وأدى إلى انخفاض دخل قناة السويس، وغيرها من الأزمات التي أدت إلى حدوث كساد وأثرت سلباً على التصدير والإنتاج، وهو ما تسبب في انخفاض حصيلة الدولارات، وطالب رجال الأعمال بضرورة تدخل البنك المركزي لتغطية احتياجاتهم من الدولارات، وتأخر البنك المركزي سواء لظروف بيروقراطية أو لأي ظروف أخرى، وهو ما أصاب رجال الأعمال بالذعر حيث كان عليهم ارتباطات مالية لابد من استيفائها، فأصبح كل منهم يبحث عن أي وسيلة ليس لتغطية احتياجاته الفورية فقط، ولكن أيضاً احتياجاته المستقبلية، تخوفاً من ارتفاع جديد لسعر الصرف، وهنا أصبحت الأمور مثل "كرة الثلج" التي ظلت تكبر، وأدت إلى حدوث اضطراب في سعر الصرف حتى وصل إلى سبعة جنيهات، وأصبح على المدين أن يسدد ديونه بهذا السعر رغم أنه حصل عليها وكان سعر الدولار يزيد قليلاً على ثلاثة جنيهات، وبعض أصحاب المشروعات اضطروا لتغطية احتياجاتهم من الدولار بسعر سبعة جنيهات ونصف جنيه، وذلك حتى لا تتوقف المشروعات والمصانع عن الإنتاج، إضافة إلى اضطرارهم لتسديد أقساط ديونهم البنكية بنفس السعر وهو ما سبب لهم خسائر كبيرة جداً، ولكنهم فضلوا تحمل الخسارة عن التوقف..

وأمام كل هذه المواقف والظروف.. فلابد من تعديل البنية التشريعية بما يسمح للمتعثر بأن يقدم طلبًا يشرح فيه ظروف تعثره، وهنا تنظر محكمة متخصصة في طلبه وأسباب تعثره، فإن كانت هذه الأسباب نتيجة ظروف خارجية، يصدر قرار بتخفيض الفائدة أو إيقافها إلى أن يعود المدين ويقف على قدميه، وبحث إمكانية استمرار ترك الإدارة في يده، أو تعيين مراقب معه في الإدارة للتأكد من إمكانيته في العمل على إصلاح تعثره، وكل ذلك للحفاظ على مشروعه باعتباره طاقة إنتاجية للمجتمع، وتوقفه يؤدي إلى خسارة كبيرة ويزيد من البطالة، خاصة وأن خلق فرصة عمل تتكلف اليوم ما بين ٧٠ إلى ٨٠ ألف جنيه في السنة.. لذلك لابد من أن يكون هناك نظام قضائي وبنية تشريعية تسمح للمتعثر الأمين بالاستمرار طالما أنه ينتج سلعة سليمة ومطلوبة.



• نعلم انك تقوم بإعداد دراسات لإعادة تشغيل مشروعات كانت قد تعثرت.. فما هي الأسس التي تعتمد عليها هذه الدراسات ؟

بداية لابد من التعرف على إنتاج المشروع وقيمته الاقتصادية، وقيمته في المجتمع، وهل هناك طلب خارجي عليه، وهل هناك عناصر مميزة في مصر تسمح بإنتاج هذه السلعة بسعر منافس، لأن السمة الأساسية للاقتصاد الحر أن تكون هناك منافسة داخلية وخارجية أيضاً.. وأنا أعتقد أن القرار الحكيم الخاص بتخفيض التعريفة الجمركية هو بداية الطريق السليم لرفع الكفاءة الإنتاجية للمنتج المصري بعد كل ما أصابه من تدهور.

ولذا فإننا ننظر أولاً إلى السلعة التي ينتجها المشروع، فإذا كانت اقتصادية فنبدأ بالبحث عن العامل الذي أثر عليها.. فإذا كان هذا العامل سوء إدارة فإننا نحاول تحسين الإدارة.. وإذا كانت التكنولوجيا المستخدمة متخلفة وقديمة نعمل على جلب تكنولوجيا جديدة، فإذا وجدنا أن أيا من هذه السبل سيؤدي إلى رفع كفاءة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية، إذن فإننا نسير في الطريق السليم، ونواصل السير في هذا الطريق.

ويواصل فؤاد سلطان حديثه:

هناك مشروعات كثيرة تعاملنا معها بهذا الشكل، لكن العقبة الرئيسية التي تواجهنا حتى نستطيع أن نوقف المشروع على قدميه هي الدخول مع البنوك لتعويمه.. وهنا تجد من يقول لك إنني حتى أتمم هذه الإجراءات وأثبت سلامة موقفي أكون قد دخلت السجن.. وإذا كان هذا القول يحمل جانباً من الصحة، فإنه في نفس الوقت يعكس ضعف الإدارة.

• وهل ترى ان الحل يكمن في تعديل التشريعات والصلاحيات الممنوحة لإدارات البنوك ؟

لدي اقتراح بسيط جداً، وهو اللجوء إلى البنك المركزي في حالة وجود خلاف مع أي بنك، حيث أن البنك المركزي تزداد الثقة فيه، ولديه الرؤية الائتمانية السليمة والخبراء، وهناك قانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ الخاص بالتحكيم، فإذا ما ارتضاه الطرفان يقوم كل طرف بتعيين محكم، والمحكمان يعينان محكماً ثالثاً يكون قراره نهائياً وملزماً، وطالما أن الجهاز المصرفي خاضع للبنك المركزي، فإذا كان العميل يرى أنه على حق فإن عليه أن يطلب التحكيم تحت مظلة البنك

المركزي وذلك بدلاً من اللجوء إلى القضاء الذي يستغرق سنوات طويلة، حيث أن إجراءات التحكيم لا تستغرق أكثر من شهرين أو ثلاثة أشهر.. وهناك قانون للتحكيم ولكن لا أحد يقبله لا من البنوك ولا من رجال الأعمال لأنه لم يتم الاتفاق على التحكيم من الأساس، وإذا طلبت من البنك أن يقبل التحكيم فإنه يرفض خوفاً من الادعاء بأنه تهاون في تحصيل أمواله.. وهنا يرجع العميل إلى دعوى حساب، ويلجأ البنك إلى المدعي الاشتراكي.. وتزداد الأمور تعقيداً.. ويضيع كثير من الوقت.

• هل ترى ان التسوية التي تمت مؤخراً مع احمد بهجت تمثل مؤشراً جيداً لحل مثل هذه المشاكل ؟

إذا صح تطبيق هذه التسوية فإنها مؤشر جيد بنسبة ١٠٠٪، ولكن هل هذه التسوية تمت برضاء الطرفين، أم أنها نتيجة لظروف خاصة حيث أن البنك الأهلي كان متداخلاً بقوة في حجم استثمارات أحمد بهجت في الناحية العقارية، ودخل معه في مشروعات كثيرة، وهنا أصبح البنك شريكاً وليس مقرضاً.

• رجال البنوك يقولون ان بعض رجال الأعمال حصلوا على قروض واستخدموها في غير الغرض الممنوحة من اجله ؟

إذا حدث هذا فهناك خطأ في إدارة العملية الاستثمارية من قبل البنك.

• هل هذا يعني عدم وجود اجهزة رقابة داخلية في البنوك ؟

لابد أن يكون هناك متابعة من قبل جهاز استثمار.. لابد من تقييم المشروع، وبحث الدراسة الاقتصادية المقدمة وهل هي مبنية على افتراضات حقيقية حديثة أم هي افتراضات قديمة لا تصلح حيث تكون الظروف قد تغيرت، وهل هي تتفق مع نتيجة الفحص الإداري.. لابد أن تكون قاعدة البيانات الخاصة بالاستثمار في مصر قوية جداً، ولكن للأسف هذه القاعدة في مصر وكأنها لا وجود لها، وكل بنك يحاول أن تكون له قاعدة البيانات الخاصة به.

تغيير الأشخاص هو الأهم

• بصراحة.. ما رايكم في القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة الجديدة.. وهل انت راض عنها ؟

ليس هناك في الواقع غير قرارات تخفيض الجمارك وتسهيلات الاستثمار، وفي رأيي أن أهم ما في قرارات تسهيل الاستثمار هو تغيير الأشخاص، فهيئة الاستثمار في الماضي لم تكن داعية وجالبة للاستثمار، ولكنها كانت "مطفشة"

للاستثمار وطاردة له.. وقد اختلف الأمر كثيراً الآن، فرئيس الهيئة رجل منطقي لديه قاعدة.. هناك قائد ومعه ثلاثة معاونين فاهمين وقادرين على اتخاذ القرار، حيث لابد أن يتم اتخاذ القرار على أساس سليم وله حيثيات تظهر الافتراضات التي تم وضعها كمبررات لاتخاذ القرار والتي لابد من مراجعتها من شخص آخر بحيث تكون هناك فرصة لإعادة النظر في هذا القرار، وهذا الأسلوب يؤدي إلى خلق جيل يفهم ويدرك ماذا يعني اتخاذ القرار.

• اثبتت التجارب انك تستقرئ المستقبل دائما.. فكيف تنظر إلى مستقبل الاستثمار والاقتصاد المصري ؟

أنا من هواة الاستثمار والبناء، وعند إنشاء أول بنك استثمار في منتصف السبعينيات، كان زملاؤنا في البنوك التجارية يتساءلون عن جدوى إنشاء مثل هذا البنك في ظل ملكية عامة وقطاع عام.. ولكني دائماً من المتفائلين، فقد ذكر الله مصر في القرآن الكريم عدة مرات، فهي محمية من الله بغض النظر عن أخطاء البعض.. وفي وقت من الأوقات كانت الأرصدة النقدية في البنك المركزي لا تغطي سوى ثلاثة أيام، وتصور الجميع أن البلد على وشك الإفلاس، ولكن ربنا حماها وطرأت الظروف التي أتاحت الفرصة لتسترد البلد قوتها.. ولذلك فإنني متفائل وفقاً لسلامة المجموعة المتكاملة من السياسات الاقتصادية الحكيمة، والتي يقوم على تنفيذها مجموعة اقتصادية شابة تجمعها لغة مشتركة سليمة، وقد نجحوا خلال أقل من مائة يوم أن يحركوا نقطتين حيويتين هما التعريفة الجمركية والضرائب في مشروع إصلاحي يبشر بالخير، كما أنهم يسيرون في اتجاه المحاكم المتخصصة أو مجالس التحكيم لحل المشاكل مما سيؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري.. كما أنني أبني تفاؤلي على التجانس الذي يجمع المجموعة الجديدة، فهم لا يعملون في جذر منعزلة مثلما كان يحدث في الماضي القريب.

• كخبير اقتصادي وسياسي.. ما رايك في اتفاقية الكويز ؟

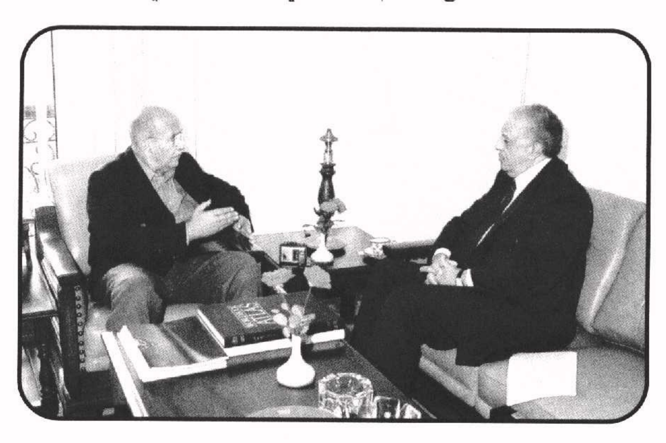
سياسياً.. فإن الشعور العام عند المصريين رافض لهذا الاتفاق.. وعندما يقال أن شارون مؤتمن إلى أن يثبت العكس، فالواقع أنه قد ثبت العكس بالفعل في كل تصرفاته السابقة.

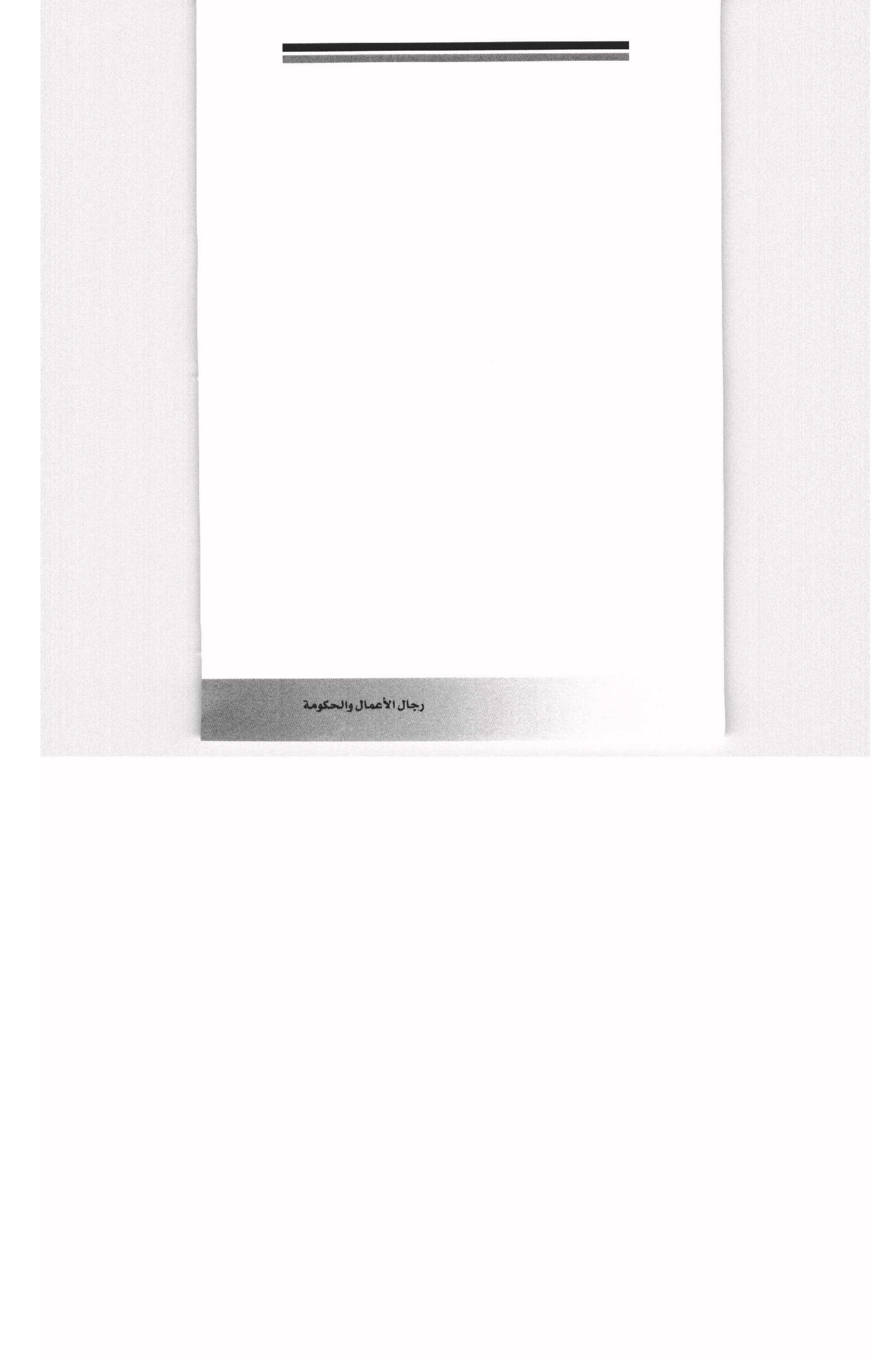
ومن الناحية الاقتصادية فإنه حكم القوي على الضعيف، من هنا فلابد على

كل إدارة وكل قيادة أن تعمل على تقوية الاقتصاد المصري، فالله يقول "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة" .. ولكن إذا كان هذا هو الطريق الذي تفرضه الحاجة الملحة فسأضطر على السير فيه دون أن أفرط في ثوابتي، ولأفعل مثلما حدث في دول شرق آسيا التي كانت تعتمد على تدفقات مالية من الخارج، لكنها تدريجياً زودت معدلات الادخار، وأصبح لديها صناعات وطنية مملوكة بنسبة ١٠٠٪، وتنافس بها في العالم.

• مع بدء تنفيذ اتفاقية الجات.. إلى اي مدى يمكن ان تؤثر على الاقتصاد المصري ؟

الواقع أننا أضعنا مهلة الاثني عشر عامًا الماضية، واتفاقية الشراكة مع أوروبا ستمنحنا ما يقرب من أربعة بلايين دولار في شكل قروض ميسرة لإعادة تأهيل الصناعة، وعلينا أن نخاطر بعد أن جربنا التخبط وتخلفنا تماماً عن العالم سواء كان العالم الغربي أو حتى الدول الصغيرة التي سبقتنا في مجال التحرير الاقتصادي.. لقد آن الأوان أن نأخذ المخاطرة ونتوكل على الله ونسير قدماً في تنفيذ الاتفاقيات ونستفيد من المزايا بدلاً من أن ننتظر ثم نعود ونندم، خاصة وأننا لا نملك الموارد التي تسمح بالاعتماد الذاتي.. ولذا علينا أن نتعامل مع العالم الخارجي ولا نعيش في جزيرة معزولة.




رجال الأعمال والحكومة



محمد أبو العينين

رئيس مجموعة شركات

سيراميكا كليوباترا

- البنوك لم تخطئ بفرضها فوائد مركبة على المتأخرين بالسداد
- قانون التمويل العقاري سيحرك السوق ويدفعه
- الأحداث العالمية ساهمت في حدوث التعثر
- غير صحيح ان فوائد البنوك ٢٤٪
- رجال الأعمال يبالغون في شكاواهم

صروح اقتصادية ضخمة تضمها مجموعة شركات سيراميكا كليوباترا التي يملكها ويديرها أحد البارزين من رجال الأعمال المصريين، والتي تضم مصانع عملاقة كان لها الريادة في تصنيع السيراميك والبورسلين والأدوات الصحية في مصر والعالم العربي، بل أن إنتاجها يتم تصديره إلى (٨٠) دولة عربية وأفريقية بعد أن فازت بالمركز الأول على أفريقيا في الإبداع التكنولوجي من الأمم المتحدة.. إضافة لصناعة الكروت الخاصة بأجهزة المحمول وغيرها.. وهذه المجموعة تضم أيضًا عددًا من المشروعات الزراعية المتكاملة التي تصدر ٤٠٪ من إنتاجها للخارج.. كما تشمل مجموعة شركات سيراميكا كليوباترا عددًا من المشروعات السياحية الكبرى في شرم الشيخ والغردقة ومرسى علم.

كل هذه المشروعات وغيرها تمثل إمبراطورية كبرى من المشروعات الناجحة تجد جميعها الإشراف الإداري الذي ينهض به صاحبها رجل الأعمال البارز محمد أبو العينين الذي يجمع بالإضافة لمشروعاته العديدة.. المشاركة في العمل السياسي والبرلماني باعتباره عضوًا في مجلس الشعب، ورئيسًا للجنة الإسكان والمرافق بالمجلس، وعدد من المواقع سياسية واجتماعية رفيعة.. وكان هذا الحوار..

• في البداية سألته عن سر تنوع نشاطاته.. وهل هذا التنوع يؤثر سلبًا ام إيجابًا على نجاح هذه المشروعات ؟

لابد أن نعرف أن السيطرة على الإدارة بالاختيار الأمثل للمسئولين وقيادات المشروعات من ذوي الخبرة وأصحاب الاختصاص، إضافة إلى المتابعة الدقيقة من الإدارة العليا.. ورغم وجود مثل هذه القيادات الخبيرة ذات الكفاءة في كل المشروعات، لكني أتابع بنفسي سير العمل وتنفيذ التوجهات وتحقيق الأهداف.. إنني أتلقى يوميًا أكثر من (٤٠) تقريرًا من ممثلينا ومكاتبنا بالخارج.

• واسأل رجل الأعمال محمد ابو العينين عن التشابك الذي يمكن حدوثه بين موقعه في مجلس الشعب وإدارة اعماله.. وهل هناك تعارض بين المهمتين ؟

يقول: بالتأكيد فإن وقت رجل الأعمال مليء بالانشغال، حيث تحتاج مشروعاته لكثير من هذا الوقت، لكنه عندما يحب العمل السياسي وينجذب له ويستحوذ على جزء من وقته، فإنه يحدث قدر من التأثير، لكن في النهاية لابد من الاعتراف أن الجانب المادي لا يمثل لي كل شيء.. فالإحساس بالمشاركة في

خدمة الإنسان لوطنه ولكثير من الناس من خلال عمل برلماني محترم فهي رسالة وطنية سامية مثلما هو الأمر عند إنشاء مشروع يساهم في التنمية وتشغيل عمالة تبحث عن فرصة.. عندما يصدر إنتاجه ويجلب عملة صعبة.. وهنا أعترف أن الازدواج بين العمل العام ومهمات رجل الأعمال تنال من وقت الراحة للإنسان ومدى ارتباطه بأسرته ومحيطه الاجتماعي والعائلي.

• رغم وجود عدد من رجال الأعمال كأعضاء في مجلس الشعب.. لكن الشكوى ظلت طويلاً من تضارب القوانين والقرارات الاقتصادية التي سببت قلقاً دائماً للمستثمرين طوال السنوات الماضية.. ما هو تفسيرك ؟

من المؤكد أنه كلما تطورنا في إنتاجنا ومشروعاتنا وكبرت أسماؤنا فإننا نشعر بالمسئولية أكثر.. والتطوير يهدف إلى رفع القدرة التنافسية لنا والاستجابة للنظام العالمي الجديد وإعداد مصر لتتبوأ مكانها على خريطة الاستثمار العالمي، وفي الوقت ذاته فإن المحاولة مستمرة للتخلص من شبكة القوانين البالية التي لا تناسب مقتضيات العصر.. إن عملية التحديث التشريعي التي تمت تجعلنا نواجه تحديًا جديداً يفرضه علينا النظام العالمي الجديد، تحد تفرضه الاتفاقيات الثنائية مثل الجات والكوميسا والشراكة الأوروبية وغيرها.. كل هذه التشريعات تفرض علينا التزامات كما تعطينا حقوقًا.. لذلك لابد أن نواكب هذه التشريعات سواء في صيغة اتفاقية جديدة أو اتفاقية جماعية أو معاهدة دولية.. في نفس الوقت الذي نخلق فيه حلقة جديدة من حلقات المنافسة التي تنشط فيها السوق الداخلي أمام مستلزمات السوق العالمي الجديد.. كل ذلك يضعنا على الطريق، لأن الدولة تعد تشريعات وتحتضن الصناعة وتقدم لها الحماية، وهي تشبه عملية الفطام الذي نقوم به نحو طفل اشتد عوده وأصبح قادرًا من الاعتماد على نفسه.. الصناعة المصرية لن تظل للأبد في إطار الحماية بحيث تستطيع القيام بالإحلال والتجديد والتنافس.. وهذا يأتي بالسياسات.

• وكيف يتحقق هذا على أرض الواقع ؟

إن الحكومة الجديدة جادة جداً، ولا تتعامل مع أي شيء بالتهريج، ولا تتبع أسلوب "فك مجالس".. إن الحكومة أمام تحد تود تحقيقه، ولذلك فهي مستجيبة جداً لمجموعة القرارات والتشريعات والسياسات ورؤى رجال الاقتصاد والأعمال.. وعلى سبيل المثال نجد قانون الضرائب الجديد يخفض الضرائب

للنصف، وهو مؤشر يعكس الفكر الذي تنتهجه الحكومة، وأنه أصبح فكر تنمية وليس فكر جباية.. وكذلك التعديلات في الجمارك، ومنها على سبيل المثال اختزال ٢٧ خطوة وإجراء لتصبح ٦ بنود فقط، وهو ما يوفر الوقت والمعاناة على المستورد.. لقد كانت كل هذه الأعباء على المستثمر الذي تظل بضاعته أسابيع طويلة يبذل الجهد والمال والخسائر للإفراج عنها، إضافة لما يتكبده من غرامات تأخير ورسوم عديدة وغيرها.. وهو ما يساهم في زيادة تكلفة الإنتاج.

كلنا نستطيع أن نرصد أن التوجه الحالي إلى إزالة العقبات، وتقديم العديد من التيسيرات.

• في رايك لماذا حدث التعثر للكثير من رجال الأعمال ؟

من الواضح أن كثيرًا من الأحداث العالمية قد أثرت علينا.. مشكلة الشرق الأوسط والحروب المتواصلة.. فلسطين والعراق وغيرهما جعلت المنطقة غير آمنة، وهو ما جعل المستثمرين يهربون، مثل هذه الأحداث أثرت في أكثر من منطقة في العالم على خريطة الاستثمار.. ويجب ألا نتجاهل أن رأس المال يسعى وراء الربح، والمستثمرون في الدنيا كلها يسعون إلى المناطق الأكثر ربحية والأكثر أمانًا أيضًا.. فنجد أن أوروبا الغربية ذهبت إلى أوروبا الشرقية لجوارهما، وأمريكا ذهبت استثماراتها إلى المكسيك والدول المجاورة لها.. وهكذا.. وقد حدث تنافس في خريطة الاستثمار العالمي، وبدأ هذا التنافس يظهر في صورة إغراءات تقدمها كل دولة لجذب الاستثمار إليها.. أضف إلى ذلك مجموعة القرارات والسياسات والتشريعات التي من شأنها تحفيز المستثمرين.. وقد شعرنا أن هذه السياسات التي تقدمها الدول المجاورة لنا وغيرها في دول العالم أجمع، وأن هناك إحجامًا لأسباب أخرى قد تكون قرارات سياسية بعدم الاستثمار في هذا البلد أو ذاك، وإما للتخوف وعدم الاستقرار، أو لتوفر فرصة بديلة أفضل وليظل المستثمر في حالة ترقب مستمر.

من هنا فقد اختلفت معايير استقطاب المستثمر عن ذي قبل.. لقد اتجه الجميع لتقديم التيسيرات والإغراءات والتسهيلات، وأصبح الصراع دائرًا على تقديم المزيد.. وظلت نظرتنا ومحاولاتنا لجذب استثمارات وصناعات المستقبل التي توفر القيمة المضافة العالية، وهو ما يستدعي تقديم حوافز جديدة

ومزايا متصلة، لذلك أصبحت مبادرات الدول هي التي تستقطب رؤوس الأموال.

• هل تريد ان تقول ان التعثر جاء لأسباب خارجية وليس لسلبيات في الداخل ؟

بالطبع لا .. فهناك أسباب داخلية أيضاً .. زيادة الضرائب، والجمارك، وارتفاع تكلفة الإنتاج بصفة عامة، ثم هناك البيروقراطية وهي مشكلة المشاكل التي نمت وترعرعت في ظل القرارات والقوانين المتشابكة التي أتاحت للبعض أن يبالغ في التعقيد.

ويواصل قائلاً: من هنا أقول أن الأمور بدأت تأخذ شكلاً جديداً .. فالدولة التي أعدت قانون الضرائب الجديد الذي اعتبر نوعًا جديدًا من الانفتاح، ورسالة جديدة للإدارة الضريبية ولسعر الضريبة .. لقد أصبح الأصل في أن الممول صادق ومحل ثقة إلى أن يثبت العكس .. وفقدان الثقة كان أكثر السلبيات السابقة، وأن الجميع على استعداد للتعامل بشفافية مع الضريبة الحقيقية المستحقة عليه دون مبالغة .. والحقيقة أن الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يقوم بجهد كبير في قوانين الاستثمار الجديدة لإزالة كل العقبات التي تعترض طريقها ودفعها وتشجيع العاملين فيها .. لقد بدأ الحديث عن المناطق الصناعية ذات الطبيعة الخاصة .. كل هذه الحزمة من الإجراءات والقرارات من شأنها أن ترفع من المزايا المحفزة للاستثمار في مصر ..

• سألت رئيس لجنة الإسكان والمرافق في مجلس الشعب ورجل الأعمال المعروف محمد ابو العينين عن الجديد في اللجنة التي يراسها ؟

قال: أنا قادم لتوي من اجتماع هام في لجنة الإسكان لإنجاز خريطة مصر الاستثمارية .. فمصر مقسمة إلى ٧ مناطق إدارية تضم مجموعة من الموارد الطبيعية والبشرية، تعدين، صناعة، زراعة .. كل شيء .. وهذه الخريطة الاستثمارية تعد عملا هامًا للغاية .. سوف تسهم في دفع الاستثمار لمصر وتحديد مزاياه.

• بما تفسر ما يردده المستثمرون من ان مناخ الاستثمار في مصر كان خلال السنوات الماضية غير موات وانه احد اسباب التعثر ؟

أنا لا أتفق مع الرأي أن المناخ الاقتصادي كان معطلا للاستثمار .. كانت هناك



بعض المشاكل لكنها ليست من النوع الذي يتسبب في توقف الاستثمار أو تعطيله وإلا كيف عملنا نحن.. فهناك استثمارات مصرية وعربية وأجنبية كثيرة جدا في مصر.. إن من يريد أن يعمل سيجد المناخ صالحا، وسيعمل وينجح إذا كانت إدارته واعية تستطيع أن تحل كل المشاكل، ولكن هناك بعض الخلل الذي حدث لبعض المستثمرين الذين أحضروا مديرين لمشروعاتهم، ولم يراقبوهم، فسرقوهم وعبثوا في أموالهم وتكاسلوا، ثم راحوا يعلقون فشلهم على المناخ الاقتصادي والدولة إلى آخر هذه الحجج الواهية.. إنها شكاوى مبالغ فيها.. وانظر إلى المدن الصناعية التي تضم آلاف المصانع الناجحة.. من أين جاء كل هذا.

• وماذا عن دور البنوك في التعثر ؟

طبعا ليس لها دور.. إن من ذهب إلى البنك ليقترض ما يوازي ٧ مرات من رأسماله، وآخر أخذ القروض وهرب.. صحيح بعض الناس تعثروا نتيجة ارتفاع سعر الصرف أو مشاكل أخرى، لكن هؤلاء تقوم البنوك بجدولة ديونهم.. واليوم تجرى مصالحه وطنية مع كل المتعثرين.. إن الجادين قادرون على حل مشاكلهم، أما هؤلاء الذين يريدون تعليق فشلهم على الآخرين فهذا أمر آخر.. يجب علينا عدم التعميم لأنه يظلم البعض.. لابد من دراسة كل حالة على حدة، لأن كل حالة من حالات التعثر لها ظروف تختلف عن الأخرى.. فهناك من هرب نتيجة المظهرية، أو لأنه أدخل نفسه في عدد كبير من المشروعات، ولم يستطع إدارتها أو السيطرة عليها، ثم يفاجأ أن عليه ديونًا لا تكفي الأصول لسدادها.. إن من السهل الاقتراض لكن عليه قبل ذلك أن يفكر جيدا.. فإذا لم يكن لديه برنامج تدفقات نقدية ليسدد لفترة معينة، فإن التعثر يكون نتيجة حتمية والفشل آت لا محالة.. فهناك من اقترض (٢.١) مليار جنيه بضمان مصنع لا يساوى (٢٠٠ مليون جنيه).. وقد يكون هذا المقترض قد ضلل البنوك، وهناك بعض من تعثروا صادفهم سوء حظ، وتعثروا لظروف خارجة عن إرادتهم.. لذلك فإن الدراسة يجب أن تكون لكل حالة على حدة.

• وماذا عن ارتفاع نسبة الفوائد على القروض والتي وصلت ٢٤٪ ؟

لا توجد فائدة ٢٤٪ أبدًا.. وهذا القول غير صحيح.. فالفائدة على القروض هي من ١٢ ـ ١٤٪ إضافة إلى واحد أو اثنين في المائة مصاريف ورسوم.. ولا أحد يدفع أكثر من ذلك.. أما الذين يقولون أنهم دفعوا فوائد مركبة، فالواقع أن هؤلاء لم يسددوا للبنك أمواله في مواعيدها، وهنا يكون احتساب فوائد

على التأخير أمر طبيعي ومنطقي.. هل يريد هؤلاء أن يحصلوا على قروض بدون فوائد ؟! إن البنوك لم تخطئ.. إنها لم تسع لخسارة عملائها الذين تربح منهم، وتقوم بتعويم العميل لكي يسترد عافيته الاقتصادية حتى يستمر ويسدد ديونه ويحرك الأموال المتراكمة لديها من الودائع حتى لا تخسر كل شيء.

بناء القصور

• بحكم تخصصك في الإسكان والمرافق.. اسألك عن الحلول لهذا القضية ؟

القضية تتمثل في ثلاثة عناصر.. إمكانيات، وسياسات، وتشريعات.. بالنسبة للإمكانيات ليس من الصعب تدبيرها، فإذا وجدت وسيلة لتدفق الأموال فلن تنضب، والمشكلة برزت عندما سمح للقطاع الخاص العمل في مجال الإسكان لكن البعض بنى قصوراً، وهؤلاء باعوا نصف ما بنوه ولم يستطيعوا التكملة فخفضوا الأسعار.. إن الغالبية العظمى من الطلب تنحصر في متوسطي الدخل.. شقق ما بين ٨٠ ـ ١٢٠ متراً.. والدولة قامت بدور في توفير الشريحة المطلوبة من الشقق، والقطاع الخاص قام ببناء جزء.. إن قانون التمويل العقاري سوف يساهم في حل هذه المشكلة، حيث منح لمحدودي الدخل الأرض مجاناً، وبنصف تكلفة المرافق، وسعر فائدة منخفض، وأجل طويل في القروض، وهو ما يسمى قضية "التوريق والسندات" وستصدر قريبا سندات بمليار جنيه لتدوير وتنشيط حركة البناء في السوق وهذا ما سيوجد مورداً متدفقاً باستمرار.. أما المرافق فقد ارتفعت تكلفتها للغاية.. بالنسبة لمياه الشرب، فقد قطعنا شوطا كبيرا جداً وأنجزنا أكثر من ٩٠٪.. وقد قدم لنا صندوق التنمية الكويتي قرضين سوف يستكمل بهما ما تبقى من مشروع مياه الشرب على مستوى مصر كلها.. أما قطاع الصرف الصحي فهو يحتاج لاستثمارات باهظة حيث يحتاج من ٤٠ ـ ٥٠ مليار جنيه.

ويستطرد محمد أبو العينين قائلا : الواقع أنا متفائل جداً بأن سوق العقارات في مصر سوف ينشط.. لأن هذا السوق هو ترمومتر التنمية كلها لعلاقته المرتبطة بصناعات مواد البناء وعمال التشييد والبناء.. وعندما تتحرك هذه العناصر فإن الاقتصاد القومي يتحرك كله، وسوف يدفع قانون التمويل العقاري هذا القطاع بقوة.. إن حركة الائتمان قد تحركت في الفترة الأخيرة، وهى تساهم في دفع حركة الكثير من جوانب النشاط الاقتصادي بعد أن توقف الاستثمار خلال السنوات الماضية، وهو ما تسبب في تباطؤ مسيرة الاقتصاد



وأضر كثيرًا بالسوق، حيث أن تنميته تحتاج إلى أن تساهم البنوك في التمويل.. ورغم كل ما حدث فإني أقول أن سوق العقارات ظل متماسكا وسوف يتجه إلى الأفضل.

• واسأل رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب عن عدم إيصال المرافق للعمارات التي اقيمت بالفعل خاصة في المدن الجديدة رغم مرور سنوات وكثير منها مغلق؟

يقول أبو العينين: ما تتحدث عنه هو المساكن "العشوائية".. وأؤكد لك أن المباني التي حصلت على تراخيص من جهات رسمية لا يوجد لديها أي مشاكل لا في المرافق ولا في غيرها.. وهنا لابد أن نفرق بين حالتين.. الأولى.. هي المباني التي أقيمت فوق أراض غير مخصصة للإسكان، وهذا نوع من العقاب، لأنه لابد من الالتزام بالقانون، ومع ذلك تجري الآن عمليات تصالح، وسيتم توصيل المرافق لها بعد دفع غرامات معينة. أما الذي حصل على أراض عن طريق وزارة الإسكان، فالوزارة ملزمة بإمداده بالمرافق كلها، وبالتأكيد هناك اتفاق بدخول المرافق في توقيت محدد.. أما العقارات المغلقة فهناك احتمالات كثيرة من بينها أن المالك عليه أن يدخل بعض المرافق على نفقته مثل الكبلات والمحولات وغيرهما، وفى حالة عدم قيام المالك بدوره تظل الخدمات غائبة.. وهناك شقق أخرى كثيرة مغلقة لأن أصحابها استلموها لعدم حاجتهم لها الآن، وكذلك هناك من يغلق شقته لعدم وجود مواصلات بالقرب منها وينتظر تحسن مثل هذه الظروف، وفى كل الأحوال فإن تلك المشاكل أخذت طريقها إلى الحل وبالتدريج.

مواجهة البناء العشوائي

• كيف واجهتم في لجنة الإسكان والمرافق غياب التخطيط العمراني والبناء على الأراضي الزراعية؟

في الواقع أن هذه القضية لها أبعاد في غاية الخطورة، فاستمرار هذا البناء العشوائي أدى إلى ارتفاع نسبة التعدي على الأراضي الزراعية حتى وصلت مساحة هذه الأراضي إلى حوالي ٢,١ مليون فدان من الأراضي الزراعية عالية الجودة والخصوبة، وقد أعدت لجنة الإسكان والمرافق ورقة خاصة حول هذه المشكلة أوضحت خطورة استمرار هذا الاعتداء على الأراضي الزراعية والذي أدى إلى نقص مساحة الأراضي المزروعة، وهو ما أثر سلباً على حجم



المحاصيل الزراعية، وزاد من حجم استيراد الكثير من المحاصيل الزراعية لمواجهة النقص فيها ولسد الفجوة الغذائية التي زاد من اتساعها هذا الاعتداء.. ولذا كان لابد من مواجهة هذا النقص بضرورة العمل على زيادة مساحة الرقعة الزراعية في الفترة القادمة، وذلك عن طريق استصلاح الأراضي رغم أن تكلفة هذا الاستصلاح تزيد عشرات المرات على تكلفة زراعة الأرض الخصبة التي تم البناء عليها.

• كيف تقيم اتفاقية التجارة العربية التي بدا تنفيذها مع بداية هذا العام؟

في الواقع هي اتفاقية جيدة من الناحية السياسية، ولكن علينا أن نفرق بين بعض الدول وبين دول أخرى.. فمثلا لا يمكن أن يكون المنتج المصري في صف واحد مع منتج آخر في السعودية مثلا، من حيث تكلفة الإنتاج وتكلفة الاستثمار والعمالة وقوانين الدولة وخلافه.. فمن الوارد أن تختلف تكلفة الإنتاج من بلد لآخر، وبذلك ستظل الاتفاقية مثل الأواني المستطرقة إلى أن تتوازن الأمور، وعلينا أن ننظر إلى الاتفاقية باعتبارها بداية، وأمامنا نموذج السوق الأوروبية المشتركة التي لا يزالون يعدلون في قوانينها.. لكنى أؤيدها وأسعد بها كبداية.

• كرجل اعمال وعضو بمجلس الشعب.. كيف تنظر لاتفاقية الكويز؟

إنه بروتوكول مع أمريكا، بأن يتم التصدير لها على أن يكون هناك مكون إسرائيلي بنسبة ١١,٧٪.. والسؤال هو لو أنك منتج مصري واخترت السوق الأمريكي، وأمامك منافسة من الصين تحتل ٥٠٪ من هذا السوق، وبالطبع سوف يضرب أي منافس لهم خاصة مع انخفاض أسعار منتجاتهم.. إذا جاء إليك من يدخلك السوق مقابل النسبة القليلة ١١,٧٪ هل ترفض ذلك؟.. هذا هو الموضوع ببساطة.. أنا أعلم أن مسألة وجود اسم إسرائيل يسبب لهم حساسية خاصة في ظل الممارسات القمعية في فلسطين ونتيجة الدمار والتنكيل والظلم الواقع على الأشقاء الفلسطينيين.. الكل يقول لا.. لكن السؤال.. إلى متى يستمر هذا الرفض.. وهو سؤال محوري هام.. فإذا ظللت ترفض كل شيء فإلى متى؟.. إنني أرى أنه من الأجدى أن نقوي اقتصادنا.. إنها رسالة رفيعة المستوى نقدمها للشعب الإسرائيلي.. نقول له فيها أننا دعاة سلام، ونحن نستطيع أن نصنع الرخاء في المنطقة كلها.. إنها مبادرة جديدة للتنمية

والرخاء في المنطقة كلها، وسوف يساهم هذا في تغليب الجانب الاقتصادي على الجانب السياسي، ويدخل رجال الأعمال في علاقات تنموية.. وعلى فكرة أنا ليس لي شخصيا أي علاقات تجارية مع إسرائيل، لكنى أتحدث عن التوجه في المرحلة القادمة.

• في تقديرك هل تساهم القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الوزارة الجديدة في عودة الدفء والثقة للاستثمار في مصر ؟

بكل تأكيد.. إن حزمة القوانين الجديدة تفتح آفاقاً رحبة أمام الاستثمار في مصر، وهذه ليست انطباعات شخصية، لكن الشواهد كلها تؤكد ذلك.. كثيرون بدءوا في دراسة مشروعات استثمارية، مما يؤكد أن الفترة القادمة سوف تشهد انطلاقة استثمارية ضخمة.. فالمناخ الأمني، والاستقرار، والقرارات المشجعة كل ذلك أصبح سمة المرحلة الحالية.. وأتوقع أن يتم تحجيم دعاة البيروقراطية والتعقيد سواء بالرقابة والمتابعة أو بالتنقية المستمرة للقوانين والقرارات ووضوحها ووضع آليات التنفيذ.

• وفى نهاية الحوار اسأل النائب محمد ابو العينين عن متاعب مهنة رجل الأعمال ؟

فيقول: إن رجل الأعمال يسيطر عليه دائمًا "الطموح"، وكلما كبر اسم رجل الأعمال تزداد أعباؤه في الحفاظ على اسمه ونجاحه، عليه التزامات كثيرة سواء لموظفيه والبنوك ولتسويق منتجاته والمنافسة.. تصور مثلا أنا أتلقى يوميا تقارير من مكاتبي ومعارضي ومراكز تسويق يزيد عددها على (٨٠) دولة .. إنه هم كبير وعبء ضخم.. نحن لا نقيس أنفسنا بحجم السوق الداخلي، ولكن بالخارج، بالأسواق والمنتجات العالمية.. إننا نتنافس مع آخرين في السوق العالمي عمرهم أكثر من ٤٠ سنة في هذه الصناعة أو تلك، خاصة هؤلاء الذين تحمل دولهم سمعة صناعية كبيرة.. ومتابعة التكنولوجيا العالمية وحركة المنافسين وغير ذلك من الهموم اليومية.

• لو عاد الزمن من جديد.. هل كنت ستختار نفس الطريق ؟

أنا سعيد بتجربتي، وفخور بما أنجزت، وأن أنجح في أن أكون بايونير في الصناعة التي أعمل بها والتي جذبت الكثيرين من زملائي الذين كنت أصحبهم إلى مصانعي وأطلعهم على إنجازاتي، وهو نجاح أعتز به، وكذلك فإن التواجد في أسواق عالمية أكسبني صداقات عديدة في كثير من الدول.



إسماعيل حسن
محافظ البنك المركزي الأسبق

- الأصل في القروض المصرفية ان تكون بدون ضمان عيني
- من الظلم اعتبار كل قروض البنوك لرجال الأعمال رديئة
- رجال البنوك لا يستطيعون إدارة اي مشروع
- قرار تحرير سعر الصرف لم يواكبه الاحتياطات الواجبة
- لا يجب إقراض العميل بالدولار إلا إذا كانت لديه موارد.. بالدولار

لا يختلف أحد على كفاءة وخبرة إسماعيل حسن الاقتصادي والمصرفي الشهير.. تلك الكفاءة التي أهلته لتولي أرفع المواقع المصرفية ومن بينها توليه محافظ البنك المركزي المصري لدورتين، ورئاسته لمجلس إدارة عدد من البنوك، إضافة لاختياره خبيراً في صندوق النقد الدولي وعدد من المواقع الدولية والإقليمية والمحلية الأخرى.. ولإسماعيل حسن رؤى عديدة في تحليل ما يشهده الاقتصاد المصري في المرحلة الحالية ومستقبله على ضوء القرارات الجديدة، كما يلخص لنا في هذا الحديث طبيعة العلاقة بين البنوك ورجال الأعمال وأسباب تعثر بعض المستثمرين والمشروعات خلال الفترة الماضية، كما يضع لنا تصوراً للخروج من هذه الأزمة.. فإلى هذا الحوار مع أحد الخبراء المتميزين.

• كخبير اقتصادي ومصرفي.. في تقديرك كيف يمكن فض التشابك الحادث الآن بين رجال الأعمال ورجال البنوك، والاتهامات المتبادلة بينهما ؟

بداية يجب ألا يغيب عن بالنا أن رجال الأعمال لا غنى لهم عن رجال البنوك.. والعكس بالعكس.. فليس هناك رجال أعمال لا يتعاملون مع البنوك، وإلا فلا داعي لوجودها.. وهناك أمران تتعامل بهما البنوك، أولاً أنها تتعامل بأموال الغير وليس برأس مالها وتتحمل مسئولية الحفاظ على هذه الأموال، والأمر الثاني أنها تعمل في المخاطر، بمعنى أنها تقرض الأموال لإقامة المشروعات، وتتوقع بحساباتها وتقديراتها أن تؤدي الأموال وظيفتها في الاقتصاد وتعود مرة أخرى إليها وهذه مخاطرة كبيرة جداً، ومن أجل تقليل حجم المخاطرة عند الإقراض لابد أن يتحقق البنك من أن الأموال المقرضة تستخدم في الغرض الذي أقرضت من أجله وقامت الدراسة على أساسه.. بالإضافة إلى ضرورة أن تتنبئ الدراسة بأن هناك موارد واضحة محتملة بنسبة كبيرة جداً للسداد في المستقبل.. ولكن ما حدث في الفترة الأخيرة أن غابت نقطة هامة جداً عن رجال البنوك ورجال الأعمال معاً وهي عدم مراعاة المواءمة الواجبة بين آجال القروض وتوليد النشاط لموارد في المستقبل تخدم بها هذه القروض.. فإذا تم توظيف القروض في شراء آلات، فإن هذه الآلات لن تستطيع أن تعيد الأموال التي دفعت فيها إلا على مدار فترة زمنية طويلة.

وبشكل عام فإن الوضع الطبيعي والموجود في العالم كله أن التعثر في السداد يحدث نتيجة اختلاف الواقع عن الظروف التي حسبت فيها التقديرات،

والاحتمالات التي أُخذت في الاعتبار.. ولكن إذا كان الفرق كبيراً بين ما كان متوقعاً وما حدث، فهذا نتيجة أحد أمرين.. إما أن تكون الدراسات خاطئة، أو أنه حدث شيء خطير جداً لم يكن بمقدور أي أحد أن يدفعه عن نفسه.. وبما أن الأمر الثاني مستبعد، فالأرجح أن الدراسات خاطئة.. وخطأ الدراسات إما أن ينتج عن أن البيانات التي قدمها العملاء والتي اتخذت أساساً للدراسة هي بيانات غير سليمة، أو أن الدراسة التي تمت لم تكن بالكفاءة والعمق الواجب لاكتشاف هذه الثغرات من البداية.. وهذان الأمران يهونان أمام أمر ثالث مهم جداً، وأعتقد أنه لم يتم على النحو الصحيح، وهو متابعة ما منح من قروض أولاً بأول وقبل أن يستفحل الأمر.

والواقع أن العملاء عندما يذهبون إلى البنوك لأول مرة يكونون منتظمين ومنضبطين، ولا يحول دون استمرار انتظامهم إلا فتح الأبواب أمامهم للحصول على قروض أكثر تصوراً من رجال البنوك أن هذا يجلب أرباحاً أكثر.. وهنا انصاع العملاء لرغبات رجال البنوك، وسعد رجال البنوك بزيادة القروض.. ثم وقعت الواقعة..

لكن وبرغم وصولنا إلى هذا المنعطف فهذه ليست كارثة ولا نهاية المطاف خاصة وأن الطرفين - البنوك ورجال الأعمال - لا غنى لأحدهما عن الآخر، وستظل هناك ضرورة لأن تقدم البنوك القروض لرجال الأعمال لتنشيط الاقتصاد من أجل النمو الذي سيؤدي إلى زيادة الدخول، وإلى خلق الوظائف.. والبديل هنا خطير جداً..

• وما الحل الذي تراه ؟

الحل أن تستمر البنوك وتزيد من النشاط الاقتصادي مع الالتزام بالضوابط السليمة والموجودة والتي يعرفها كل من يعمل في الائتمان، وفي مقدمتها الغرض من القرض، ومدى مناسبة العميل لهذا الغرض.. فعلى سبيل المثال لو طلب أحد العملاء مبلغ عشرة ملايين جنيه لإقامة مصنع نسيج وهو لا يمتلك الخبرة في هذا المجال، ورغم أنه قدم للبنك رهناً قيمته ١٥ مليون جنيه، إلا أن البنك عليه أن يرفض منحه هذا القرض لأنه يفتقد لعنصر الخبرة وقدرته على تشغيل هذه الأموال بكفاءة مناسبة لتحقيق دخولاً قادرة على سداد أقساط قيمة هذا القرض وفوائده في توقيتها.. وعلينا أن ندرك أن القضية ليست قضية ضمانات، وهناك نقطة هامة جداً يخطئ فيها الكثيرون وهي أن الأصل في قضية القروض المصرفية أن تكون بدون ضمان عيني.

• ولا حتى بضمان المشروع نفسه ؟

الضمان العيني في جميع الأحوال هو ضمان إضافي، أما الضمان الحقيقي فهو التدفقات النقدية المتولدة من النشاط الذي ذهب إليه المال حتى يؤتي ثماره.. وهناك مبدأين أساسيان في الائتمان.. الأول التدفقات النقدية.. والثاني هو الضمان حيث أن هذا الضمان سواء كان عقاراً أو مصنعاً قد لا يستطيع البنك أن يبيعه لأي سبب من الأسباب.

وهنا أقاطع المصرفي الخبير وأقول له:

• لكن ما حدث بالفعل ان البنوك بالغت في منح التسهيلات ولم تدقق في الضمانات، ولا في دراسات الجدوى الاقتصادية، ولم تتابع بشكل او بآخر تطور المشروع إن كان يسير في الطريق الصحيح ام لا.. كما ان بعض رجال الأعمال ايضا قد عبثوا في هذه الأموال.. اي ان المسئولية مشتركة ؟

قال إسماعيل حسن: إن الأمور الحياتية والعملية بما فيها العمل التمويلي والمصرفي لابد أن تقوم على أسس سليمة.. وهذه الأسس التي حدثتك عنها، وإن بدت أنها نظرية، فهي ليست نظرية كتب، لكنها مستقاة من ممارسات عملية على مدار تاريخ الجهاز المصرفي.

• قلت: لكنها لم تحدث على ارض الواقع ؟

قال: هي مستقاة من أرض الواقع في الأساس، واستنبطت من الممارسات الفعلية لتجارب سابقة، حتى أصبحت اليوم في شكل مبادئ أو أسس نستند إليها، حيث أن الذي يمارس العمل عنصر بشري معرض للخطأ.. ولكن هناك حدود للخطأ المقبول، إلا أن الاستمراء في الخطأ مرفوض.. ومن الظلم أن نعتبر أن كل ما قدمته البنوك المصرية من قروض لرجال الأعمال على مدى السنوات الماضية كلها خاطئة وسيئة، فالغالبية العظمى من القروض جيدة، وغير الجيدة محدودة وقابلة للحل..

وفى رأيي أن القروض غير القابلة للحل هي تلك التي ذهبت إلى غير الغرض الذي منحت من أجله وإلى خارج حدود البلاد، وهذا الجزء محدود ولا يعيق النشاط الاقتصادي ولا يؤدي إلى عجز البنوك، وإن كان قد أضر بها لكنه الضرر المحتمل.. وجميع البنوك في جميع أنحاء العالم بها بند أساسي هو الديون المشكوك في تحصيلها.. ووفقاً للقواعد التي تعمل بها جميع البنوك

في كل الدول المتقدمة والنامية يتم عمل مخصص للديون الجيدة بنسبة ١٪، وغير الجيدة يكون مخصصها أكبر.. فعلى سبيل المثال لو أن هناك عميلاً جيداً وحصل على قرض بمبلغ مليون جنيه، وهناك ضمانات وانتظام في السداد وإنتاج للمشروع الذي اقترض من أجله ورغم ذلك لابد أن يوضع ١٠ آلاف جنيه مخصص لهذا الدين، لأنه ليس هناك عمل بلا مخاطر.

ومرة أخرى أقاطعه وأعرض عليه إحدى الحالات:

• هناك عميل اقترض ٣٩ مليون جنيه لإقامة احد المشروعات السياحية.. وفجأة توقف البنك عن استكمال التمويل حيث انه قرر عدم تمويل المشروعات السياحية نتيجة بعض الظروف، فتعثر العميل، والبنك يطالبه الآن بمبلغ ١٣٧ ملايين جنيه وهو حجم الدين في ست او سبع سنوات.. فهل هذا معقول ؟

الخطأ هنا ناتج عن سوء تقدير المبلغ المطلوب لإقامة المشروع، حيث أن الأربعين مليون لم تكن كافية، والدليل على ذلك أنه لم يكمل المشروع، وتعذر عليه إكماله بموارده الذاتية، أو أن يسدد ما اتفق عليه.. والمشكلة أن بعض رجال الأعمال يستسهلون الشروط، ولذا فإنني أنصحهم بعدم قبول أي شروط للسداد إلا حسب استطاعتهم.. وبالنسبة للعميل الذي تتحدث عنه فإنه لم يتمكن من السداد فأصبح في نظر البنك متعثراً.. وهنا يجب أن ندرك أنه عندما يصبح العميل متعثراً فإن البنك يجب أن يعمل على الحفاظ على أمواله التي أعطاها للعميل، وإذا لم يستطع أن يحافظ عليها بالكامل فإنه يسعى للمحافظة على أكبر قدر منها.. ولذلك فإنني أرى أنه عند لجوء البنك إلى عمل تسوية مع العميل يجب أن يدرس إمكانياته جيداً، وماذا يمكن أن يسدد له.. فإذا كانت كل قدرات العميل تسديد ٤٠٪ من الدين فلا أطالبه بـ٤١٪، لأنه لن يستطيع أن يدفع، وبالتالي سيمر الوقت ولن يستطيع العميل أن يسدد الـ ٤٠٪ بعد ذلك.. وفى نفس الوقت إذا كانت قدرة العميل أن يسدد ٩٠٪ لا يجب أن يقبل البنك ٨٩٪.. أما التحدي الحقيقي والذي يتطلب كفاءة عالية وقدرة ورؤية واسعة وشاملة أن يتمكن البنك من تحويل العميل غير المنتظم إلى عميل منتظم.

• أليس للبنك المركزي دور في هذه القضية خاصة وانك عملت لسنوات طويلة محافظاً للبنك المركزي ؟

- دور البنك المركزي أن يساعد البنوك على انتهاج النهج الصحيح في

الائتمان، وقد فعل ذلك عام ١٩٨٧، وأصدر عدة ضوابط لمنح الائتمان وهي بمثابة سياج يستطيع البنك بموجبه أن ينجو من أي مشاكل إذا التزم بها، وهذه الضوابط كانت دائماً محل تجديد وتطوير من جانب البنك المركزي الذي كان يعقد اجتماعات متعددة لرؤساء البنوك ويضع أمامهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد ويحذرهم من الوقوع فيها..

وفى عام ٢٠٠١ أصدر البنك المركزي قواعد في غاية الأهمية تحت عنوان "اعرف عميلك" وقد وضعنا فيها الكثير جداً من الضوابط والتحذيرات.. ومن وقت لآخر يذهب مفتشو البنك المركزي إلى البنوك، ويفحصون مختلف العمليات ائتمانية وغير ائتمانية، ويعد تقرير عنها وخاصة فيما يتعلق بالديون غير الجيدة وغير المنتظمة التي يجب أن يحتاط لها البنك بإجراءات معينة..

كما وضع البنك المركزي في بداية التسعينيات ضوابط محددة لتبويب الديون ما بين منتظمة وغير منتظمة، والتي حددها في ثلاث شرائح هي دون المستوى، ومشكوك فيه، ورديء.. وكما سبق أن قلت فإن الدين المنتظم يخصص له ١٪ من قيمته احتياطي، وغير المنتظم دون المستوى يخصص له ٢٠٪ من قيمته بالإضافة إلى تهميش الفوائد، والمشكوك فيه يخصص له ٥٠٪، والرديء ١٠٠٪.. وهذه الضوابط يعمل بها في مختلف دول العالم ويطلق عليها تصنيف الديون، وقد ألزم البنك المركزي جميع البنوك بتطبيق هذه القواعد، وطلب من مراقبي الحسابات متابعة التطبيق وإبلاغه بها.

• هل تقوم البنوك بتطبيق هذه القواعد بالفعل ؟

الواقع أن حجم المخصصات والفوائد المهمشة ضخم جداً، فمنذ حوالي ثلاث سنوات كان حجم الديون المهمشة أكبر من ١٠ مليارات جنيه، وحجم المخصصات في حدود ٣٩ مليونًا.

• وهل هناك إحصاء بحجم التعثر ؟

هناك من يقول أنها ٤٠ مليارًا، ولكن الديون الرديئة يختلف حجمها من لحظة لأخرى، فلو أحد العملاء قام الآن بسداد بعض ما عليه، فإن دينه يخرج من قائمة الديون الرديئة.. علمًا بأن الديون غير المنتظمة أو المتعثرة موجودة في كل البنوك، ولكن المهم أن تكون في حدود معقولة، والأهم أن يكون هناك ما يقابلها حتى لا يتحول البنك نفسه إلى بنك متعثر.. والعبرة هنا بمدى كفاية المخصصات لمقابلة حالات التعثر، وقد جاء في النشرة الشهرية التي يصدرها

البنك المركزي أن لدى البنوك مخصصات أو مبالغ احتياطية لمقابلة الديون غير المنتظمة بنسبة ١٣.٧٪ من القروض.. فإذا كان إجمالي القروض حتى آخر أغسطس حوالي ٣٠٠ مليار جنيه فإن مخصصاتها لدي جميع البنوك تزيد على ٤٠ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى وجود مبلغ آخر من الفوائد المحتسبة على هذه الديون غير المنتظمة لكنه مهمش ولم يدخل في إيرادات البنوك.

• إذن لماذا تتعنت بعض البنوك وتصر على ان تأخذ الدين بالكامل بما في ذلك الفوائد المركبة ؟

أنا لا أتفق معك في مسألة التعنت.. فهناك قواعد وأصول متعارف عليها في مسألة التسويات.. والأموال التي لدى البنوك أموال مودعين وبالتالي يجب المحافظة عليها .. ومسئولية البنوك أن تستعيد ما قدمته من قروض للعملاء، إما إذا أصيب العميل بما يحول دون انتظامه نتيجة ظروف معينة، فعلى البنك أن يتفهم هذه الظروف ويساعد العميل.. فالتحدي الأول بالنسبة للبنك أن يعيد العميل إلى حالة الانتظام طالما كان ذلك ممكناً، وحسب قدرات العميل وإمكانياته، وهو ما يتطلب من البنك دراسة واعية وعميقة لكل ظروف العميل.. وليست المسألة مجرد استرداد أموال، فقد يكون الحل في إطالة أمد السداد، أو في مراجعة الفوائد..

• لماذا لا يتنازل البنك عن جزء من الفوائد ؟

قد يكون الحل في التنازل عن فوائد التأخير إذا كان العميل تأخر لغير سبب خاص به.. كما قد يكون الحل في تحويل جزء من الدين للبنك إلى مساهمة في الشركة لتستعيد نشاطها وزيادة قدرتها الكسبية.

• بعض البنوك تلجأ إلى القيام بإدارة المشروع عندما يتعثر العميل.. هل تؤيد هذا الاتجاه؟

رجال البنوك لا يستطيعون أن يديروا أي مشروع، ولكن تلجأ البنوك إلى إدارة متخصصة ومحترفة لتدير المشروع، وهذا في حالة ما إذا كان صاحب المشروع غير قادر على إدارته فنياً أو مالياً أو إدارياً، فتقوم البنوك بنصح رجل الأعمال المدين بأن يستجلب الإدارة الواعية الكافية، ولا مانع من أن تشارك البنوك في اختيار إدارة مع العميل، ولا مانع أيضاً أن يشارك البنك في مجلس الإدارة حتى لو لم يكن البنك مساهماً.

• تقلدت موقع محافظ البنك المركزي لفترتين كاملتين.. لماذا لم نسمع عن قضايا التعثر إلا خلال الخمس سنوات الأخيرة فقط ؟

حالات التعثر ربما تكون راجعة لتخوف بعض رجال البنوك واستسهال إحالة مثل هذه الحالات إلى الأجهزة القضائية، بدلاً من بذل الجهد الكافي لمعالجة الديون.. وقد يكون السبب بعض الظروف التي حدثت مثلما حصل في جنوب شرق آسيا وكان له تأثيره على العالم كله، وقد يكون السبب أيضاً ظهور بعض حالات الكساد نتيجة التغيرات في السياسات الاقتصادية.. وربما تجمعت كل هذه الظروف في الفترة الأخيرة فأدت إلى التعثر..

وعموماً فإن ظهور التعثر في فترة زمنية محدودة ليس أمراً مقصوراً على مصر، لكنه حدث في الولايات المتحدة واليابان، وفى دول أخرى مختلفة.. وهناك دورات من الكساد أو الرواج يترتب عليها بالضرورة تأثير على نشاط رجال الأعمال مع البنوك، والمهم أن نعالجها أولاً بأول، وأن يعرف كل منا دوره في هذه المعالجة، ونتحرك ونأخذ منها العبر والدروس.

• معظم رجال البنوك ارتعشت ايديهم، واصبحوا يبالغون في طلب الضمانات، ويضعون التعقيدات عند الائتمان.. والنتيجة ان لا احد يقترض، والأموال مكدسة في خزائن البنوك، وتدفع عنها فوائد للمودعين.. فما الحل ؟

لا أنكر أنه قد تكون هناك أيدي مرتعشة في البنوك، وأصبح هناك بعض المسئولين يؤثرون السلامة بدرجة كبيرة، ويبتعدون عن المخاطر، ويكتفون بتوظيف جانب من الموارد التي لديهم في أصول آمنة، حتى وإن كان العائد عليها أقل.. وهذه مسألة في غاية الخطورة وتنم عن عدم الوعي الكامل بالدور الحقيقي للبنوك، فهذه الأموال ليست ملكاً لرؤساء أو مديري البنوك.. إنها أموال المجتمع، ووظيفتها أن تدور لتؤدي دورها في إحياء النشاط الاقتصادي وزيادته ونموه.. وإذا كنا نلتمس العذر أيضاً من خوف هؤلاء من الدخول في مخاطر، ولكني أقول أن العمل المصرفي هو عمل في المخاطر، ومن لا يستطيع أن يتحمل المخاطر ويديرها كما يجب فليبحث لنفسه عن عمل آخر.

• ولكن بعض من التقيت بهم من قيادات البنوك يقولون انه لا حماية لمسئول البنك، او مسئول الائتمان عندما "تقع الفاس في الراس".. فماذا تقول ؟

الحماية موجودة.. وعلينا أن نفهم ماذا يجب أن تكون هذه الحماية.. إنها في الأداء السليم، ودراسة المخاطر دراسة سليمة، وتقبل درجة معينة منها على أسس موضوعية، والرجوع إلى الأصول المصرفية، والضوابط السليمة، وهي ضوابط قديمة قدم الجهاز المصرفي في العالم كله.

• احد قيادات البنوك قال لي: إنه لا يوجد عميل متعثر إلا ويستحق التعثر.. ما رايك ؟

أنا لست مع هذا الرأي.. ولعلني أتساءل هنا ماذا يحدث لو توفي عميل جيد وكان يدير نشاطه بكفاءة.. فهل ورثته يستحقون التعثر؟!.. فلا يصح التعميم في هذه الحالات.

• كمحافظ سابق للبنك المركزي.. كيف تنظر إلى قرار تقليص عدد البنوك إلى ٢٠ بنكاً فقط.. وتأثير هذا القرار على انشطة رجال الأعمال ؟

الواقع أنني أنظر إلى هذا القرار بشكل آخر.. فالبنك المركزي لا يسعى إلى تقليص عدد البنوك إلى عدد معين، ولا يفكر في ذلك، ولكنه يفكر في أن يقتصر العمل في الساحة المصرفية على بنوك قادرة على مزاولة العمل، وأن تكون كافية برؤوس أموالها على أداء الدور المطلوب منها بكفاءة.. أما إذا حدث وكان لابد من الدمج بين البنوك وينخفض عددها، فليس هناك تأثير سلبي لذلك على رجال الأعمال، بل بالعكس فسوف تكون قدرة تقديم الخدمة المصرفية أكبر.

• بعد مرور حوالي عامين على تحرير سعر الصرف.. كيف تنظر إلى تداعيات هذا القرار وتأثيره على رجال الأعمال ؟

تحرير سعر الصرف مثل أي قرار اقتصادي قد يكون جيداً، وقد يكون العكس، وذلك بناء على اتخاذه في الوقت المناسب، وبالقدر المناسب، وبالاحتياطات الواجبة له.. والأصل في الأمور ومثلما يحدث في العالم أجمع أنه عند تحرر سعر الصرف أن يرتفع سعره بعض الشيء ثم يعود إلى الهدوء ويستقر.. وإن كان ما حدث في مصر أن فترة ارتفاع سعره قد طالت بعض الوقت، حيث لم

تكن استجابة السوق لهذا القرار بالقدر الكافي من الوعي.. وبصفة عامة أنا مع تحرير سعر الصرف، وإن لم يواكبه الاحتياطات الواجبة لضمان تقليل المخاطر الناتجة عنه إلى أقل حد ممكن، إلا أن ذلك قد تم مؤخراً، وأصبح السعر مستقراً.

• ولكن تحرير سعر الصرف اضر ببعض رجال الأعمال الذين اقترضوا وكان سعر الدولار في حدود الثلاثة جنيهات، وعند السداد وجدوه وقد ارتفع إلى أكثر من سبعة جنيهات.. فماذا تقول ؟

أنت بهذا السؤال تجرنا إلى الغوص في منطقة عميقة حيث أن هناك أمرين.. الأول أن ضوابط البنك المركزي تفرض على البنوك عدم إقراض أي عميل بالدولار إلا إذا كانت لديه موارد بالدولار، وإذا التزمنا بهذه القاعدة فلا ضرر على رجال الأعمال، حيث أنهم اقترضوا بالدولار، وسيتم تشغيل هذه الدولارات في منتج حصيلته بالدولار..

أما الأمر الثاني فإن العميل الذي اقترض بالدولار رغم أنه ليس لديه موارد بالدولار مستنداً على أن الفائدة عليه منخفضة، فقد وقع في خطأ لأنه لم يحسب المخاطر كما يجب، كما أن البنك وقع في خطأ كذلك حيث لم يلتزم بالضوابط الموضوعة.

• في تقديرك.. لماذا حدث ركود وضعف في الاستثمارات رغم وجود هذا العدد الكبير من رجال الأعمال ؟

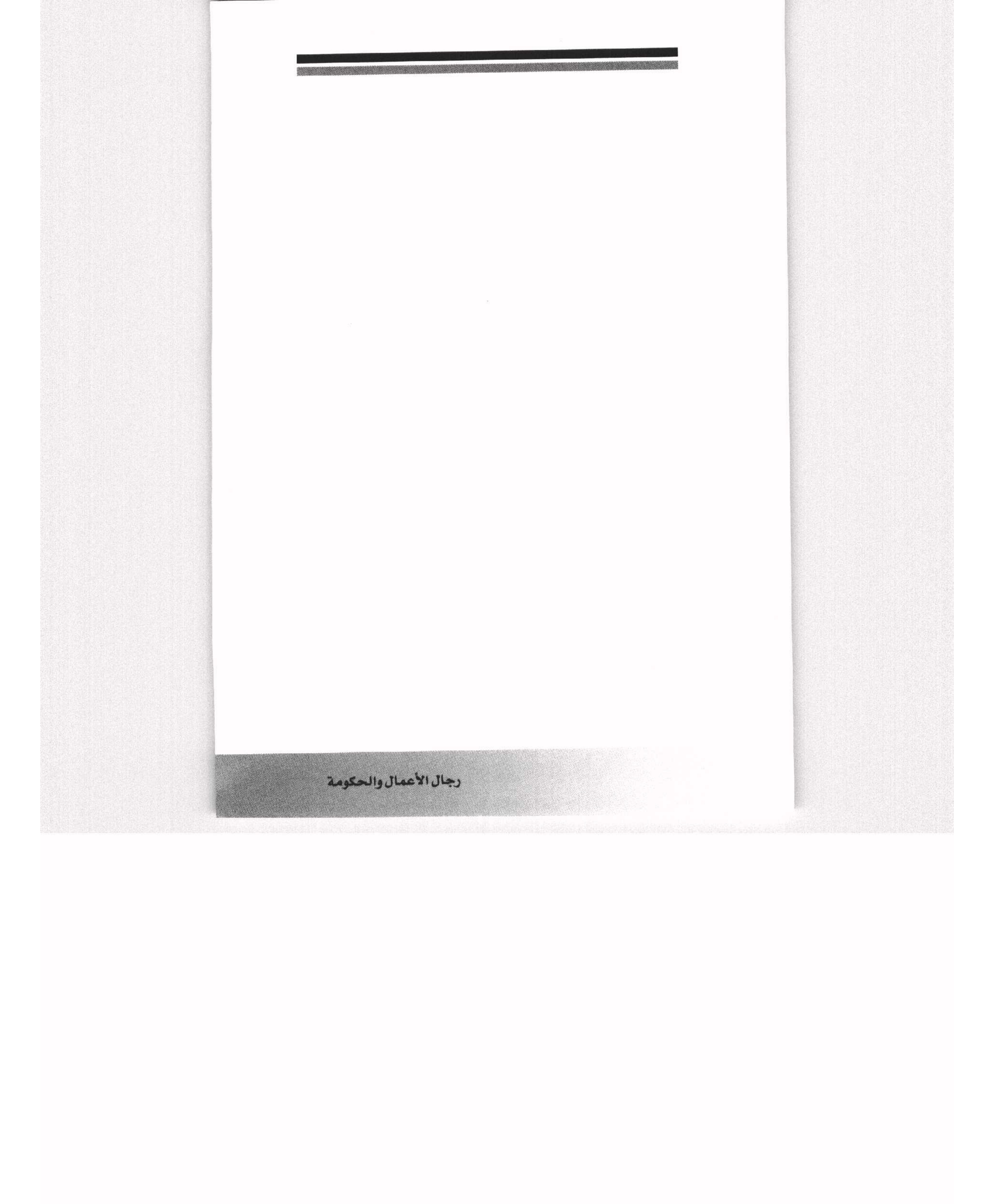
إن زيادة النشاط الاقتصادي تتطلب استثمارات، وهذه الاستثمارات تحتاج إلى مناخ مشجع على القيام بها.. وهذا المناخ المشجع يجب أن يتوفر لجميع المستثمرين سواء كانوا أجانب أو محليين.. وعندما يكون رجال الأعمال غير متحمسين للاستثمار، فإنني أرى أنه يجب على الحكومة أن تسد هذا الفراغ مؤقتاً، أي أن تستثمر حتى لو اقترضت، فالاقتراض من أجل الاستثمار الحكومي وتشغيل المواطنين، أرحم بكثير جداً من الاقتراض لسد العجز في الميزانية نتيجة نقص النشاط.. والواقع أننا محتاجون للاستثمار من جانب القطاع الخاص، فالقطاع الأجنبي لن يستثمر عندنا إلا إذا كان القطاع الخاص يعمل وينتج.. والقطاع الخاص محتاج لبث الثقة فيه بإزالة العوائق فعلياً وليس بالتصريحات.

• هل ترى ان المجموعة الاقتصادية من الوزراء الشبان، والقرارات التي تم اتخاذها حتى الآن قادرة على إعادة الثقة مرة اخرى ؟

إنني متفائل بهذه المجموعة وجرأتها وشجاعتها في اتخاذ القرارات التي قد تبدو صعبة على غيرهم.. ومطلوب أن يلمس رجل الشارع تأثير هذه السياسات والإجراءات، ولابد أن نسرع في هذا.. وإذا كانت الحكومة الحالية تشجع على تعميق الخصخصة والمشروعات المشتركة، فأنا أرى أن الحصيلة التي نبيع بها بعض المشروعات الكبيرة - كشركة أسمنت السويس على سبيل المثال - هذه الحصيلة يجب أن توجه لاستكمال استثمارات قائمة حتى تزيد الحركة والنشاط وترتفع الموارد، وذلك أفضل من أن توجه حصيلة البيع فقط لسداد جانب من عجز الميزانية أو ما شابه ذلك..

وفى نفس الوقت أؤكد أنه لن يأتي استثمار أجنبي نشط إلا ليساند ويكمل النشاط والاستثمارات المحلية.. وإذا كانت هذه الاستثمارات المحلية يلزمها قدر من الاستثمارات الحكومية حتى نحافظ على المشروعات التي هي على وشك الاكتمال فلا بد أن نفعل ذلك.







د. حسن راتب

رجل اعمال يعترف بأن الملكية
قيد على الحرية

- قيادة بنكية افسدت ٨٠٪ من مناخ الاستثمار في مصر
- القيمة بدون جدوى اداء ناقص.. والجدوى بدون قيمة اداء عاجز
- قانون الجمارك يساعد على زيادة اعداد المتهربين
- قطاع الأعمال يغلب عليه ذاتية الثقافة ومحدودية الإدراك
- قيادة احد البنوك تسببت في سجن نصف العملاء وهروبهم وإغلاق الكثيرين لحساباتهم
- كلمة رجل اعمال.. اصبحت تطلق على كل من هب ودب
- رجال الأعمال هم اول من ساهموا في تشويه صورتهم



الانطباع الذي يخرج به كل من يحاور الدكتور حسن راتب رئيس مجموعة سما التي تضم حزمة من الاستثمارات الضخمة، والتي تتنوع بين مصنع أسمنت سيناء العملاق، ومشروعات سياحية وعقارية عديدة إضافة لقناة تلفزيونية وغيرها .. هذا الانطباع يتركز في أنك في حضرة رجل مثقف تكتشفه من اللحظات الأولى حيث تنطلق عباراته بمفردات مميزة وأفكار مرتبة يحسن التعبير عنها.

والدكتور حسن راتب لديه رؤى عديدة في اتجاه الدور الاجتماعي الذي يجب أن يؤديه رأس المال الخاص، وأن التكافل الاجتماعي ضرورة سوف يكون القادرون هم أول من ينعمون بها، وأن المجتمع والاقتصاد وحدة لا تتجزأ .. وله أيضاً رأي مهم في قضيتنا في هذا الكتاب حول العلاقة بين رجال الأعمال والبنوك، ودعوته بأن يتم الإسراع بعقد صلح بين الطرفين.. في هذا الحوار قال الدكتور راتب الكثير وكان هذا الحوار.

• في رايك.. من هو رجل الأعمال ؟

في رأيي أن هذه التسمية خاطئة وهلامية، كما أنها فقدت معناها ومضمونها وأصبحت تطلق على كل من "هب ودب" .. كما أصبح مدلولها سيئًا، حيث تعني النصابين والهاربين بأموال البنوك.

• من تسبب في تشويه صورة رجل الأعمال ؟

أول المتسببين هم رجال الأعمال أنفسهم والذين أفضل تسميتهم بالمستثمرين.. هناك عوامل كثيرة جداً إحداها ممارسات هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم أنهم رجال أعمال، وهم لا صلة لهم بهذا الاسم.. فمنهم من مارس أعمالاً لا علاقة لها بالبيزنس ولا بالاستثمار، وأصبح لديه أموال كثيرة وأطلق على نفسه رجل أعمال.. فعلينا أن نترك هذا اللبس، ونسمي الأشياء بمسمياتها .. فمن يعمل بالصناعة يسمى صانعًا، ومن يعمل في مجال التجارة يسمى تاجرًا، والذي يعمل في مجال المقاولات والبناء يسمى بناءً.. وهكذا .. لذا فإنني أفضل أن أسمى بأحد رجال الصناعة، أو أحد رجال الثقافة، أو أحد البناءين.

• د. حسن راتب خضت مجالات عمل كثيرة ليس بينها علاقة من التناغم.. فأنت تمتلك واحداً من اكبر مصانع الأسمنت، وتعمل في الاستثمار العقاري والسياحي، وايضاً خضت مجال الإعلام، بالإضافة إلى محاولات جديدة في عالم التجارة... لماذا اخترت كل هذه المجالات.. وكيف تستطيع ان تحقق النجاح فيها ؟

هذا السؤال مهم جداً .. فأنا من اليوم الأول لخوضي مجال الاستثمار كانت لي منطلقات واضحة وراسخة في ذهني، وهي أن أي استثمار له وجهان، أحدهما يطلق عليه الجدوى الاقتصادية، والوجه الآخر يطلق عليه القيمة الاجتماعية.. والجدوى الاقتصادية هي المضمون الاقتصادي الذي أريده من المشروع حتى يكبر ويحقق الأرباح، وهي رسالة مهمة جداً .. وبقدر هذه الأهمية هناك أيضاً القيمة التي هي المردود الاجتماعي الذي تنعكس آثاره على المجتمع.. فالجدوى والقيمة وجهان لعملة واحدة في أي مشروع.. والكثيرون لا يهتمون بالوجه الآخر للجدوى الاقتصادية، بل أنه ليس موجوداً في أذهانهم.. وهذه

القيمة الاجتماعية تتمثل في مدى انعكاس هذا المشروع على المجتمع وهل هو محتاج إليه أم لا، كما أنها ممكن أن تتجسد في فرصة عمل تحقق مسكناً ومأكلاً مناسبين، وحياة كريمة، إضافة إلى أنها ممكن أن تتحقق في تنمية اقتصادية بسد جزء من عجز ميزان المدفوعات، أو في تنمية منطقة نائية بالعمل على إعادة صياغة الحياة عليها.

وهكذا فإن بين الجدوى والقيمة توجد حلقة اتزان، فالقيمة بدون جدوى أداء ناقص، والجدوى بدون قيمة أداء عاجز.. ولابد أن يتجسد هذا المفهوم لدى الناس الذين يعملون في التنمية.

● وهل ترى ان هذا مفهوم اقتصادي ؟

إنه مفهوم اقتصادي اجتماعي، كما يصلح أن نسميه مفهوم اجتماعي اقتصادي، لأن المجتمع والاقتصاد وحدة لا تتجزأ.. وهناك كثيرون من البسطاء يفصلون بين أشياء لا يمكن فصلها أبداً.. فالتنمية دائماً تقتفي أثر الاستقرار، فلا ينمو اقتصاد بدون استقرار.. وللاستقرار مفاهيم كثيرة ومتعددة أهمها على الإطلاق السلام الاجتماعي، حيث أن الاقتصاد والاستثمار يحتاجان مناخًا مستقرًا أهم ما فيه السلام الاجتماعي، وهذا السلام لا يتحقق من خلال الجدوى الاقتصادية وحدها، ولكن من خلال القيمة الاجتماعية.. ولذلك لا يجب أن نعتقد أن التكافل الاجتماعي منة من القادرة على غير القادر، أو نوع من الوجاهة الاجتماعية، أو الرفاهية الفكرية.. فالتكافل الاجتماعي ضرورة اجتماعية تحقق استقرار مجتمع، وأول من ينعم به القادر أو المستثمر.

● ولكن الكثيرين من رجال الاستثمار لا يعملون بهذه النظرية الاقتصادية الاجتماعية ؟

هذا ليس بسبب ضعف أو عجز في النظرية، لكن بسبب ذاتية التفكير ومحدودية الإدراك لدى هذا القطاع الذي يتسم بالثقافة الذاتية.. ولذا علينا أن نعمم ثقافة العمل الجماعي.. فكل اقتصادنا قائم حتى الآن على ما يطلق عليه "شركات الأسرة" وهذه لا تحقق لا تنمية ولا تطوراً.. إنها مشاركة فيه فقط.. علينا أن ندرك أن الوفرات التي تتحقق من الضخامة لا تتحقق إلا من خلال تجميع رؤوس الأموال بعضها مع بعض، وفصل الملكية عن الإدارة، لتكون هناك إدارة إيجابية تمارس هذا العمل، وتجمع صغار المدخرين، وهذا ليس عمل بنوك، ولكن دور البنوك هو التمويل لمثل هذه المشروعات.

ولأنني ملامس لهذا المجتمع، ورؤيتي تتعدى مفهوم الجدوى الاقتصادية إلى مفهوم القيمة الاجتماعية، كانت انطلاقتي مختلفة.. ففي الوقت الذي اتجه فيه الناس إلى الساحل الشمالي الغربي، اتجهت أنا نحو الساحل الشمالي الشرقي حيث أنها منطقة لم تشهد أي تنمية، وكانت مجرد فراغ عازل، ومنطقة حروب، وشعرت أن القيمة في تنمية هذه المنطقة حتى يتم إشغالها بالكامل.

● ولكن اتجاهك إلى هذه المنطقة كان له حساباته الاقتصادية ايضاً ؟

نعم.. ولكن هذه الحسابات كان لها بعدان.. بعد به قيمة، وبعد آخر به اقتصاد.. ولأنني مقتنع برسالة القيمة في العمل الاقتصادي، ورغم أن الجدوى الاقتصادية في الساحل



الشمالي الغربي كانت أسهل، ولكن القيمة في الساحل الشمالي الشرقي كانت أكبر، وهو ما دفعني إلى اختيار الأصعب.. ولأنني مؤمن أيضاً برسالة الجدوى وضرورتها، فكان لابد وحتى أقلل المخاطر أن أضع سلة بها أنشطة مختلفة ومتعددة، خاصة وأنني صاحب رسالة أريد أن أنشرها في المجتمع، وأن يكون بيني وبين المجتمع حركة فيها استقبال وإرسال، وفيها إطار للعمل الجماعي، ولذلك فإن حجم استثماراتنا ٣٠٠ مؤسس و ٣٠ ألف مساهم.. ولذلك فإننا لسنا شركة أسرية، ولكن عمل مؤسسي يخضع لنظام أننا لا نحدث التنمية ولكن نقود حركة التنمية، وهناك فرق بين قيادة حركة التنمية وبين إحداث التنمية.. والواقع أن هذه كانت آفة حكوماتنا في الماضي، إنها كانت تحاول إحداث التنمية، وهذا ليس دورها إنما هو دور المجتمع بكل فئاته.. شبابه، وشيوخه، وأطفاله، كل في مجاله، وبكل فعالياته المختلفة من عمال وفلاحين وصناع.. كل فئة تشارك في التنمية على قدر طاقتها، وليس على قدر حاجتها.. تأخذ حاجتها ثم تعطي الآخرين ما بقي.. وهذه مفاهيم عامة.. فالقيادة حينما تتمتع بذكاء قومي تحاول أن تستنفر وتستنهض هذا المجتمع في إحداث تنمية ثم تقود هي هذه التنمية، حيث لابد أن يكون هناك منظم لهذه التنمية.. ومن هذا المنطلق وبهذه النظرية كان تعدد الأنشطة، ولم أكن أنظر للجدوى وحدها ولكن للقيمة أيضاً..

ففي الماضي قادت جامعة القاهرة حركة التنوير وتخرج فيها أساتذة ووزراء، لكن الآن الشكل تغير في العالم، ولم تعد الجامعة هي التي تقود حركة التنوير لأن دائرتها محددة، أصبحت هناك دوائر أكثر اتساعاً وانتشاراً وأكثر قوة في التأثير مثل شاشة التليفزيون حيث يشاهدها الملايين ويتأثرون بها، وكان لابد أن أقتحم هذا المنبر الجديد الذي يعبر عن ثقافتي ورسالتي ودوري في المجتمع، لأنني أهدف إلى إحداث تنمية وإلا لاكتفيت بالشركة العائلية طالما أن لدي ما يكفي لمعيشتي أنا وأولادي.. ولكن من أجل إحداث هذه التنمية كان لابد من الدخول في دوائر عمل حجمها آلاف العمال يتقاضون أجوراً ومرتبات.. أي لابد من التفكير في القيمة في نفس وقت التفكير في الجدوى.

• انطلاقاً من هذا المفهوم فيما يتعلق بالأعمال الاقتصادية.. كيف تعامل د. حسن راتب عندما دخل مجال الإعلام وانشأ قناة تليفزيونية، وقيل انه دخل هذا المجال حتى يحمي مؤسساته الاقتصادية ؟

إذا قيل هذا فإنه حق لا ينبغي أن ننكره.. فعلى أصحاب أي مؤسسة أن يحموا مؤسستهم.. ولكني هنا أتساءل: ما هي الحماية التي يمكن أن تقدمها قناة تليفزيونية؟.. والواقع أن أخطر شيء على استثماراتي هو هذه الشاشة التليفزيونية.

ولعلني أذكر هنا أنني دعيت إلى محاضرة في مهرجان الإذاعة والتليفزيون السابق، وكان عنوانها "هل الملكية قيد على الحرية؟".. وكان من المفروض وحتى أبرئ ساحتي أن أشارك الجميع في آرائهم التي قالوها بأن الملكية لا تقيد الحرية، وأن هناك فصلاً بين الملكية والإدارة.. ولكني كنت الوحيد الذي خالف هذا الرأي، ووقفت وقلت أن الملكية قيد على الحرية، وعلينا ألا ننكر أن تكون الملكية كذلك.. والدليل أن الحمل الوديع هو الذئب المفترس

في أجهزة الإعلام الصهيونية.. ألم يصور هذا الإعلام فلسطين على أنها الذئب المفترس، وتصور اليهود على أنهم الحمل الوديع؟!.. أليست هذه هي الدعاية الصهيونية، لأنها تملك ومن حقها أن تقول هذا؟!.. إذن فإننا لا ننكر على الملاك أن يعبروا عن أفكارهم ورؤيتهم.. لكن كيف نحد من أن تكون الملكية قيداً على الحرية؟.. إنه مفهوم آخر، وكنت أتمنى أن تكون المحاضرة على هذا الشكل.. أليست الميديا الأمريكية هي التي صورت حضارة ما بين النهرين أنها مجموعة من سرقة الكوتش؟!!

• كيف تنظر إلى قضية التعثر التي كثر الحديث عنها خلال السنوات الأخيرة ؟

بداية لابد أن ندرك أن البنوك عنصر هام جداً وحاكم في التنمية الاقتصادية، وأن الأجهزة المصرفية هي أحد المنظمات الرئيسية في أي دولة، وإذا فقدت هذا الدور فقد الاقتصاد أهم قوته.. ولكني في الواقع قررت عدم التعامل مع البنوك بعد أن أصابني اليأس.. إنه من الطبيعي أن تكون هناك هياكل مالية سليمة تحدد علاقة المال المقترض إلى علاقة المال العامل، ولابد أن تكون هذه العلاقة واضحة ومحددة، ولا يجور عنصر فيها على الآخر..

وفى كل بلدان العالم عندما يتعثر صاحب أي مشروع يعلن إفلاسه، ولا يدخل السجن إلا إذا سرق أو ارتكب جريمة.. للأسف هناك بنك كان من البنوك الرائدة في الاقتصاد المصري إلى أن تغيرت قيادته فانقلبت أحواله وأصبح لديه ثلاثة أنواع من العملاء: إما هارب، وإما في السجن، وإما عميل محترم صفى حساباته وترك التعامل مع البنك. والواقع إن هذه القيادة لم تفسد البنك فقط، بل أفسدت ٨٠٪ من مناخ الاستثمار أي أن ما ارتكبته يرتقي إلى مستوى الخيانة للوطن.. فسوء أداء هذه القيادة البنكية أدى إلى وضع نصف العملاء في السجن، وهروب النصف الآخر، ولذلك فقد أغلقت حسابي مع هذا البنك لأنني أرفض الهروب، ولا أريد دخول السجن.. لقد كانت هذه القيادة البنكية تعامل المستثمرين على أنهم نصابون.. كل الناس سيئون وهي نظرة قاصرة وغير واقعية.

• هل ترى ان وجود قيادة بنكية على هذا الشكل هي احد اسباب التعثر ؟

للإجابة عن سؤالك هذا سأضرب لك مثلاً بما حدث في اليابان، حيث واجهت في أواخر السبعينيات ظروفاً أصعب عشرات المرات من الظروف التي واجهناها، ولكن الجهاز المصرفي هناك تصرف بحكمة دون أن يحدث أي شوشرة حتى خرج المستثمرون والبنوك من عثرتهم.. ولكن ما حدث عندنا أن أسيء إلى صورة وسمعة رجال الأعمال، وبالتالي فسد مناخ الاستثمار، إضافة إلى تأثر بعض البنوك الحكومية الأخرى، وهو ما أدى إلى ظهور بنوك غير حكومية وبنوك أجنبية في مصر سحبت معظم العملاء المحترمين من رجال الأعمال والمستثمرين، وتعطلت الأموال في البنوك الحكومية وأصبحت بها فائض في السيولة وذلك بسبب ارتعاش أيادي المسئولين، وكل هذا تسبب في آثار ضارة على الاقتصاد.



• رجال البنوك يتهمون رجال الأعمال بأنهم توسعوا في الاقتراض واستخدموا القروض في غير الأهداف المقترضة من اجلها.. ما رايك في هذه الاتهامات ؟

بداية أقول أنه لا توجد خيانة من رجل إلا ومعه امرأة.. ولا يمكن لرجل أعمال أن يتصرف خطأ مع البنك إلا بوجود من يسهل له هذا الخطأ من داخل ذات البنك.. وأنا هنا لا أدافع عن رجال الأعمال، ولكن هناك الدراسة الائتمانية التي إذا تمت بالشكل الصحيح فلن تحدث أخطاء ولا مشاكل.

ومن أجل مصلحة البلاد أقول أن علينا أن نعقد صلحاً سريعاً بين الجهاز المصرفي والمتعالمين معه وعلى أسس جديدة بحيث لا يتحول مستثمر إلى النيابة.. فإذا تعثر مستثمر نقف بجانبه ونحاول أن نحل له مشكلته دون تسطيح الأمور، ودون تعميم ولابد أن تدرس كل حالة على حدة، مثلما حدث في حالة أحمد بهجت.. وأنا من أكثر المتفائلين بمعالجة هذه الحالة وسعدت جداً بها.. فحرام أن نهدر أموالنا وكفاءتنا تحت مذاهب الحقد والكراهية، وكأننا نريد أن نخرب بيوتنا بأيدينا.. وإلى جانب هذه المصالحة بين الجهاز المصرفي وقطاع الأعمال لابد وأن نغير مناخ الاستثمار، ونزيل التشوهات الموجودة في قوانينه.. فإذا كانت التنمية تقتفي أثر الاستقرار - كما سبق أن قلت - فإن الاستقرار التشريعي أهم من كل أنواع الاستقرار الأخرى.. ومن عجائب قانون الجمارك أن المتهرب من الجمارك بعد أن يتم ضبطه والإبلاغ عنه عليه أن يدفع ضعف قيمة الجمرك ويحصل "المُبلغ" عنه على نصف ما يدفعه... وقد خلق هذا النص القانوني مافيا في الجمارك هدفها العمل على زيادة أعداد المتهربين.. وهذه مأساة.





مجدي عيسى
رئيس
المجموعة المصرية للتنمية

- لابد من تشريع يحمي قيادات البنوك ومسئولي الائتمان
- اسأل وزير المالية.. من يردع مأمور الضرائب الجاهل او المنحرف؟
- تحرير الصرف المفاجئ اصاب الكثيرين بالتعثر
- قانون الضرائب الجديد نقلة حضارية.. ولكن

أحد أهم التحديات التي تواجهها المجموعة الاقتصادية في وزارة الدكتور أحمد نظيف.. هو مد جسور الثقة بين المستثمرين والحكومة.. فرجال الأعمال يطالبون أن تتحول القرارات والتصريحات إلى واقع على الأرض، وبدون ذلك فهم يعبرون عن ارتياحهم فقط دون الإسراف في التفاؤل، فقد كانت تجارب السنوات الخمس الماضية شديدة القسوة على رجال الأعمال الذين يرصدون تبايناً بين الواقع والتصريحات مما أفقدهم حماس متابعة ما تقوله الحكومة وتصرح به.

هذا الانطباع خرجت به بعد لقاء مجدي عيسى رئيس المجموعة المصرية للتنمية التي تملك عدداً من الشركات والنشاطات المختلفة، من بينها واحد من أكبر مصانع الأعلاف في المنطقة تبلغ طاقته الإنتاجية ٥٠٠ طن يومياً من العلف غير التقليدي للمواشي والدواجن والأرانب، إضافة إلى شركة مقاولات ومصانع للطحن والتخزين، وغيرها من الأنشطة الصناعية والتجارية.. وقد اختير مجدي عيسى نائباً لرئيس غرفة صناعة الحبوب.

وفي هذا الحوار اختار مجدي عيسى حديث المصارحة وعدم المجاملة أو إطلاق العبارات الرنانة والمنمقة..

• في البداية سألته.. في تقديرك.. لماذا حجم الصادرات المصرية مازال هزيلاً؟

رغم كل ما كتب وما قيل عن إزالة الكثير من معوقات الصادرات وفي مقدمتها الروتين المعشش في مناطق كثيرة جداً وداخل المكاتب المختصة بالتعامل مع الصادرات.. ورغم إزالة جزء كبير من التشوهات الجمركية بناءً على القرارات الأخيرة، إلا أن الصادرات المصرية لازالت تعاني وغير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

• ولماذا المنتج المصري غير قادر على المنافسة العالمية؟

هناك عدة أسباب يأتي في مقدمتها عدم وجود تكتلات صناعية ضخمة تستطيع توفير المعدات الحديثة اللازمة للتصنيع، والتي تؤدي إلى إنتاج منتج نهائي جيد ينافس المنتج المثيل له في الخارج، فما لدينا وحدات صناعية صغيرة معداتها إما قديمة، أو حديثة لكنها صغيرة وتكنولوجياتها مختلفة تماماً عن التكنولوجيا المطبقة عالمياً.. وبالتالي فإن المنتج النهائي مازال أقل جودة وأكثر تكلفة من المنتج المماثل له في الخارج.. ولذلك لابد أن نعمل جاهدين على إقامة تكتلات صناعية ضخمة، وأن ندعو البنوك القادرة مثل بنوك القطاع العام الأربعة، وبنك الاستثمار القومي، وبنك التنمية الصناعية، وبما لها من موارد مالية ضخمة.. ندعوها لتدخل شريكاً في الصناعات وخاصة الصناعات الاستراتيجية المهمة.

• هل تدخل شريكاً ممولاً؟

المهم أن تدخل سواء كشريك ممول، أو شريك فاعل في بعض الأحيان، حيث أن هناك صناعات يصعب على القطاع الخاص مهما كانت قوته أن يقيمها لأنها تحتاج لمصانع تتكلف مليارات عديدة لا يقدر عليها إلا البنوك، حيث من الممكن أن يكون لها ممثلون في مجلس الإدارة، أو مستشارون في هذه الصناعات وذلك حتى تكون لدينا صناعة قوية، ومنتج نهائي جيد نستطيع أن نصدره وينافس في الخارج.

• ولكن البنوك ليس لديها الخبرة في مثل هذه المجالات ؟

ليس ضروريا أن تمتلك البنوك هذه الخبرة.. فالمطلوب من البنوك أن تقدم التمويل اللازم لإقامة مثل هذه الصناعات، وعلى مستشاري وزارة الصناعة أن يتعاونوا مع البنوك من خلال توليفة معينة تتم بواسطتها مساهمة البنوك في إقامة المصانع الضخمة، بالإضافة إلى تعاون وزارة التكنولوجيا المزمع إنشاؤها.

• في إطار الحديث عن البنوك.. كيف تقيم علاقتها برجال الأعمال بعد التوتر الذي ساد هذه العلاقة في السنوات الماضية ؟

هي علاقة متشابكة ومعقدة جداً.. وحتى نكون منصفين لابد من الاعتراف بأن هناك جزءاً من الخطأ وقع فيه رجال الأعمال، وجزءاً آخر وقعت فيه البنوك، حيث أن بعضها لم يميز بين المتعثر الجاد الذي تعثر نتيجة ظروف خارجة عن إرادته، والآخر الذي تعثر نتيجة عدم وعي، وعدم دراسة.. وللأسف فإن البنوك نظرت إلى الجميع نظرة واحدة وبدون تفرقة بين هذا وذاك.. ولهذا فإن أجهزة الإعلام بدأت في الآونة الأخيرة تطالب بضرورة التمييز بين المتعثر الجاد الذي ينوي السداد لكنه تعثر لظروف قهرية، وبين المتعثر المتلاعب بأموال البنوك، حيث وضعها في مجال غير المجال الذي اتفق مع البنك عليه.. وإن كانت البنوك تتحمل جانباً كبيراً من مثل هذه التصرفات..

وهناك أيضاً خطأ سيادي من جانب الدولة، حيث أن تحرير سعر الصرف المفاجئ أدى إلى تعثر كثير من رجال الأعمال دون إرادتهم.. فقد تم تغيير سعر الصرف دون توفر الآليات اللازمة للسيطرة عليه وللتنفيذ بأقل أضرار ممكنة.. فرجال الأعمال كانت لديهم اعتمادات مفتوحة بالدولار لقطع غيار ومستلزمات إنتاج ومعدات رأسمالية وصناعية.. وكانوا مدينين للبنوك حسب سعر الصرف السابق الذي كان يتراوح ما بين أربعة جنيهات ونصف وخمسة جنيهات، وفجأة ارتفعت مديونياتهم نتيجة ارتفاع سعر الصرف، وبالتالي فقد تعثروا رغم أنفهم، لأن البنك لا يستطيع أن يتنازل عن الدولار، ولا أن يتحمل الخسائر عن رجال الأعمال الذين لا يستطيعون تحمل هذه الخسائر، حيث أن الدورة الصناعية لمشروعاتهم محدودة ومدروسة، ومعدل الربحية محسوب ولا يمكنه تغطية هذا العجز.. فتوقفوا عن السداد، وعند التوقف عن السداد لا تتوقف الفوائد، فحدث تراكم في الفوائد، وأصبحت مركبة تصل في بعض الأحيان إلى ما بين ٢٠٪ و٢٥٪، رغم أن الفوائد السنوية في واقع الأمر لا تتعدى ١٦ إلى ١٧٪ في أعلى درجاتها وهي النسبة التي بنى عليها رجل الأعمال دراسة الجدوى، واقترض من البنك على أساسها وأقام مصنعه، وبدأ في الإنتاج بدورة إنتاجية محددة وربحية معقولة تتناسب مع الدراسة التي وافق عليها البنك، ثم جاءت هذه الظروف وتعثر رغم أنفه.. وهنا كان على إدارة الائتمان بالبنك أن تتباحث مع رجال الأعمال حول إمكانية تعويمه، وعدم توقف المصنع عن الإنتاج، وكيفية تمويله.. أي أن البنوك كان عليها أن تحتضن المتعثرين الجادين، وتتعامل مع الآخرين بما يحفظ أموال المودعين التي هي أموال المصريين.

• ما هو الحل في ظل تكدس اموال المودعين في البنوك ؟

لقد تكدست هذه الأموال لأن البنوك الآن متحفظة في إعطاء الائتمان نتيجة ما حدث في الفترة السابقة، وحتى تستطيع البنوك أن تعطي الائتمان وتسير الأعمال المعطلة لرجال الأعمال الجادين فلابد أن يكون هناك تشريع يحمي قيادات البنوك ومسئولي الائتمان.. فإذا كانت هناك دراسة وضمانات وتعثر العميل، فليس ذنب البنك، وإذا كانت هناك دراسة جادة وعميل متلاعب وأخذ أموال البنوك وعمل بها في أغراض أخرى ثم ادعى أن البنك سبب تعثره وأقام دعاوى ضد البنك، فيجب أن تكون هناك جهة معينة تدافع عن البنك.. يجب أن يكون هناك جهة متخصصة يلجأ إليها البنك سواء من البنك المركزي أو من اتحاد البنوك، أو من أي جهة جديدة تنشأ.

• لكن البنك تقاعس في متابعة إجراءات التنفيذ ؟

علينا أن نكون منطقيين وندرك أن البنك يتعامل مع ٢٠ أو ٣٠ ألفًا من رجال الأعمال الكبار والصغار والمتوسطين، فإذا اقترض أحد العملاء مبلغ ٥٠ ألف جنيه لإنشاء مزرعة دجاج في الغربية، وآخر ليقيم مصنعاً صغيراً في سوهاج، فليس منوطاً بالبنك أن يقوم موظفوه بمتابعة هذه المزرعة أو ذلك المصنع كل شهر، فليس لديه هذا الجهاز الذي في استطاعته تنفيذ هذه المهمة بهذا الشكل الدوري المستمر.. من الممكن عمل هذه المراجعة كل ٦ شهور أو كل سنة.. وليس مطلوباً من البنك أن يأتي بخبراء من وزارة العدل أو أي وزارة أخرى.. فالبنك يفترض حسن النية من جانب العميل..

هذا بالإضافة إلى أن هناك إجراءً هامًا جداً لكنه لا يطبق في مصر حتى الآن.. وهو عدم توفر قاعدة بيانات يعود إليها البنك عندما يأتيه عميل للتعامل معه لأول مرة حتى يتعرف على أسلوب تعامله.. إن كانت له تعاملات سابقة مع أي بنك آخر.. وهل تعاملاته سليمة أم أن هناك مشكلة ما.. ونظراً لعدم توفر قاعدة البيانات هذه رغم أهميتها وضرورتها للمؤسسات المصرفية المختلفة حتى تساهم في عدم تعرض البنوك للابتزاز من رجال الأعمال المتلاعبين.. فمن الضروري أن تكون هناك هيئة أو جهة تحمي رجال البنوك بحيث تعطيهم حرية التصرف طالما أنه يعملون في إطار صحيح طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها في العرف المصرفي والبنك المركزي.. وبسبب عدم وجود هذه الجهة الحامية فقد خافوا وبالتالي انكمش الائتمان ووصلنا إلى ما نحن فيه الآن.

• ما رايك في قانون المنافسة ومنع الاحتكار ؟

حتى الآن لم يطبق.. ولم تظهر معالمه حتى نستطيع أن نحكم إن كان سيؤدي إلى منع الاحتكار أم لا.. إن لائحة القانون التنفيذية تحدد مرحلة معينة للوصول إلى الاحتكار، ولكن ما هو المعيار الذي سيتم عليه تحديد هذه المرحلة؟.. إن الأمور تحتاج إلى توضيح وقياسات جادة.

• كرجل اعمال.. ماذا تريد من الوزارة الحالية ؟

ببساطة شديدة أقول أنا لا أريد تصريحات.. كفانا تصريحات من الوزارات المختلفة لأنها متضاربة وغير قابلة للتنفيذ.. إننا نريد أداءً وزارياً متفاهماً ومتجانساً نراه على أرض الواقع، بلا تصريحات، وبلا مقدمات ويشعر به رجال الأعمال قبل غيرهم.. وأن تكون هناك تسهيلات بطريقة صحيحة وبلا بيروقراطية، حيث أن البيروقراطية مازالت موجودة بل وأكثر من ذي قبل.

• ما رايك في التعديلات الجمركية الأخيرة وقانون الضرائب الجديد ؟

لا شك أن قانون الضرائب في حد ذاته نقلة حضارية جيدة، لكن هناك بعض الأشياء الملحة والضرورية جداً اللازمة لتطبيق هذا القانون بالشكل الصحيح والفعال.. أولها وكما صرح السيد وزير المالية أنه بعد تخفيض الضرائب لن يكون هناك أي تساهل مع أي رجل أعمال يتهرب من الضرائب.. وإلى أن يثق رجل الأعمال في التقديرات وأنه لن يدفع أكثر مما عليه، فما هو المقابل في الاتجاه الآخر.. هل تم تغيير مأموري الضرائب معدومي الضمير بغيرهم من أصحاب الضمير والخبرة والفكر المستنير.. إن بعض مأموري الضرائب من أصحاب النفوس الضعيفة قد يجدونها فرصة في إرهاب رجال الأعمال بأنه في إمكانه أن يزج به في السجن.. وهل هناك الرادع لمثل هؤلاء، فمثلما نردع رجل الأعمال المخالف أو المتهرب، لابد أن يكون هناك ما يردع رجل الضرائب إذا ثبت فعلياً أنه أخل بشرف مهنته، أو تجاوز بسوء نية، أو أنه ليس فاهماً وعديم الخبرة بالمبادئ الأولية للضرائب، وبالتالي أخطأ في التقدير خطأ فاحشاً، يجب أن يعاقب هو ومراقبه ورئيسه..

• وهنا أسأل وزير المالية: ماذا فعلت حتى تحافظ على الطرفين بصورة عادلة ؟

أما بالنسبة للتعديلات الجمركية فلاشك أنها مفيدة جداً وخاصة بالنسبة للصناعات التصديرية.. لكن لكل إصلاح ولكل قوانين جديدة هناك ضحايا.. ولذلك علينا عند تطبيق إصلاحات التشوهات الجمركية أن نعمل على ألا تضر إلا بالحد الأدنى من الناس حتى لا يزيد التعثر ومشاكل الركود في السوق المصري.

• هل انت متفائل بما تم طرحه حتى الآن ؟

غير متفائل لأني لم أر أي شيء جديد حصل على أرض الواقع.. عمر الوزارة الجديدة قارب على ٥ شهور، ولم يحدث أي جديد في المناخ الاستثماري أو في مناخ السوق المصري بصفة عامة.



زحال الأقمار والمذنبات



محمد فاروق عبد المنعم
يمثل جيلاً جديداً
من رجال الأعمال في مصر

- بعض رجال الأعمال تصرفوا في اموال البنوك باعتبارها اموالهم الخاصة
- كثيرون لم يمتلكوا خبرة التعامل مع البنوك
- نسبة الفوائد حُددت منذ البداية.. فلماذا يشكو المقترضون
- البنوك شاركت في مشكلة التعثر ولم تطبق القواعد الصحيحة
- ننتظر ان تتحول تصريحات المسئولين إلى واقع
- اخطأت البنوك عندما اخذت تتهافت على إقراض العملاء لتحقيق مكاسب وقتية

جيل جديد من رجال الأعمال في مصر بدأ يحتل مكانًا بارزًا على خارطة الاستثمار.. إنه جيل الكومبيوتر والإنترنت وثورة الاتصالات والمعلوماتية.. يتميز بالجرأة، ويخضع خطواته للتحليل العلمي، يتحدث دائمًا عن مفردات عصر جديد، يعتمد على الحقائق والإحصائيات وآليات السوق وغيرها من المفاهيم الحديثة والعصرية.

من بين هؤلاء من يتسلح أيضًا بخبرة الآباء والأجداد، ويستفيد من مشوارهم وما حققوه من إنجازات.. تأتي السمعة الطيبة والانطباعات الحسنة في مقدمتها، وهو ما ينطبق على رجل الأعمال الشاب محمد فاروق عبد المنعم نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بمجموعة موبيكا والذي حمل راية الخبرة الكبيرة والشهرة الواسعة من والده رجل الأعمال الشهير فاروق عبد المنعم صاحب هذا الصرح الصناعي العملاق.

وقد يلمح القارئ وهو يستعرض فقرات هذا الحديث أنه ذو مذاق خاص ورؤية عصرية.

• في رايك.. لماذا تغيرت صورة رجل الأعمال.. واصبح الكثيرون يصورونه على انه هارب بأموال البنوك ؟

الذي أوصلنا لهذه المرحلة هو الخطأ الذي بدأ منذ فترة من جانب البنوك، حيث كانت تتهافت على إقراض العملاء لتحقيق مكاسب وقتية، وفى نفس الوقت كان بعض رجال الأعمال المتسرعين يحصلون على أموال بدون احتياج فعلي لها، ويتصرفون فيها على أنها أموالهم الخاصة طالما أنهم يدفعون عنها فوائد.. وهو ما أوقع الكثيرين منهم في مشاكل.. وقد حدث مثل هذا الخطأ في كثير من بلدان العالم وخاصة تلك التي تسعى للنمو اقتصاديًا، إضافة إلى أننا كنا تعودنا على النظام الاشتراكي، ولم يمتلك الكثيرون الخبرة الكافية في كيفية التعامل مع البنوك عند العمل في المشروعات، فهناك نسب متعارف عليها بالنسبة للقرض الذي يحصل عليه مقابل الاستثمارات التي يقوم بها.. فالعالم كله يعمل بمبدأ واحد لواحد، أو اثنين لواحد، لكن لا يمكن أن تكون سبعة لواحد.. ولكن هناك من اقترضوا قيمة المشروع بنسبة ١٠٠٪ ودون أن يساهموا بأي نسبة من أموالهم، ولذلك فإنهم عندما يتعثرون يفشلون في تجاوز هذا التعثر.



• هل ترى ان رجال الأعمال يتحملون وحدهم مسئولية التعثر ؟

والبنوك أيضًا مشاركة في المسئولية، حيث أنها لم تطبق القواعد الصحيحة والتي تحدد أسلوب التعامل والاقتراض، ولم تراقب عملية تنفيذ المشروعات التي تمولها.. فالمسئولية مشتركة بين البنوك ورجال الأعمال.

• رجال البنوك يتهمون رجال الأعمال بأنهم وجهوا القروض التي حصلوا عليها في غير الوجهة التي قدمت من اجلها.. ورجال الأعمال يؤكدون أن سبب تعثرهم هو الفوائد المبالغ فيها التي فرضتها البنوك، إضافة إلى الفوائد المركبة التي احتسبت عليهم عند التعثر.. في تقديرك من يتحمل مسئولية التعثر ؟

الواقع أن رجل الأعمال عندما اقترض كان يعلم نسبة الفوائد التي تحتسب عليه، ولا يصح أن يشكو بعد ذلك عندما يتعثر في السداد.. أما مسألة استخدام القروض في غير الأغراض التي قدمت من أجلها فهي مسئولية مشتركة بين الطرفين.. العميل والبنك الذي لم يتابع واكتفى بمنح التسهيلات وحصد الفوائد.

• ما هو الحل في رايك بعد ان حدث التعثر، وهرب بعض رجال الأعمال بأموال البنوك، وحدث انكماش في عملية الائتمان نتيجة ارتعاش ايدي رجال البنوك ؟

على البنوك أن تقوم بالدراسات الكاملة، وتقرض المشروعات الجادة السليمة، خاصة وأن هناك بعض المشروعات لابد أن تستكمل ومنها المشروعات السياحية على سبيل المثال، بالإضافة إلى أن هناك اتفاقيات جديدة مثل الكويز تتضمن مشروعات يجب تمويلها.

• هل انت مع اتفاقية الكويز ؟

الواقع أن هذه الاتفاقية يجب أن ننظر لها من وجهة نظر المنفعة الاقتصادية، خاصة وأن نسبة التصدير من مصر لأمريكا ضعيفة جدًا، ولابد أن نبحث عن مصلحتنا، فهذا ليس سوقًا خاصة بنا، فإذا عرض علينا التوسع في هذا السوق فيجب أن نوافق طالما أن هذا الاتفاق سيمنح مصر فرصة للمنافسة في هذا السوق وسيقوي من اقتصادها.. إن الشعوب الآن تقوي نفسها بالاقتصاد وهو الأمل الوحيد المتاح.. فهل أرفضه.. إنه إضافة للاقتصاد المصري وسيفتح

أمامه أسواقًا عالمية جديدة.. من هذا المنظور فأنا أرى أن اتفاقية الكويز تمثل إضافة أسواق جديدة للمنتج المصري.

• ما هي المشاكل التي تواجه الاستثمار الصناعي الذي تعملون في إطاره ؟

من أبرز المشاكل التي كنا نواجهها القيود الجمركية المفروضة على الخامات الأولية.. وقد أزيل الكثير من هذه المشاكل بعد القرارات الجمركية الأخيرة. وبالنسبة لمجال الأثاث فلماذا تفرض ٤٠٪ جمارك خاصة وأن مصر ليس لديها خشب، كما أن ما قمت بتصديره منذ عامين لم أسترد الـ Draw Back عليها.. لذلك لابد من تخفيض الجمارك حتى أتمكن من التصدير بسهولة.

• التعديلات الأخيرة في قانون الجمارك إلى اي مدى استفدتم منها ؟

لا شك أننا استفدنا حيث أن ضريبة الخدمات التي تم إلغاؤها كانت تمثل لنا عائقًا لأننا عند التصدير لم نكن نسترد هذه الضريبة.

• في تقديرك.. هل تساهم القرارات الاقتصادية الأخيرة في الوصول بالاستثمار في مصر إلى المكانة التي يستحقها ؟

لقد وعدت الوزارة الجديدة بإعداد رؤية مستقبلية لمدة عشر سنوات، وهذه الرؤية مهمة جداً تفيد المستثمر في أي مجال في التعرف على سياسة الدولة في السنوات العشر القادمة تجاه المجال الذي قررت الاستثمار فيه.. أي أن يعرف المستثمرون نوعيات الاستثمارات المطلوبة في الفترة القادمة بحيث تقام المصانع على نوعية هذه الاستثمارات.. أي لابد من وضع رؤية مستقبلية للسياسة العامة للبلد لمدة عشر سنوات، سواء بالنسبة للضرائب والجمارك ولمختلف القوانين والصناعات المطلوبة.. لابد أن يكون هناك استقرار للقوانين، ونعمل على استراتيجيات معروفة، وليس على قرارات عشوائية تصدر من وقت لآخر.

ويواصل فاروق حديثه قائلاً: إن ما يطمئن في قرارات الحكومة الجديدة هو ذلك التناغم الذي تشهده تصريحات المجموعة الاقتصادية التي أعطت انطباعًا أن الجميع يعملون في إطار سياسة واحدة تهدف إلى تنمية الموارد، وإعادة الثقة، ودفع الاستثمارات، وتخفيف الأعباء، وإيجاد مناخ جيد للاستثمارات التي ستساهم بدورها في إيجاد فرص عمل جديدة وتحد من مشكلة البطالة والركود.. المهم الآن أن تتحول هذه التصريحات والنوايا الطيبة والقرارات وغيرها إلى واقع على الأرض، وأن يتلمس عناصر المجتمع من

رجال أعمال ومواطنين عاديين أن واقعًا جديدًا قد أصبح سائدًا وهو ما سينعكس بالخير على الوطن.. إننا نترقب أن تحقق هذه السياسات أهدافها ونتمنى التوفيق للحكومة الجديدة.. والله الموفق..

• في تقديرك.. ما هو تأثير اتفاقية الجات على السوق المصري خاصة التصنيع والتصدير؟

لابد أن نمتلك القدرة على الصمود في ظل المنافسة العالمية.. فإذا كنت أطالب الحكومة بنظرة مستقبلية لعشر سنوات قادمة، فلابد أن أقدم لها صناعة ثابتة ليست معتمدة على حماية معينة.. صناعة قادرة على التصدير ومبنية على التنافسية والتصدير إلى أي مكان في العالم.

وفى هذا الإطار قمنا بعمل تزاوج بين بعض الخامات مثل الصاج مع الخشب وبمستوى رفيع.. وقد بدأنا منذ ٢٥ سنة كأول شركة في مصر تبيع الأثاث بالفكر (المفكك) والذي يتم تجميعه عند العميل، وكان هذا الأسلوب يمثل ثورة في صناعة الأثاث في مصر حتى وصلنا إلى تصنيع احتياجات المباني من الداخل إلى وصلنا إلى مرحلة استلام المبنى على الخرسانة وتسليمه على المفتاح.. وهذا التطور أتاح لنا أن ندخل في منافسة مع الشركات الأجنبية، وكثيرًا ما حُسمت هذه المنافسة لصالحنا ليس فقط في مصر، ولكن في العديد من الدول العربية الشقيقة.. حيث نفذنا العديد من الأعمال في ليبيا والإمارات وكذلك في الكويت والسعودية، وقد افتتحت شركتنا مكتبًا إقليميًا في دبي من أجل تلبية احتياجات المنطقة العربية خاصة دول الخليج.. ما أريد أن أقوله أنه لابد من تطوير الأداء باستمرار واكتشاف مجالات جديدة للتميز والمنافسة.

وقبل أن أختتم اللقاء مع رجل الأعمال الشاب محمد فاروق عبد المنعم طلبت منه أن يوجه كلمة لزملائه من رجال الأعمال فقال:

لابد أن يعي الجميع أن التصدير هو مستقبلنا.. هو الأمل الذي يجب علينا أن نسعى لتطويره، وأن نعتمد في رؤيتنا للتصدير على الارتفاع بمستوى التصميم والإبداع والابتكار وليس على السعر وحده.. فلابد أن نقدم منتجًا مختلفًا ومتطورًا حتى نخترق به الأسواق العالمية ونتميز على غيرنا وأن نراهن على الجودة.

• قلت.. وماذا تقول لرجال البنوك ؟

أعود فأطالبهم من جديد باختيار عملائهم من رجال الأعمال الجادين ذوي السمعة الطيبة، وأن يدققوا في فحص ودراسة ما يقدم لهم من دراسات اقتصادية للمشروعات التي يمولونها، ومتابعة العملاء، والتأكد من أن القروض والتسهيلات التي تم تقديمها للعملاء تستخدم في ذات المشروعات المخصصة لها تلك التسهيلات، كذلك أطالب رجال البنوك بالجرأة في تقديم التسهيلات ولكن للعملاء الجادين.

في نهاية حواري مع رجل الأعمال محمد فاروق عبد المنعم الذي حمل الراية من والده الذي يعد واحداً من الكبار بين رجال الأعمال المصريين فاروق عبد المنعم.. قلت ترى ماذا استفدت من والدك.. من شهرته وسمعته.. ابتسم قائلاً:

لقد استفدت الكثير.. الكثير جداً.. فإن والدي يملك خبرة كبيرة لسنوات طويلة في مجال الصناعة، خاصة صناعة الأثاث المكتبي، كما استفدت أيضاً من سمعته الطيبة التي انعكست على منتجاتنا، لقد تربينا على مبادئ وقيم ثابتة تعتمد على الجميع سواء العملاء أو البنوك أو غيرها.. كل ذلك أضاف لي الكثير من عناصر النجاح الذي يتواصل جيلاً بعد آخر.





احمد قوره

امين عام اتحاد البنوك

- هناك بنوك لعبت دوراً في ازمة تعثر عملائها
- بعض العملاء يتعامل بطريقة.. "اعلى ما في خيلك اركبه"
- نعم بعض البنوك تبالغ في طلب الضمانات
- البنوك ليست طرفًا في زيادة سعر الصرف
- لا يوجد عميل تعثر وهو لا يستحق ذلك
- معظم العملاء لديهم الكثير ولا يظهرون إلا القليل



كثيرة هي الأوجاع التي يشعر بها رجال الأعمال من خلال تعاملاتهم مع البنوك.. حملتها جميعاً ورحت أضعها بين يدي واحد من أصحاب الخبرة الطويلة في الجهاز المصرفي، وأحد المشهود لهم بالكفاءة والشفافية خلال مسيرته في هذا العمل الحساس على مدى سنوات طويلة.. والذي يشغل مواقع رفيعة في الجهاز المصرفي المصري باعتباره أمين عام اتحاد البنوك ورئيس مجلس إدارة أحد البنوك الكبرى.. البنك الوطني المصري.

حملت أوراقي وأسئلتي والتقيت بالأستاذ أحمد قوره.. للحق.. كان الرجل واسع الصدر في استقبال الأسئلة التي نقلت في معظمها نبض رجال أعمال يشكون مر الشكوى من رجال البنوك.. أجاب أحمد قوره على كل أسئلتي واحتفظ بهدوئه وبشاشته حتى نهاية هذا الحوار.

في البداية قلت:

• لماذا يشعر رجال الأعمال والمستثمرون ان قيادات البنوك لا يحملون قلوبا رحيمة، وان القسوة هي السمة الغالبة على علاقتهم بهم ؟

صمت قليلاً ثم قال: إن العلاقة بين البنوك وعملائها علاقة عضوية نحرص أن تكون علاقات صحية تحكمها الشفافية ومصالح الطرفين.. لكن بعض رجال الأعمال متسرب إليه هذا الشعور الذي تسميه قسوة نتيجة عدم وفائه بالتزاماته لسبب أو لآخر.. وكثيراً ما ينسى رجال الأعمال أو يتناسون أن البنوك التي تمنح لهم القروض والتسهيلات عليها واجب هام، هو الحفاظ على أموال عملاء آخرين، هم المودعون، وليس من المعقول أن نفرط في هذه الأمانة.. وأود أن أوضح لك أنه في الوقت الذي يتهمنا البعض بالقسوة فإن هناك عملاء آخرين يتمتعون بالتسهيلات والخدمات التي تقدمها البنوك ويسددون التزاماتهم بعد أن يحققوا أهدافهم دون أدنى مشاكل أو شكوى وفى إطار الشراكة بين الطرفين.. المسألة إذن نسبية.

• قلت.. لكن البنوك تقرض فوائد رهيبة وغير مسبوقة.. فهل من المعقول ان تصل نسبة الفائدة إلى ٢٤٪ ؟

أولاً.. هذا الرقم غير دقيق، فالفوائد تبلغ حوالي ١٤٪، وأحياناً يقوم البنك بتخفيض هذه النسبة من ١٤٪ إلى ١٣٪ وأحياناً ١٢,٥٪ إذا كان العميل من كبار رجال الأعمال ولديه اعتمادات وخطابات ضمان وكمبيالات وتحصيلات،



وهذه النسبة يضاف إليها العمولة والدمغة النسبية ومصاريف كشف الحساب.. وهذه الإضافات تمثل تكلفة وليس سعر فائدة.

• قلت: من اين إذن تأتي اسعار الفوائد التي يئن منها العملاء ؟

يقول أحمد قوره.. صدقني الذين يشكون من ارتفاع أسعار الفائدة يتجاهلون مجموعة من الحقائق.. سأطرحها عليك واحكم أنت.. إن البنك المركزي يحصل على ١٤٪ كنسبة احتياطى يحتفظ بها لديه بدون عائد.. وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة المقرض بنسبة (١,٧٪) تضاف إلى متوسط تكلفة الودائع اضافة الى المصروفات الإدارية (١٪).. وبذلك يصل الإجمالي إلى (١٤ - ١٥٪).. أما نسبة الـ ٢٤٪ التي يتحدثون عنها فهي نتيجة تراكم الفوائد المركبة التي تضاف على المديونية نتيجة توقف العميل عن التسديد، ومع زيادة عدد سنوات هذا التوقف تتضاعف خلاله الأرقام وتصل إلى النسبة التي ذكرتها وربما أكثر..

وبالنسبة للفائدة المركبة فهي تحسب على الرصيد.. بمعنى أن العميل إذا دفع الفوائد أولاً بأول، فلن يطلب منه أن يدفع فائدة على الفائدة.. لأن الفائدة المركبة تحسب على الفائدة غير المسددة والتي تتراكم نتيجة عدم التسديد فالفائدة سنوية.. أي أنك لو اقترضت مليون جنيه وسددت الديون بعد شهر ستحسب الفائدة عن شهر واحد وليس عن السنة.. ولو أنك سددت الفوائد كل شهر ولا تسدد أصل الدين.. فلن تحسب فائدة على الفائدة.. إنها أمور واضحة يعرفها المقترض جيداً قبل أن تخطو قدماه إلى البنك.. هناك قواعد عامة تطبق على جميع العملاء دون تمييز.

• وهنا اقاطع احمد قورة.. هناك كثير من رجال الأعمال تعثروا نتيجة ظروف خارجة عن إرادتهم من بينها المناخ الاقتصادي غير المواتي ، مما ادى إلى تعثر الكثيرين عن سداد مديونياتهم.. رغم ذلك فالبنوك لا ترحم ولا تتنازل عن جانب من الفوائد المركبة والمجحفة التي فرضتها وتلجأ إلى إجراءات بوليسية ؟

يرد أمين عام اتحاد البنوك قائلاً: نحن رجال بنوك ولسنا رجال سياسة.. نتعامل فقط مع الأرقام.. والمديونيات التي تسجل في خانة العملاء، هي في الواقع حقوق لعملاء آخرين.. هم المودعون.

إن المشكلة تتمثل في العملاء ذاتهم.. وعلينا أن نثق تمامًا أنه لا يوجد عميل تعثر إلا ويستحق التعثر.. ولا يوجد عميل ناجح إلا ويستحق أن يكون ناجحًا.. هذه هي القاعدة العامة.. فالعميل قد تكون دراساته غير جيدة، وقد يكون له أغراض أخرى، فقد يستخدم جزءًا من التسهيلات في أغراض غير الممنوحة لها، كما أنه قد يتوسع في نشاطه بشكل أكثر مما ينبغي إلى أن يفقد السيطرة عليه، بالإضافة لافتقاد الإدارة الجيدة على المستوى العلمي لدى الكثير من رجال الأعمال خاصة بعد أن يتوسعوا في أنشطتهم، وهناك فرق بين الإدارة والملكية.. فحينما تصل المشروعات سواء كانت تجارية أو زراعية أو صناعية أو عقارية عند حد معين، يجب أن تكون لديها إدارة محترفة.. وعدم توفر هذه الإدارة يؤدي إلى نتائج وخيمة.

• يواصل قوره قائلا:

الواقع أن معظم العملاء لديهم الكثير لكنهم لا يظهرون إلا القليل.. ففي بداية التعامل يظهر العميل بصورة وردية جداً، وعند نهاية التعامل الصورة تكون قاتمة.. وبعض العملاء المتعثرين حسن النية وجاد، ويريد أن يسدد ما عليه ويطلب المشورة في كيفية السداد، وبالفعل فإنه يسدد في خلال مدة قصيرة.. وهناك عميل يظهر أنه يريد أن يسدد ولكن في قرارة نفسه العكس.. وهناك نوع ثالث يؤكد من البداية أنه لن يسدد وكأنه يقول "أعلى ما في خيلك أركبه".. ارفع عليّ قضية.

والواقع أننا لا نلجأ إلى الإجراءات القانونية إلا عند الضرورة.. فالأسلوب الودي هو الأصل في التعامل، وهذا الأسلوب الودي يعتمد على أننا إما أن نمنح العميل أجلاً، أو نتنازل عن جزء من الفوائد، وأحياناً نتنازل عن الفوائد كلها، وقد نتنازل عن جزء من الأصل.. فماذا نفعل أكثر من ذلك ؟!

• قلت: اعود فأقول إنكم تطالبون العملاء بتسديد ديونهم بالدولار الذي وصل سعره إلى سبعة جنيهات في الوقت الذي كان سعر الدولار عند الاقتراض يزيد قليلاً على الثلاثة جنيهات.. هل هذا معقول ؟

ابتسم أحمد قوره من جديد وقال بهدوء: أريدك أن تعلم أن البنوك لا ذنب لها في هذا الأمر، فالبنك ليس له موارده الخاصة التي يبيعها.. إنما هو مجرد

وسيط.. إضافة إلى أن سعر الدولار لم يرتفع كل هذا الارتفاع في يوم وليلة.. إن الارتفاع جاء بشكل تدريجي، وهناك رجال أعمال يجيدون التقدير حيث قاموا بتسديد المديونيات عند بداية الارتفاع بالدولار، أما العميل الطماع أو قليل الخبرة فكان يعتمد على تصريحات وأقوال مرسلة نشرت في الصحف.

• قلت.. لكن رئيس الحكومة في ذلك الوقت قال في اكثر من تصريح إن "الدولارات في البنوك زي الرز".. وهو ما اعطى انطباعا لدى رجال الأعمال بأن الدولارات متوفرة بالفعل ؟

أجاب: حينما جاءنا رجال الأعمال قلنا لهم كونوا واقعيين ولا تسيروا وراء الوعود.. الوردية.. دبروا مواردكم اليوم فوراً.

والواقع أن هذه المشكلة كان في الإمكان حلها بالاعتماد على أسلوب كانت البنوك تتبعه في فترة من الفترات، حيث كان العميل يأتي ويفتح اعتماداً بمليون دولار.. ويطلب سلفة ليشتري بها المليون دولار.. فيقوم البنك بتسليفه، فيكون بذلك قد ثبت السعر.. وحدد تكلفة بيع السلعة.. إلا أن البنك المركزى اصدر تعليمات بحظر التعامل بهذا الأسلوب ظنا منه أن هذا يشجع على احتفاظ الناس بالدولار، مما يؤدي إلى الدولرة وإلى زيادة الطلب على الدولار وبالتالي إلى زيادة السعر.. كانت هذه وجهة نظره.. قد يكون محقًا فيها وقد يكون العكس.

وبشكل عام أعود وأؤكد أن زيادة سعر الصرف ونتائجه السيئة التي أرهقت رجال الأعمال ليس للبنوك دور فيها إطلاقًا.. فالبنك مجرد وسيط.. والتعثر له أسباب مختلفة منها سياسة الدولة الاقتصادية، والمناخ العام بالإضافة إلى أن زيادة تكاليف التمويل قد أدت إلى تعثر بعض العملاء..

ولكني في نفس الوقت لا أنكر أن بعض البنوك لعبت دوراً في هذا التعثر.. فعندما كان العميل يطلب تمويلاً قيمته مليون جنيه، ولأن البنك لديه فائض سيولة كان يقترح على العميل حصوله على مبلغ أكبر والتوسع في مشروعه.. هذا جانب، أما الجانب الآخر فإن بعض البنوك لا تقوم بالدراسة الحقيقية المتأنية ومتابعة العميل في استخدام التسهيلات في الغرض الممنوحة من أجله، والتسديدات والبرنامج.. وكل هذه الأمور من أخطاء البنوك لأنها كانت متساهلة أكثر مما ينبغي.. ولكن التساهل له حدود.. وإلا اعتبر نوعًا من التسيب.




• قلت: إننا بهذا الشكل نعمل وكأننا في جزر منعزلة.. البنوك وحدها، والاقتصاد وحده.. إن لدى البنك المركزي احتياطي كبير.. فلماذا لا يضخ جزءا منه حتى يساعد رجال الأعمال المتعثرين نتيجة اخطاء ليسوا مسئولين عنها وإنما نتيجة سوء وتخبط القرارات الاقتصادية ؟

يجيب قائلا:

هناك فرق بين العملة الأجنبية التي في حوزة البنوك، والعملة الأجنبية التي في حوزة البنك المركزي.. العملة الأجنبية التي في حوزة البنوك ملك العملاء، وليست ملكاً للبنك ولا يجوز التصرف فيها.. فلا أستطيع أن أعطي ودائع عميل لعميل آخر..

أما العملة الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي فهي احتياطي استراتيجي للدولة.. الدولة هي صاحبة القرار في التصرف فيه، وقد حدث في أواخر التسعينيات عندما رحلت حكومة الدكتور عاطف صدقي أن كان في خزانة الدولة ما بين ٢٢ إلى ٢٤ مليار دولار، وقامت الوزارة التالية بالتصرف في جزء من هذا الاحتياطي لإحداث التوازن في السوق، إلا أن هذا التوازن تم بصورة لم تكن هي المطلوبة، فأدت إلى نتائج غير مرغوبة.. حيث انخفض حجم الاحتياطي الاستراتيجي من ٢٤ إلى ١٤ مليار دولار.. إذن ضاع على الدولة ١٠ مليارات دولار، كان القصد منها تدبير الدولار للعملاء في الاستيراد لإيجاد التوازن، ولكن لم يحدث ذلك.. لأن المرض عضال.. هذا المرض هو أن حجم استيرادنا أضعاف حجم تصديرنا.. وهذه هي العقدة.. فحتى لو تم ضخ الـ ١٤ مليار الباقية فلن تحل المشكلة..

فالعلاج الواجب هو زيادة الصادرات لتغطي الواردات، أو ضغط الواردات للتناسب مع الصادرات.. أي كان لابد من تخفيض الفجوة ما بين الاستيراد والتصدير، وهو ما لم يحدث وتسبب في زيادة سعر الصرف.. وسوف تستمر هذه المشكلة قائمة ما لم تعالج من جذورها.. وهذا العلاج ليس عن طريق اتحاد البنوك أو البنك المركزي، إنما عن طريق الدولة بتغيير النظام الاقتصادي الذي يحكمنا..



نظام الدولة يجب أن يقوم على تدعيم الصادرات، فحصيلة التصدير لم تأت بما ينبغي، بل بالعكس هناك نزيف لأن العلاج ليس شافيًا.. وإذا استخدمنا الاحتياطي النقدي في تنفيذ طلبات رجال الأعمال فسيزداد الأمر سوءًا، لأن هذا الاحتياطي يجب أن يكون لمواجهة أزمات الدولة عند الاحتياج إلى سلاح أو في استيراد سلع استراتيجية كالقمح على سبيل المثال.. أي أن هذا احتياطي استراتيجي لا يستخدم في تلبية احتياجات المستوردين. ومن هنا أعود وأؤكد أن البنوك ليست طرفًا في زيادة سعر الصرف، وبالتالي زيادة مديونية العملاء وتعثر بعضهم، وإن كنت أؤكد أن هذا التعثر لم يحدث إلا للعملاء الذين لا يجيدون فن التقدير ودراسة الأمور وتحديد احتياجاتهم ورؤياهم الصحيحة للمستقبل..

• سألته.. وماذا بشأن ارتعاش ايدي قيادات البنوك والمبالغة في الضمانات والتعقيدات في الائتمان ؟

أجاب.. إن الإجراءات الشرطية والصارمة تجاه البنوك أدت إلى هذا الارتعاش الذي يصيب البعض.. فالنظام القانوني يحاسب البنك أولاً.. فعندما يبلغ البنك نيابة الأموال العامة بهرب أحد العملاء بأموال البنك فإنها تطلب الموظفين المسئولين وتقوم بحبسهم.. أما العميل الذي أخذ أموال البنك ولم يردها فتتم محاسبته بعد ذلك.. وهكذا يقع الجزاء في البداية على مسئولي البنوك.

• قلت.. كخبير مصرفي كيف نعيد الثقة إلى رجال البنوك ؟

يجيب.. أساسًا مطلوب تقوية النظام من أجل حماية البنك حيث لا توجد لدينا حماية للنظام المصرفي.. وقضايا أموال البنوك يجب أن يبت فيها فوراً.. فماذا فعلنا مع العملاء الذين هربوا بأموال البنوك.. هل عادت هذه الأموال؟ مطلوب حصول البنك على حق المطالبة بمنع العميل الذي لا يسدد ما عليه من السفر.. إن البيروقراطية وطول الإجراءات تحول دون انطلاقنا.. إننا نعمل في أسوأ مناخ مصرفي في العالم.. لقد طالبنا بنظام تجميع المخاطر.. فاليوم يستطيع أي فرد أن يحصل على أموال من ١٠ بنوك عن طريق نظام الفيزا كارد بلا قيود وبلا رقيب.. وذلك لأننا أخذنا من الدول الأوروبية القشور..

فهناك إذا حصل أي فرد على بطاقة يبلغ الجهاز المصرفي كله، فإذا تعثر يعلم الجميع ذلك وتسحب منه البطاقة فلا يشتري ولا يسافر.. ولكن عندنا البنوك في موقف لا تحسد عليه.. إنها تعطي الأموال وليس هناك ما يضمن رجوعها.

• سألته.. ولذلك تبالغون في طلب الضمانات ؟

يقول.. نعم هناك من يضطر في المبالغة في طلب الضمانات، خاصة وأن الضمانات التي كانت موجودة أصبحت لا وجود لها، فالعقارات أخرجها البنك المركزي من الضمان، والأوراق التجارية ترد، وليس هناك أي بيانات ولا سجل عيني ولا أي شيء.. فما هي الضمانات القوية التي تتيح للبنك أن يحصل على حقه.

• قلت.. وهل هذا يجعل البنك ان يطلب ضمانًا بمبلغ خمسة ملايين جنيه من عميل يطلب قرضاً بمليون واحد ؟ ولماذا لا تقوم مكاتب متخصصة بعملية التقييم ؟

أجاب.. إن العميل دائمًا يتجاوز في تقييم قيمة الضمان.. هناك مكاتب كثيرة متعددة.. ولدى البنك عدة مكاتب استشارية، ولكن تتضارب تقديراتهم ولذلك فعند تقييم عقار نرسل لـ ٣ أو ٤ مكاتب ثم نأخذ متوسطهم جميعاً، وذلك لعدم وجود دليل لا في الحكومة ولا في الشهر العقاري ولا في أي جهة.. أي ليس هناك مرشد ترجع إليه.. والعميل أصبح له ميزانية حقيقية وميزانية ضرائب وميزانية بنوك.. فهل هذا منطق!!.. والواقع أن النظام العام لا يساعد.. وأصبح البنك مضطرًا ألا يعطي قروضاً إلا إذا كان ضامنا سدادها.. وبالنسبة للتقييم العقاري أصبح هناك لغط كبير، وفى قضية لأحد البنوك تم القبض على الاستشاريين لأنهم قيموا العقارات بأكثر مما ينبغي..

إن البنوك ترحب بالتعامل مع العميل الشريف والأمين والجاد.. وليس صحيحًا أنها تتعامل مع العملاء على أنهم لصوص.

• سألت امين عام اتحاد البنوك عن الدور الذي يقوم به البنك المركزي في مسألة التسويات ؟

فقال.. البنك المركزي لا يتدخل في التسويات ولا يصدر أي تعليمات بشأن إعداد التسوية وأسلوبها وطريقتها، لأنها تختلف من بنك لآخر ومن عميل لآخر.. فقد يكون هناك عميلان

يعملان في نفس النشاط، ويحصلان على نفس التسهيلات، إنما ظروف أحدهما أفضل، وإمكانياته أكبر فلماذا أتنازل له.. فإذا كان العميل قادراً على الوفاء بما عليه فلابد أن يحصل البنك على حقوقه.

• عدت لأسأله.. هل هناك نظم عامة تحكم عملية التسويات والعلاقة بين العملاء والبنوك.. على سبيل المثال إذا كان العميل لديه نفس الأصول ومقترض من اكثر من بنك وتسعى هذه البنوك للحصول على حقوقها.. إلا ان هناك بنكاً يتفاهم وآخر يتعنت ؟

يقول قوره.. سياسة البنوك.. ربما تختلف من بنك آخر.. والبنك المركزي من حقه أن يتدخل لو بعث له العميل بشكوى وقال أن البنك الفلاني مغرض في كذا وكذا.. فالأصل والمنطق أن البنك المركزي لا يتدخل.. حيث يخشى البنك المركزي من التدخل بين البنوك والأفراد.

• ولكن البنك المركزي تدخل بشكل مباشر في تسوية مديونية احمد بهجت ؟

هذه التسوية قد تكون لها ظروفها.

• سؤال.. هل هناك إحصاء بعدد المتعثرين عموماً ؟

إجابة.. لا .. لا يوجد هذا الإحصاء.. وأود هنا أن أضيف أن البنوك لا تلجأ للإجراءات القانونية إلا للضغط على العميل.. وعندما يأتي ويبدي استعداده للتسوية فإننا في كثير من التسويات إن لم يكن أغلبها نتنازل عن جزء كبير جداً من الفوائد.

في ختام هذا الحوار.. أسأل الخبير المصرفي الكبير وأمين عام اتحاد البنوك عن تقييمه للجهاز المصرفي في مصر فيقول:

إن المنافسة ستصبح هي طبيعة المرحلة القادمة.. ليست منافسة بين البنوك على العائد، بل ستكون منافسة في تطور الخدمات وهي المعيار الذي سيعتمد عليه البنك في جذب مزيد من عملائه، فالعميل يمكنه الآن أن يفتح الحساب أو يغلقه ويصرف الأموال ويودعها دون أن ينتقل من بيته وبواسطة التليفون المحمول أو الإنترنت.. وقد بدأت عملية التحديث فعلاً والمستفيد الأول من ذلك هو العميل.. وهذا التطور يستلزم بالقطع إعداد القيادات العليا القادرة على المنافسة وخلق صف ثاني على مستوى الفرع والإدارات العليا، وتأهيل الوجوه الصاعدة.. أستطيع أن أقول أن الجهاز المصرفي المصري يستعد للمرحلة الجديدة للمنافسة العالمية والمحلية مع المتنافسين.. القادمين للعمل في السوق المصرفي وعلى كافة المستويات.

رجال الأعمال والحكومة



د. مهندس

احمد شيحة

رجل تعددت خبراته ومواقعه

- الحكومة الحالية تحاول عقد مصالحة بين جميع الأطراف
- نعم حدث تواطؤ بين البعض من رجال الأعمال والبنوك
- ادعو لمؤتمر عام لحل مشاكل الاستثمار ووضع استراتيجية ثابتة
- مشكلات الاستثمار المتراكمة لا تحلها التصريحات الوردية
- الإجراءات البوليسية العنيفة وراء هروب بعض رجال الأعمال



لم تشغله شركاته الأربع التي يتولى رئاستها عن المشاركة في العمل العام، وفى مواقع رفيعة وتنظيمات هامة.. هكذا وجد الدكتور مهندس أحمد شيحة متعة خاصة في أن يمارس الانشغال والاشتغال بتولي مسئولية شركته الأم "مصر للتجارة" لتتبوأ مكانة متميزة بين شركات قطاع الأعمال الخاص.. وظل لسنوات طويلة عضواً في اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني التي تضم أسماء لها وزنها السياسي والاقتصادي في مصر.. كما شارك بإيجابية وعلى مدى تسع سنوات في تطبيق سياسة الخصخصة من خلال عضويته لمجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية، وقد أهلته خبراته العديدة لتولي رئاسة جمعية تكنولوجيا التسويق، وعضوية جمعية الصداقة المصرية الكويتية، وغيرها من المواقع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهامة..

وفى هذا اللقاء يطرح الدكتور مهندس أحمد شيحة كثيراً من الأفكار التي تستحق التأمل والتحليل..

• بصراحة هل تشعر ان صورة رجل الأعمال قد تغيرت ؟

رجل الأعمال في حد ذاته لم يتغير، ولكن هناك ظروفاً محلية وعالمية حدثت في الخمس سنوات الأخيرة أدت إلى اهتزاز صورته.. فالعالم مر بفترة كساد انسحبت علينا بشكل قوي ومؤثر، لأننا مرتبطون بالعالم كله اقتصادياً وسياسياً، كما أن الأداء الحكومي في هذه السنوات الخمس كان ضعيفاً وهزيلاً.. افتقدت الحكومة الرؤية الاقتصادية الواضحة، وأهملت مستقبل القطاع الخاص، وعندما تنعدم الرؤية يحدث انحسار وتراجع في كل شيء.. لقد حدثت عدة مشكلات نتيجة قوانين متضاربة، وأسلوب تطبيقها، واضطراب في ترجمة معانيها والتعرف على ما بين سطورها، وأصبح أي موظف صغير يتعامل مع رجل الأعمال بفكره وترجمته هو للقانون.

لكل هذا وغيره تغيرت صورة رجل الأعمال، لكن هو لم يتغير وظل فكره وتوجهه وإيمانه وانتمائه ثابتاً.. إن ما أدى إلى تغيير صورته عوامل خارجة عن إرادته.

• إذن بماذا تفسر هروب بعض رجال الأعمال بأموال البنوك ؟

لأن الإجراءات البوليسية كانت عنيفة جداً.. حبس وتنكيل وبهدلة.. كان يتم الحبس بناءً على التفسير بسوء النية إلى أن يثبت العكس.. يسجن لمدة عام أو عامين ثم يثبت أنه بريء..

• في تقديرك.. من يتحمل مسئولية التعثر الذي حدث لكثير من رجال الأعمال ؟

لا أنكر أن هناك تجاوزات حصلت من بعض رجال الأعمال، ففي وقت من الأوقات كانت البنوك سخية في منح التسهيلات والقروض لمشروعات غير مدروسة دراسة دقيقة، حيث لم تكن الدراسات الاقتصادية تتم على مستوى عال ولا تعطي نتائج حقيقية.. كلها نتائج زائفة.. وكان رجل الأعمال يعمل الدراسة الاقتصادية على أساس أنها مجرد ورقة من بين الأوراق المطلوبة للحصول على القرض.

• أليس من المفروض ان يدقق البنك على هذه الدراسات ؟

البنك لم يكن يقوم بعملية التدقيق الكافية، ربما لعدم وجود الجهاز القادر على القيام بهذه الدراسات، كما أن البنك كان كل همه تشغيل أمواله، وكان بعض رجال الأعمال يحصل الواحد منهم على قرض قيمته ١٠٠ مليون، يعمل بعشرة ملايين والتسعين الأخرى يصرفها على المظاهر كالسيارات والقصور والمجوهرات.. ولأن الأموال التي اقترضها لم تعمل ولم تستثمر فلم يستطع سدادها للبنك لا هي ولا فوائدها.. وكان هذا أحد الأسباب الكبيرة التي أدت إلى التعثر.

• بعدما صدر قرار النائب العام بتسوية عدد كبير من حالات التعثر.. في تقديرك كيف تتم هذه التسوية ؟

أنا أتصور أن الوقت الحالي يمثل وقت مصالحة.. إذا جاز هذا التعبير، فالحكومة تحاول أن تكفر عن ذنب الحكومة السابقة، وعقد مصالحة مع القطاع الخاص بصورة عامة، والتخفيف عنهم في العمليات التجريمية والحبس الذي كان يتم "عمال على بطال" وبشكل عشوائي، وضرورة التوصل إلى صيغة يقبلها جميع الأطراف، بالشكل الذي تم مع أحمد بهجت على سبيل المثال.. وهو ما سوف يطمئن رجال الأعمال الهاربين ويشجعهم على العودة إلى مصر ليتفقوا مع البنك على سداد بعض ما عليهم، على أن تتنازل البنوك عن جانب آخر، حيث أن البنوك تتحمل جانباً من مسئولية ما حدث، وإلا فكيف لعميل أن يحصل من أحد البنوك على أربعة مليارات جنيه؟.. إنني أعلم أن أحد رؤساء البنوك كان يتلقى تليفوناً بصرف ٢٠٠ مليون جنيه لأحد العملاء،



فيصرف له!!..

ولذا فلابد أن تشارك البنوك في تحمل جانب من مسئولية ما حدث وتكفر عن ذنبها باعتبارها مشاركة في الخطأ.. وأذكر بهذه المناسبة أن مدير بنك جاءني منذ حوالي ١٣ سنة وعرض أن يقرضني ٥٠ مليون جنيه، فسألته: لماذا وماذا أفعل بهم؟.. قال لي: أعمل بيهم أي حاجة!!.. فسألته: إذا لم أتمكن من تسديدهم فهل ستتركني؟!! فقال: لا طبعاً.. فقلت له أنا لا أريد هذه الأموال.. وهكذا كان باستطاعة البعض أن يحصل على ٥٠ مليون أو مائة مليون ويسافر إلى الخارج.. وانتهت المسألة هكذا بمنتهى البساطة.

وهنا أقول أن على الجانبين أن يتصرفا.. ولدينا محمد جنيدي كمثال، فرغم ما حدث له لكنه واجه الموقف بشجاعة، وعاد وسوى أموره وسدد، ومنتظم في السداد.. وانطلق مرة أخرى.. فلابد أن تتوفر النية الحسنة عند رجال الأعمال المتعثرين من أجل حل المشكلة، وعلى البنوك أن تتعاون معهم بتخفيض الدين، خاصة وأن الفائدة وصلت في بعض الأحوال إلى ٢٤٪، ولا يمكن لأي مشروع صناعي عادي أن يحقق أرباحاً تصل إلى هذا الحد، وهو ما دفع البعض إلى التفكير بعدم المجازفة بالدخول في أي مشروع، ثم تلاحقه الضرائب والجهات الأمنية، وفكر في أن يودع أمواله في البنك ويأخذ عليها الفائدة المقررة في حدود ١٠ أو ١١٪ ويشتري نفسه ويعيش مرتاحاً، فالمشكلة أن بعض المشروعات تمت بأموال البنوك فقط.

• هل حدث تواطؤ في فترة من الفترات بين البعض من رجال البنوك ورجال الأعمال ؟

حدث ولكن بنسبة قليلة، والدليل على ذلك القضايا التي رفعت، وقضية نواب القروض خير مثال.. وإذا كان ١٠٪ مما قيل عن عدد هؤلاء صحيحاً، فهذه كارثة لأنها تمثل المليارات.

• ما هي اكثر المشكلات التي يواجهها رجال الأعمال وتعوق مسيرتهم ؟

أول هذه المشكلات تضارب القوانين، وتفسير بنود هذه القوانين بصيغ مختلفة، ثم تعديل هذه القوانين كل عام أو عامين وهو ما يؤدي إلى هز الثقة في الكيان الاقتصادي المصري.. وكثيراً ما نادينا وطالبنا بضرورة دراسة القوانين جيداً قبل إصدارها حتى لا تضطر الحكومة إلى تغييرها بعد فترة قصيرة.. وعلينا أن نفعل مثل الدول التي كانت متأخرة عنا بمئات السنين ثم

سبقتنا لأن قوانينها مستقرة وتعمل بأسلوب صحيح، وليس هناك مثلما يحدث عندنا أن يتدخل موظف صغير ويوقف مشروع تزيد قيمته على ١٠٠ مليون جنيه، كما ليس هناك مأمور ضرائب يؤدي برجل أعمال إلى السجن لمجرد أنه زعلان منه أو لم يحصل منه على إتاوة.. ومن هنا فإن أي مستثمر عربي فضل أن يستثمر أعماله في بلد عربي آخر.. إن السعودية على سبيل المثال قد ألغت الكفيل، وأصبح من حق أي مستثمر عربي أو أجنبي أن يستثمر هناك "بدون كفيل"، وهذه خطوة كبيرة على طريق تشجيع الاستثمار.. إن الاستثمار ليس بالكلام فقط فلم يعد هناك من يصدق التصريحات التي يطلقها بعض المسئولين، لا المستثمر المصري ولا العربي ولا الأجنبي لأنهم أصبحوا على دراية كاملة بمجريات الأمور في مختلف المجالات.. الاستثمار والضرائب والجمارك.. والواقع أن حسن الأداء الذي يلمسه أي مستثمر هو خير دعاية.

• كيف تقيم الإجراءات التي تتخذها حكومة د. نظيف بهدف تحسين مناخ الاستثمار؟

في الواقع أن مناخ الاستثمار خلال السنوات القليلة الماضية كان طارداً، وشهدت ساحة الاستثمار انحساراً ملموساً للاستثمارات العربية والأجنبية والمصرية أيضاً، ولذا كان لزاماً على الحكومة الجديدة أن تعمل فوراً على تحسين هذا المناخ، وهو ما أبرزته الحكومة في برنامجها، وحملت تصريحات المسئولين عن الاستثمار التبشير بآفاق واسعة لتهيئة هذا المناخ.. ولكني أرى أن مشكلات الاستثمار المتراكمة لا تحلها هذه التصريحات، حيث أنها أعمق من أن تحل في شهور قليلة هي عمر الوزارة الجديدة، حيث أنه مطلوب تحليل دقيق لمشكلات الاستثمار والقوانين التي تحكمه، وعلى أن تكون الحلول شاملة وليست جزئية، والعناية الفائقة عند اختيار القيادات المسئولة عن الاستثمار بأن تتميز بحسن السمعة والخبرة، مع ضرورة التنسيق التام بين الوزارات المختلفة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة.. وحتى يشعر المستثمر بالاتجاه الإيجابي والفعلي لتحسين صورة الاستثمار أقترح عقد مؤتمر عام للاستثمار يشارك فيه المستثمرون المصريون والعرب والأجانب بإبداء آرائهم وطرح مشكلاتهم، وعلى أن يتم الإعلان عن خطة كاملة غير قابلة للتغيير على مدى سنوات طويلة بحيث يطمئن المستثمر على القرارات التي ستحدد مسار الاستثمار، وأسلوب التعامل معه من كافة الجوانب، وتهيئة الأجواء وإصلاح



البنية الأساسية التي تؤكد على استقرار السياسة الخاصة بالاستثمار وحتى لا يهرب المستثمرون.

ويواصل الدكتور شيحه قائلاً:

إن من أهم الأمور التي يجب أن نركز عليها هو حسن اختيار العاملين في مجال الاستثمار.. لابد من التدقيق بشدة مثلما يحدث عند اختيار ضباط الجيش والشرطة والقضاء، علينا أن نتعامل مع الاستثمار من هذه الزاوية، باعتباره نشاطاً هاماً وحساساً وحيوياً، لأننا عندما نهمل هذا القطاع فكأننا نلعب بمصير دولة..

لابد أن نعمل ولا نعتمد على التصريحات، لأن الناس ملت من هذه التصريحات وتعلم أنها غير حقيقية.. ولو عدنا إلى عناوين الصحف حول مثل هذه التصريحات سنجد أنها لم تتغير كثيراً منذ ٣٠ سنة!.. وأتذكر أن الدكتور عاطف عبيد في أحد اجتماعات اللجنة الاقتصادية في الأمانة العامة للحزب كان قد سأل الحاضرين: أنتم عاوزين استثمار أم لا؟.. وبالطبع أجاب الجميع بنعم.. وفى نهاية الجلسة سألني: أنت الوحيد الذي لم تدل برأيك.. لماذا؟ فقلت له يبدو أنني الوحيد الذي لم أفهم السؤال.. فلو قلت أنا عاوز استثمار هل ستضغط على زر حتى تأتي إلينا الاستثمارات.. أم أنك ستغلق البلد ثلاث سنوات لتصليح الطرق وتعديل القوانين وما إلى ذلك.. علينا أن نكون واقعيين ولا ندلي بتصريحات عن ترويج الاستثمار.. إننا لم نسمع أن (دبي) على سبيل المثال عندها مكتب لترويج الاستثمار.. فالواقع أن مناخ الاستثمار الجيد هو الذي يروج نفسه.. والداء معروف والدواء معروف.

• كيف تنظر إلى التيسيرات الجديدة التي قدمتها الحكومة ؟

هذه التيسيرات جيدة من الناحية العامة، فعندما يتم تخفيض الضرائب من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ فلاشك أنها خطوة جيدة، ولكن علينا ألا نركز على محور واحد، لابد أن نعمل على جميع المحاور في نفس الوقت.. ومن أهم هذه المحاور ثبات القوانين، فلا يجب أن يصدر قانون، ثم يلغى بعد عام أو عامين مثلما حدث في قرار تحصيل ٧٥٪ من حصيلة الدولارات للدولة ثم ألغى القضاء هذا القرار.. لابد من وضع استراتيجية اقتصادية ثابتة يعمل المستثمر في إطارها، وعدم العمل بطريقة "الترقيع" كلما ظهرت ثغرة هنا أو هناك.. لابد من دراسة أي مشكلة دراسة وافية قبل صدور أي قانون بشأنها.. وجميع



مشاكلنا معروفة.. ولكن الوزير قبل ما يتولى المنصب يقول كلاماً.. وبعد توليه يقول كلاماً آخر.. كما لابد أن يكون هناك تعاون بين الوزراء، وقد علمت أنه كانت هناك اختلافات فكرية رهيبة بين بعض وزراء الحكومة السابقة وخاصة بين وزيري المالية والاستثمار، وقد انعكست هذه الخلافات على الأداء، هذا بالإضافة إلى ضرورة الواقعية والمصداقية، فعندما يقول الوزير بعد ثلاثة أشهر من توليه موقعه أنه تمت تهيئة مناخ الاستثمار فلن يصدقه أحد.

• أليست القرارات الخاصة بتعديل التشوهات الجمركية واقعاً ملموساً وتمثل خطوة هامة بالنسبة لمدخلات ومستلزمات الإنتاج ؟

إننا في مصر لدينا مشكلة عامة، وهي أن سعر أي سلعة عندما يرتفع لا ينخفض مرة أخرى، وحتى بعد خفض الجمارك لم ينخفض سعر أي سلعة بما فيها السيارات، فبعد أن حدث انخفاض نسبي في أسعارها عادت وارتفعت.. وأنا لا أنكر أنها خطوة جريئة، ولكن تأثيرها على الأسعار ضعيف للغاية.. وهنا لابد من أن ننبه إلى عدم استعمال الإجراءات البوليسية لضبط الأسعار، فقد جربنا ذلك في أيام جمال عبد الناصر ولم تفلح، حيث أن البائع في حالة إلزامه بسعر معين، وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية كالخضار أو الفاكهة، سيقدم للمستهلك أنواعاً رديئة.. والحل يكمن في ضرورة تهيئة مناخ اقتصادي مضبوط، وتخفيض الضرائب والأعباء، بالإضافة إلى تعلية المنافسة، فسيزيد الإنتاج وتنخفض الأسعار تلقائياً.

• شاركت لسنوات طويلة في اللجنة الاقتصادية بالحزب.. ماذا فعلت هذه اللجنة في إصلاح المناخ الاقتصادي ؟

هذه اللجنة تعتبر من أنشط اللجان في الحزب، وتوالى على رئاستها أساتذة كبار أمثال د. مصطفى السعيد وعاطف صدقي وعلي لطفي وسمير طوبار، وتضم في عضويتها نخبة من أفاضل الاقتصاديين المصريين.. وقد ناقشت هذه اللجنة كل مشاكل مصر الاقتصادية تقريباً، بل وبعض المشاكل غير الاقتصادية، ووضعت لها توصيات تم تنفيذ أجزاء كثيرة منها، وكانت هناك دراسات قوية وعميقة لكن الحكومات السابقة كانت تأخذ منها على استحياء بعكس ما تقوم به الحكومة الحالية التي تعمل بعمق وجرأة وشفافية.

الخصخصة.. وهمومها

• كنت عضواً في مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية لعدة سنوات.. وشاركت في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي يهاجمه البعض.. ماذا تقول عن هذا الهجوم؟

الواقع أن الخصخصة تمثل حلاً حتمياً لعلاج التشوهات الاقتصادية، وبرنامجها تم وضعه على أسس علمية سليمة، وبدأ تنفيذه بصورة صحيحة، ولكنه تعثر في وقت ما لأسباب معظمها عالمي، وأيضاً بسبب منها الاستثمار في مصر، والأسلوب الذي اتبعته بعض الجهات المعنية بموضوع إدارة الخصخصة، وكانت هناك مبالغة في التقييم، إضافة إلى التمسك بأمور أدت إلى عرقلة الخصخصة بعد أن سارت حوالي ست سنوات بشكل جيد، وبيع عدد لا بأس به من الشركات.. لكن الأمور الآن شبه متوقفة منذ أن أصبح مناخ الاستثمار طارداً للمستثمرين، بالإضافة إلى التخبط في القرارات الخاصة بالخصخصة فيما يتعلق بملكية الأرض وعدد العاملين في المصنع أو المؤسسة، وكذلك التضارب الذي كان يحدث بين وزارات الإسكان والصناعة والري والمحافظات.. فعلى سبيل المثال كان هناك مشروع يعمل منذ ٧٠ عاماً ولكن أرضه لم يتم تخصيصها من المحافظة، وعند بيع هذا المشروع كان من المستحيل بيع أرضه، وعندما لجأنا إلى المحافظة للتفاهم طلبت الحصول على نصف مساحة الأرض حتى تخصص النصف الآخر.. وهكذا توقف بيع هذا المشروع.. أستطيع أن أقول أن المحليات تمثل عقبة كبيرة في تنفيذ برامج الخصخصة.

• التصدير احد انشطتك العملية الكثيرة.. كيف تنظر إلى قدرات مصر التصديرية ؟

التصدير أيضاً تعثر بشكل كبير جداً لأن المنافسة العالمية عنيفة، والصين خير مثال على ذلك، إن منتجاتها تنافس منتجاتنا بشكل حاد جداً حتى في مصر، حيث تعرض منتجاتها بأسعار رخيصة جداً.

• لماذا حجم صادراتنا ضئيل جداً رغم كثرة عدد المصدريين ؟

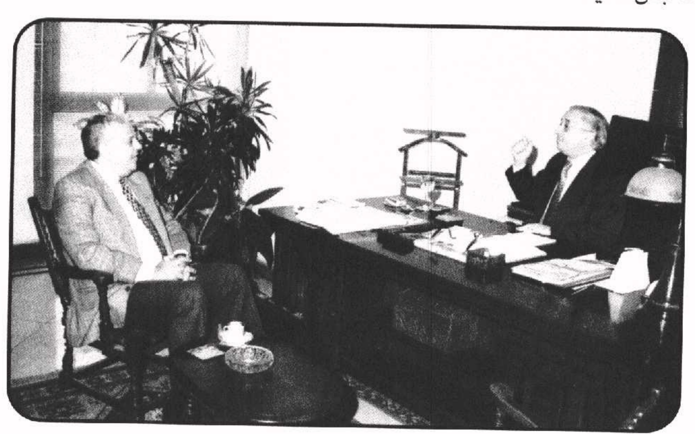
من خلال تجربتي مع السوق الروسية التي أصدر إليها، فقد انفتح هذا السوق على العالم أجمع، وأصبح المستورد الروسي أمامه الخيار مفتوحاً بلا قيود.. فإذا كان سعر المنتج المصري أضعاف سعر المنتج الصيني - على سبيل المثال - فلماذا يشتري هذا المنتج الغالي خاصة إذا كانت المواصفات واحدة.

• **هل السبب ان تكلفة المنتج المصري اعلى ؟**

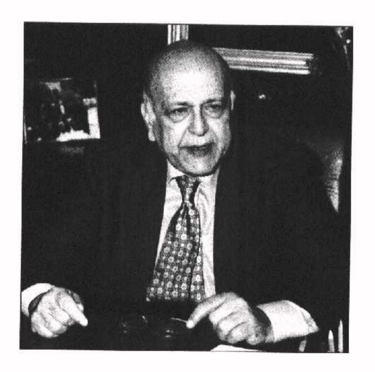
نعم.. وذلك لأن المدخلات المستوردة كانت تفرض عليها ضرائب مرتفعة، ضريبة المبيعات كان يتم تحصيلها على مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى الرسوم الأخرى الكثيرة والتي تؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج النهائي.. ومن حسن الحظ أن الحكومة الجديدة بدأت تكتشف هذه السلبيات وتعمل على إصلاحها.

• **ما هي احلامك التي تتمنى تحقيقيها كرجل اعمال ؟**

أتمنى أن تترسخ التجربة الديمقراطية في مصر وتزداد تعمقاً ورسوخاً لأن الديمقراطية هي مفتاح كل نجاح.. ومصر جديرة بأن تلعب دوراً على مستوى العالم أكبر من الدور الذي تلعبه مائة مرة.. حقيقة أنها تتمتع بدور قيادي، ولكن الضغوط والتحديات التي تواجها صعبة جداً.. إن مصر دولة محورية تملك إمكانيات تاريخية وجغرافية وبشرية ورصيد ثقافي وموارد اقتصادية تؤهلها أن تحقق الكثير وأن تحتل مكانة متميزة وأن تلعب دورًا رائدًا هي مؤهلة له بكل تأكيد.







المهندس

حسين صبور

جمع الخبرة الهندسية والمصرفية والاستثمار معا

- رجل الأعمال الجاد والمحترم.. لا يهرب
- سجن الوزير محيي الغريب كان كارثة
- قضية نواب القروض ادخلت الرعب في قلوب قيادات البنوك ورجال الأعمال على السواء
- الفوائد البنكية ظاهرها الرحمة.. وباطنها العذاب الأكبر
- وزراء سابقون تم تعيينهم رؤساء بنوك.. مجاملة!



فرسان هذا الكتاب ثلاث فئات... قيادات في الجهاز المصرفي المصري، ورجال أعمال، وخبراء في الاقتصاد.. وعندما تحاورت مع المهندس حسين صبور انتابتني حيرة شديدة.. إلى أي فريق يمكن تصنيف الرجل.. فقد تولى لسنوات رئاسة مجلس إدارة بنك المهندس.. وهو مستثمر يملك عددًا من المشروعات الضخمة، وهو كذلك مهندس استشاري قدير صمم وأشرف على عدد من المدن الجديدة، وعشرات المصانع والبنوك والأبراج السكنية والتجارية العملاقة.. ووضع اسمه على قائمة طويلة من المشروعات الكبرى مثل مترو الأنفاق والصرف الصحي للقاهرة الكبرى، والعديد من المناطق السياحية.

هذا السجل الضخم من العمل الهندسي والاستشاري والاستثماري والجهاز المصرفي، يضاف إليه قائمة أخرى من النشاطات الاجتماعية من بينها فوزه مؤخراً وباكتساح برئاسة نادي الصيد المصري أكثر من دورة.

رغم كل ذلك وغيره فإن أكثر ما يميز الرجل في تقديري هو تواضعه الجم، فلا تكاد تشعر وأنت تجلس إليه أنك مع أسطورة تقف فوق جبل من الإنجازات.

سألته في البداية عن مساحة الصراحة المتاحة، وفسحة الوقت التي يسمح بها.. فقال بمنتهى الرقة والتواضع.. الصراحة بلا سقف، والوقت كما تريد.. ليمتد بنا الحديث أكثر من ساعتين ألتقط منه هذا الجزء من محطات الحوار..

• ترددت في الفترة الماضية مفردات جديدة مثل الركود والانكماش والتعثر.. في تقديرك.. ماذا حدث.. لتقفز إلى السطح هذه الكلمات ؟

الحقيقة كانت هناك ثقة كبيرة بعد الانفتاح، ومعاهدة السلام مع إسرائيل بعد حرب ٧٣، بأن الاقتصاد سيشهد تطوراً كبيراً إيجابياً، فأقبل على الاستثمار في مصر نخبة من رجال الأعمال المصريين، ومن الشركات العربية والأجنبية.. كما حدثت وفرة في الأموال نتيجة ارتفاع سعر البترول، وإعفاء مصر من ديون كثيرة، وأصبحت الأموال متوفرة في المصارف المصرية بدرجة كبيرة، وأصبح على المصرفيين أن يحاولوا استخدام هذه الأموال ويقرضونها لأصحاب المشروعات.. وهنا حدث خطأ أن البنوك لم تراع الدقة في دراسة المشروعات المقدمة لها.. وانتشرت التسهيلات في الإقراض.

والأمر الآخر الذي يجب طرحه هو أن "الانتهازيين" ولا أسميهم رجال أعمال هم الأكثر سرعة وجرأة في انتهاز الفرص، فأسرعوا وحصلوا على أموال

كثيرة من البنوك في مشروعات غير جادة، ولا مربحة، إضافة إلى استخدام الجزء الأكبر من هذه الأموال في المظهرية.. منهم من اشترى فيلا في مارينا أو سيارات لزوجته وأبنائه.. وفى نفس الوقت لم تكن هناك مراقبة جادة من البنوك لمتابعة المشروعات.. فالبنك ليست وظيفته الإقراض فقط، ولكن عليه أن يقرض ويتابع أين وضعت هذه الأموال..

أما الخطأ الثالث فهو افتتاح عدد كبير من البنوك دون أن تتوفر لها الكوادر والعمالة المدربة التي لا تُحسن تقدير الأمور.. وهذه العوامل الثلاثة تضافرت معاً وأدت إلى أن استغل الانتهازيون - ولا أقول رجال الأعمال - الفرصة، وحصلوا على الكثير من الأموال.. وإذا كان هذا انحرافًا بيّنًا، فلا أنكر أن بعضاً من متوسطي وصغار رجال البنوك انحرفوا أيضاً.. كما لا أنكر أن السياسة تدخلت، حيث تم تعيين بعض قيادات البنوك لأسباب سياسية، ودون أن تكون لهم علاقة بتقنية القيادة البنكية، فهناك وزراء سابقون تم تعيينهم رؤساء بنوك كنوع من المجاملة بعد أن تركوا مواقعهم الوزارية.. وكذلك بعض القيادات الحزبية.. وكل هذه العوامل أدت إلى اهتزاز وضعف الأداء البنكي.. وهذا هو السبب الأول.

أما السبب الثاني فيتمثل في البيروقراطية التي اشتهرت بها مصر.. وعندما بدأنا فكرة فتح الباب أمام القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي من أجل الاستثمار، لم نراع التخلص من الطبقات البيروقراطية القوية التي تعوق العمل الحر، وظل هناك الكثير من الضوابط التي كانت تعيق المستثمر.. وخلال عضويتي لجمعية رجال الأعمال، أو رئاستي للمجلس المصري الأمريكي، كنت دائماً أضرب مثلاً ببعض الشركات الأجنبية التي واجهت متاعب كثيرة لكي تقيم مشروعاتها، رغم أنها شركات جادة وكبيرة، ولذلك فقد فضلت إكمال مشروعاتها لأن نسبة الربحية في مصر كانت عالية جداً، وهذه حقيقة أشهد بها ولا ينكرها أحد، ولكن هذه الربحية الكبيرة التي تأتي بها المشروعات لا تتحقق إلا بعد جهود كبيرة لمواجهة معوقات ومتاعب البيروقراطية..

وكل هذه العوامل تسببت في أنه عندما بدأ يحدث الانكماش وتقل الأموال في البنوك، وتظهر نتائج القروض الخطأ، ظهرت المشاكل التي أسميها الفضائح التي تسبب فيها بعض من أخذوا الأموال من البنوك وهربوا إلى الخارج، أو بعض من لم يهربوا إلى الخارج لكنهم لم يردوا الأموال.. وهذه المجموعة أنا أصر على عدم تسميتهم رجال أعمال، بل هم نصابون ودخلاء على قطاع الأعمال.

• هل ينسحب هذا على كل من هرب ولا يزال هارباً حتى الآن ؟

إن لم يكن كلهم، فمعظمهم من هذا النوع.. أنا لم أجد أحداً من بين الهاربين كان رجل أعمال محترمًا وجادًا، وماضيهم يقول أنه ليس لهم تاريخ.

إن رجل الأعمال المحترم والجاد لا يهرب.. فعندما تقلصت أموال البنوك وحدث انكماش في الاقتصاد المصري، تعب الكثير من رجال الأعمال الجادين.. وسأضرب مثلاً بما حدث مؤخراً عندما ضُرب فندق هيلتون طابا، أصيب كل المستثمرين هناك بالضرر، وجميعهم رجال أعمال محترمين اقترضوا من البنوك، وأقاموا فنادق رائعة، ورغم أن نسبة الإشغال انخفضت وأضير أصحاب هذه الفنادق، فإن أحداً منهم لم يجر ويهرب لأنه محترم.. ورجل الأعمال المحترم يلجأ إلى البنك، ويحاول أن يضبط أموره ويجدول ديونه.

وهناك أيضاً بعض رجال البنوك - أو قلة منهم - لم يفهموا دورهم.. كانوا يتصورون أنهم ضباط بوليس، وأن وظيفته أن كل عميل تعثر عنده، أو غير منتظم في السداد عليه أن يسارع ويقطع عنه (المية والنور) ويبلغ النيابة.. ومثل هذا التصرف أساء بشدة إلى المناخ كله.

وقد تضافرت مع كل ذلك القضية المشهورة التي عرفت بنواب القروض، ولا أريد التعرض للحكم الذي صدر، ولكن أقول أن هذا الحكم كان من القسوة لدرجة أنه أصاب الكثير من رجال البنوك بالخوف وجعل أياديهم مرتعشة ومهزوزة.. وأنا لا ألتمس لأي منهم العذر.. ولكني أقول أن هذه القضية أدت إلى خوف رجال الأعمال أيضاً، حيث تم وضعُ الكل في سلة واحدة الجيد والمتوسط والسيئ، وعومل الجميع بنفس المعاملة.

إن كل هذه المشاكل حدثت في فترات متوالية ومتقاربة فأثرت بلا شك في تراجع الاقتصاد المصري عامة، والاستثمار بشكل خاص.. ولو نظرنا لأرقام الاستثمار سنجدها تتراجع سنة بعد أخرى.. ولم تعد مصر في قمة الدول الجاذبة للاستثمار، بل أن المعلومات التي بين يدي تقول أننا الدولة رقم ٦ من بين الدول العربية الجاذبة للاستثمار العربي، ولا أتكلم عن الاستثمار الأجنبي.. وفى أفريقيا كذلك لم نعد الدولة الأولى أو الثانية أيضاً.

إن كل ذلك وبأمانة شديدة لا يخيفني، فالاقتصاد له موجات.. موجة فوق، وموجة تحت.. وقد تجاوزنا الموجة الثانية ونسير في طريق الصعود مرة أخرى..



• ما هي دلائل تجاوزنا لهذه الموجة الثانية من وجهة نظرك ؟

أنا أؤمن إيماناً شديداً جداً بالوزارة الحالية، وبأنها تضم مجموعة متجانسة من الوزراء، بمن فيهم رئيس الحكومة.. ويكفي أنهم يمتلكون الجرأة لاتخاذ القرار السليم والصحيح دون خوف، وبحكم عضويتي في أكثر من جمعية من جمعيات الشركات القابضة ملك الدولة، لمست الفارق بين وزير الاستثمار الحالي في إدارته للجمعية العمومية، وبين ما كان يحدث في السنوات السابقة.. فالآن هناك جرأة في اتخاذ القرار، وحرص شديد على النجاح بعقل صائب ووضوح في الرؤية، كما أنني أعرف رئيس هيئة الاستثمار الحالي، وأرى وألمس حرصه الشديد على حل مشاكل المستثمرين.. وهو يعمل من المنطلق الذي نعرفه بأن وظيفة هيئة الاستثمار هي خدمة المستثمر، وليست الرقابة والعمل بالمبدأ الشرطي.. كما أن تعديل قانون الجمارك الذي تم، وتعديل قانون الضرائب المنتظر قريباً سيعطيان مؤشراً للمستثمر الحالي والقادم أن الدولة بدأت تشعر فعلاً بمشاكلهم وتعمل على حلها.. وعلى سبيل المثال فإن المستثمر في أي من المدن الجديدة لا يهمه أن يعفى من الضرائب خمس سنوات لأنه بطبيعة الحال لن يحقق مكاسب خلال العامين الأولين.. إذن فهذا الإعفاء في واقعه غير مفيد للمستثمر، ولكن عندما يتم تخفيض الضرائب إلى رقم معقول مثلما يحدث في العالم كله سيكون هذا مغرياً جداً للمستثمر ليعمل ويجد ويجتهد ويكسب.. وأنا واثق من أن فترة الريبة، والتصرفات غير السوية من جانب بعض المسئولين قد انتهت تماماً.. إلى جانب أن الرؤية قد تحددت واتضحت بعد أن ظللنا لسنوات طويلة حائرين لا نعرف إن كنا رأسماليين أم اشتراكيين.. وأثق أن الوزارة الجديدة تدرك تماماً هويتنا، وبدأت تسير بخطوات سريعة على طريق إصلاح أوضاع كثيرة..

• هل انت كمستثمر بدات تشعر بالفعل بتغيير في مناخ الاستثمار ؟

إن لي استثمارات كثيرة في مجالات متعددة قريبة من عملي كبناء.. وكل ما له علاقة بالتشييد أنا مستثمر فيه، ونتائج مشروعاتي في مصر جيدة للغاية، والدليل على وجود طفرة جديدة اليوم في مجال الاستثمار أن إحدى الشركات التي أرأسها، ومعي البنك الأهلي المصري نبيع منتجنا قبل أن نبنيه، ليس على

أساس الثقة في المنتج فحسب، ولكن لأن المناخ كله قد تغير.

• إلى اي مدى تم القضاء على مشاكل الاستثمار العقاري ؟

بداية لابد أن نعرف أن هناك فارقاً كبيراً بين قطاعات الاستثمار العقاري والصناعي والتجارة.. فعلى سبيل المثال فإن دورة رأس المال عند تاجر السيارات ممكن أن تتم ٤ مرات في السنة.. وبالنسبة لصاحب مصنع فإن فترة الإنتاج وحتى بيع المنتج لا تستغرق أكثر من ستة أشهر.. أما بالنسبة لمجال الاستثمار العقاري الضخم فإن هذه الفترة تستغرق ما بين ٨ إلى ١١ سنة، ولذا لابد أن أكون واعياً لاحتياج السوق بعد هذه السنوات، خاصة وأننا نعمل في مشروعات استثمارية ضخمة تواجهها أحياناً الكثير من عراقيل البيروقراطية..

وقد وقع بعض المستثمرين غير الواعين باحتياج السوق في بعض الأخطاء.. مثل القيام بتشييد قصور وفيلات فخمة قد تكون مطلوبة اليوم، ولكنها غير مطلوبة بعد بضع سنوات.. وهنا أريد أن أقول أن أحد أسباب التعثر العقاري في مصر هم الدخلاء.. قد يكونون ناجحين جداً في قطاعات أخرى، ولكنهم أخطئوا ودخلوا قطاعًا غير قطاعهم دون علم ودراية وخبرة.. ولكن اليوم أعتقد أن كثيرين من هؤلاء الدخلاء قد خرجوا من السوق، كما أن كثيراً من البنوك غيرت المنظومة وحولت قروضها إلى رأسمال، أي مشاركة جادة مع المستثمر الجاد الذي تعثر لظروف خارجة عن إرادته، وبالتالي فإن المشروعات العقارية التي كانت متعثرة بدأت تتحرك وتنشط.. كما أن من دخل السوق من جديد تعلم الدرس جيداً، لأنه ترك السوق وهو لا يعتمد على البنوك اعتماداً كبيراً، كما بدأت تظهر شركات الإقراض العقاري التي تعطي إقراضاً على ٢٥ سنة أو ٣٠ سنة، وقد تم حتى الآن إنشاء حوالي أربعة من هذه النوعية من الشركات، وإن كان أداؤها مازال بطيئاً، لكن من المتوقع أن تساهم في حل أزمة كبيرة.

والواقع أن مشكلة الاستثمار العقاري في مصر غريبة جداً.. فالقادرون الذين يمتلكون أموالاً كثيرة لا يشترون لأنهم يمتلكون فيلات لهم ولأبنائهم وأحفادهم، وفى نفس الوقت هناك من يحتاج شقة لا تزيد مساحتها على ٦٠ متراً ولا يملك ثمنها، فإذا استثمرت في بناء إسكان شعبي أو اقتصادي فلن تجد من يشتريه لأن المشتري لا يملك ثمنه.

• وكيف نحل هذه المشكلة ؟

أعتقد أن الحل الآن في شركات الإقراض العقاري، حيث أن هذه الشركات درست السوق جيداً، وتيقنت أنها تستطيع أن تقرض على ٢٠٠ أو ٢٥ سنة، أو على ١٥ سنة حسب رغبة المقترض وظروفه، بشرط ألا تزيد قيمة القسط المطالب بسداده على ٤٠٪من دخله.. وقد تم حل المشاكل الخاصة بتحديد نسبة الـ ٤٠٪ هذه وكيفية احتسابها، وأيضاً مشاكل التسجيل حتى أن هذه الشركات لا تقرض إلا وحدة مسجلة.. وأعتقد أن السوق العقاري الآن واعد جداً بعد أن تجاوز أزمة الكساد التي مر بها.

• لماذا احجم الأشقاء العرب عن التعامل في سوق العقارات في مصر ؟

إن إحجامهم كان نتيجة لما كان يحدث في مصر خلال السنوات الأخيرة من أزمات ومشاكل وتضارب قرارات، إضافة إلى تعرض بعضهم لبعض المشاكل مع الدخلاء في سوق العقارات.. ولكن اليوم وبعد أن تحسنت الأمور كثيراً وخرج الدخلاء من السوق بدأت عودة الأشقاء العرب، وعندما أقام البنك الأهلي معرضاً لتسويق عقاراته في بعض الدول العربية شهد إقبالاً جيداً، وكان غالبية المشترين من الأخوة العرب الذين بدأ الكثيرون منهم يشترون شققاً متوسطة بعد أن كانوا لا يشترون في الماضي إلا الشقق الفاخرة التي تطل على النيل.

• وما هي اسباب تراجع الإقبال العربي على الاستثمار العقاري في السنوات القليلة الماضية؟

الواقع أن التراجع ليس كبيراً، حيث لا زال هناك استثمار عربي في بعض الشركات الكبيرة مثل شركة طلعت مصطفى، وهي شركة مصرية عربية لديها حجم عمل لـ ١٥ سنة قادمة، حيث حصلت على مساحة أرض كبيرة جداً بعد نجاحها في مدينة الرحاب.. وهناك أيضاً مشروع سان ستيفانو، جزء قليل منه فندق والباقي استثمار شقق ومحلات تجارية، وهو استثمار مصري عربي.. كما أن هناك مؤسسة الخرافي في الكويت، ولها تواجد جيدا جداً في الاستثمارات السياحية في البحر الأحمر، ولا فرق كبير بين الاستثمار في العقارات والمنشآت السياحية.. ولكن ورغم هذه الاستثمارات العربية في المجال العقاري فلابد أن نقدم تسهيلات أكثر حتى يزداد الإقبال.. وأنا واثق من أن المحافظين لديهم الرغبة والحماس لتقديم هذه التسهيلات..

ويواصل المهندس حسين صبور قائلاً: إنني مقتنع ومتفائل جداً بأن السوق العقاري في تحسن مستمر، وذلك من فوق أرض الواقع.

• من خلال موقعك المزدوج كأحد البناءين الكبار، وقيادة بنكية رفيعة.. كيف يمكن ان نحل التشابك بين الفوائد الكبيرة التي تفرضها البنوك، وبين طبيعة النشاط العقاري الذي يحتاج إلى استثمارات طويلة او متوسطة الأجل ؟

أنا كرجل بناء لا أريد قروضاً بفائدة، لأن العقار مشروع طويل الأمد، والفائدة العالية تذبحه.. وأنا كرجل بنوك وفى ظل تضخم في حدود ٥٪ لا أستطيع أن أخفض الفائدة إلى أقل من ذلك، بل لا بد أن تكون أعلى خاصة وأن المواطنين يفضلون الادخار في البنوك ولا يدخلون سوق الأسهم والسندات.. وأرى أن الحل بالنسبة للاستثمار العقاري هو البعد عن البنوك ما أمكن والدخول في السندات بشيء من الوعي وعن طريق متخصصين، بحيث يحصل المستثمر على تمويله من سوق المال وليس من البنوك، وبفائدة قد تكون أفضل من الفائدة التي يحصل عليها البنك والتي في ظاهرها الرحمة، وفي باطنها العذاب الأكبر.. ولذا فإنني أنصح المواطن المصري بأن يتعلم الدخول في سوق السندات مشاركاً.. وعلينا أن ننشئ شركات مساهمة كبيرة يدخل فيها الجميع وليست شركات عائلية مثل ما هو قائم الآن، حيث لابد من طرح سندات هذه الشركات في السوق لجذب الأموال من المشاركين وليس من البنوك.

• في تقديرك.. لماذا تتقاعس البنوك عن منح قروضها لمجالي الاستثمار العقاري والصناعي ؟

في الواقع أن البنوك العقارية والصناعية في مصر ضعيفة وقليلة جداً.. والبنوك الشاملة التي تعمل في هذه المجالات هي البنوك الكبرى، وهي بنوك تعمل أساساً في التجارة بقروض قصيرة الأجل، أما البنوك الاستثمارية فتحتاج لرؤوس أموال ضخمة جداً، وليست عندنا في الحقيقة مثل هذه البنوك.. وعلى سبيل المثال فإن بنك مصر إيران وهو أحد هذه البنوك لكن رأس ماله ليس بالضخامة التي تمكنه من أداء دور متكامل.

والنوع الثالث من البنوك، وهو البنوك التخصصية كالبنك العقاري العربي المصري، وبنك التعمير والإسكان، والبنك الصناعي.. فإنها من وجهة نظري هزيلة جداً، ولديها مشاكل كبيرة متوارثة من الإدارات السابقة.. ولذا فإنني



أرى أن إصلاح الوضع يحتاج لبنوك عقارية قوية، وليس عليها تراكمات جسيمة وديون رديئة من عملاء قدامى، ونقوي هذه البنوك برؤوس أموال ضخمة.

• في تقديرك.. كيف نحل مشكلة المشروعات السياحية التي حصلت على قروض من البنوك، وبدا العمل فيها.. وفى منتصف الطريق توقف البنك عن التمويل.. وتعثر العملاء، واستمر عداد الفوائد يتزايد.. والمشكلة لا تزال قائمة بلا حل ؟

الواقع أن الاستثمار السياحي حساس، ويتأثر بأي حادث داخلي أو خارجي، وقد عشت مع الكثير من المشروعات اقتصادياتها رغم أني لست شريكاً فيها، ولكن كمهندس لها.. فالمشروعات السياحية تحتاج إلى عشر سنوات حتى تقف على قدميها، حيث يتزايد الإيراد وتنتهي المشاكل مع البنوك التي اقترض منها المشروع وتحقق أرباحاً جيدة.. فلابد إذن من الصمود أمام مشاكل هذه السنوات العشر الصعبة.. ومن لا يعي ذلك عن المشروعات السياحية، فلا يدخل فيها.. وجميع مشروعات السياحة في مصر عانت في السنوات العشرة الأولى.. ومنها الفنادق الكبرى كسميراميس ورمسيس هيلتون وشيراتون الجزيرة وغيرها.. إذن علينا إلا نكذب على أنفسنا ونقدم دراسات وردية للبنوك.. وعلى البنك أن يعلم بأنه لابد أن يقف بجوار عميله ويسانده لمدة عشر سنوات.. ومن هنا أقول أن الخطأ خطأ البنك، وأيضاً قد يكون خطأ المستثمر الذي بنى دراسته الخاصة بمشروعه الذي سيقيمه في إحدى المناطق السياحية خارج القاهرة على أساس نوعية السائح الثري الذي يزور القاهرة ويدفع وينفق بسخاء، ولكنه اكتشف أن السائح الذي يأتي إلى هذه المناطق فقير ولا ينفق كثيراً، وبالتالي اختلت حساباته وأصبح من الصعب أن يسترد أمواله التي أنفقها حسب الدراسة التي وضعها، ويحدث ذلك لأنه لم يقدر أن معظم السائحين الذين يأتون إلى هذه المناطق كالغردقة وسفاجا يأتون بالطيران العارض (الشارتر) في مجموعات كبيرة وبالتالي فهم ليسوا أثرياء، والسائح الغالي هو الذي يغني الفندق أو المشروع السياحي بإنفاقه الكثير.. وأعود وأقول أن الخطأ مشترك بين البنك والعميل.

من قارض إلى شريك

• ولكن ما الحل امام واقع قائم الآن يتمثل في مئات المباني السياحية التي وصلت إلى حد كبير من الإنجاز.. وتوقفت لأن البنوك توقفت عن تمويلها لأن المستثمر عليه اموال كثيرة وغير قادر على سدادها ؟

هناك أكثر من حل لهذه المشكلة.. أحد هذه الحلول أن يحول البنك قرضه بالكامل إلى رأس مال، فيزيد رأس مال المشروع، ويصبح المستثمر الذي دخل مثلاً بـ ٣٠ مليونًا، كأن البنك لم يقرضه ٣٠ مليونًا بل وضع عنده ٣٠ مليونًا أخرى، وصارت شراكة، وصار رأس مال المشروع ٦٠ مليونًا مدفوعين، ويقرضه البنك على مبلغاً مماثلاً، وبالتالي يصبح هذا المشروع قابلاً لأن تصبح قيمته ١٢٠ مليونًا، وهناك حل آخر بالاتفاق مع إحدى الشركات العالمية الجالبة للسياحة على أن تؤجر ٣/٤ الفندق لمدة ٤ أو ٥ سنوات وتدفع هذا الإيجار سواء شغلت الفندق أو لم تشغله، وبهذا يطمئن البنك ويقرض.

وهناك حل ثالث لجأ إليه بعض أصحاب الفنادق في شرم الشيخ بأن أجروا الفندق بالكامل، وكأنه عمارة سكنية، لمدة خمس سنوات، ودفعت له هذا الإيجار مقدماً.. ولكن عيب هذا الحل أن الشركة المؤجرة لا تعتني بالصيانة..

وأنا أرى أن أفضل الحلول هو الحل الأول بأن يدخل البنك مع المستثمر ويحول القرض إلى رأسمال خاصة لو كان المستثمر جاداً ومحترماً.

• واخرج مع البناء الكبير المهندس حسين صبور من دوائر الهموم والمشاكل، ونعود إلى الحديث عن طاقات الأمل التي فتحتها قرارات الحكومة الحالية ومنها القرار الخاص لتعديل المادة (١٣٣). واسأله رايه.. فيقول:

أعتقد أن هذه القرارات ستعطي اطمئناناً كبيراً جداً لكثير من رجال الأعمال، حيث لم يعد هناك سيوف على رقابهم، وأن الواحد منهم حتى لو تعثر بسبب ظروف السوق، أو نتيجة خطأ منه، أو خطأ من البنك الذي أقرضه، أو لأي خطأ آخر، فلن يختفي أو يأخذ أمواله ويهرب، بل أن الهاربين الجادين، وهم الأغلبية، سيعودون ويضبطون أمورهم، ولن يتعرض أي منهم لمهانة أو يسجن.

• تسوية احمد بهجت.. كيف تقيمها ؟

إنها تسوية جريئة جداً من البنوك، وتعطي انطباعاً بأننا نعيش عصراً جديداً.. هذه التسوية ليست لصالح أحمد بهجت وحده، لكنها أيضاً لصالح البنوك،

ولصالح عشرات الآلاف من العمال، ولصالح البلد كلها.. كما أنها تعطي إشارة خضراء لكل من كان متردد في دخول السوق.

• ما هي الأخطاء التي وقعت في الماضي وتتمنى الا تتكرر مع الوزارة الحالية؟

هناك أشياء كثيرة جداً، في مقدمتها التردد أو البطء في اتخاذ القرار، وعدم الاعتراف بعيوبنا حتى نسعى لإصلاحها، والتخبط بين الوزراء، لقد كان وزير المالية كل همه أن يجمع الأموال، كما كان سجن الدكتور محيي الدين الغريب وزير المالية الأسبق كارثة، إن هذا الرجل كان من أكثر وزراء المالية تعاونا مع المستثمرين..

• اتفاقية الكويز.. اثارت الكثير من الجدل.. ما رايك في هذه الاتفاقية ؟

هذه الاتفاقية في مصلحة مصر بنسبة ١٠٠٪، ولابد من اغتنامها.. ففي العالم اليوم لم تعد العلاقة بين الدول قائمة على أساس دولة تكسب وأخرى تخسر، فالكل يمكن أن يكسب من خلال العلاقات والاتفاقيات.. و"الكويز" مفيدة جداً تجارياً لمصر، ومفيدة جداً سياسياً لإسرائيل، وهذا ليس عيباً فمصر استفادت، وإسرائيل استفادت أيضاً.. وسبب الجدل القائم حول هذه الاتفاقية أن الكثيرين لا يفهمون تفاصيلها، فالنسبة التي حددتها الاتفاقية لإسرائيل وهي ١١،٧٪ ليس بالضرورة أن تكون قيمة سلع، بل من الممكن أن تكون قيمة شحن على مراكب إسرائيلية.. كما أن أمريكا هي أكبر سوق في العالم، وسوف تنخفض قيمة ما تصدره مصر لها من قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إذا لم توقع هذه الاتفاقية، حيث أن الحصص المخصصة انتهت بنهاية عام ٢٠٠٤.

• اخيرا.. من خلال خبرتك الطويلة في مجالي البنوك والأعمال.. ماذا تقول لرجال البنوك.. وايضاً لرجال الأعمال ؟

أبدأ برجال البنوك، حيث عملت رئيساً لبنك لمدة خمس سنوات، ولكني لست رجلاً بنكيًا.. ولذلك قلت لزملائي في البنك أنني سأدير البنك دون أن أتدخل في قرار مصرفي، وأعطي للجميع كل الحرية والمساندة ليعملوا بجرأة.. من يخطئ سأسانده، لكن من ينحرف سأذبحه، ففي عمل البنوك الخطأ ليس جريمة طالما أنه بحسن نية، ولابد أن نعترف به، ونصلحه ونساند العاملين ونشجعهم على الجرأة وعلى اتخاذ القرار السليم، ولكن من يخطئ لا يمكن

التسامح معه، وقد أدخلت ثلاثة من قيادات هذا البنك السجن، ولا أعتذر عن ذلك لأنني في المقابل كنت أمنح مكافآت كبيرة ودون حد أقصى للموظف الجيد.. وخلال فترة رئاستي لهذا البنك ارتفعت التحويلات الخاصة به أربعة أضعاف، ورأس المال ثمانية أضعاف، والإيداعات ستة أضعاف.

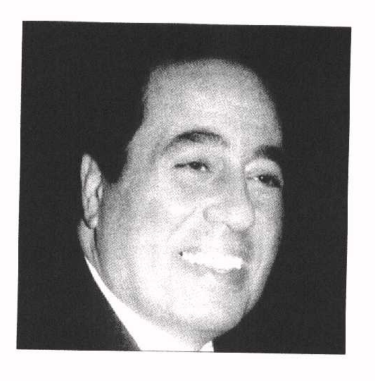
• لكن للأسف فإن هذا البنك يعاني الآن بشدة ؟

لا تعليق!!

• إذن ما رايك في دمج البنوك ؟

هذا الدمج ضروري جداً لأننا في عصر الكيانات الكبيرة في كل شيء.. الكيانات الصغيرة ماتت، والباقي منها سيموت وينقرض.. فبدلاً من أن يكون لدينا ٥٠ بنكاً منها ٤ أو ٥ أقوياء ليتهم يصبحون ١٢ بنكاً كلهم أقوياء.





مصطفى السلاب

اختار العمل السياسي طريقاً ملازماً للاستثمار

- مجلس الشعب هو المستفيد الأكبر من عضوية رجال الأعمال
- ٩٥٪ من المتعثرين ساروا في الهوجة وتعثرهم ادعاء



المحاسب مصطفى السلاب أحد رجال الأعمال الذين اختاروا العمل السياسي طريقًا ملازماً للاستثمار.. فهو بالإضافة لامتلاكه لمجموعة تجارية ضخمة تملك العديد من توكيلات الأدوات الصحية والسيراميك، هو أيضاً عضو بارز في مجلس الشعب ورئيس جمعية مستثمري العبور.

كل هذه المسئوليات جعلت الرجل يدخل في شرنقة الانشغال ودوامة العمل اليومي في مختلف المجالات.. وعندما ذهبت لمحاورته كان الوقت ضيقًا ولم يسمح سوى بهذا القدر من الحوار خاصة وأن آراء السلاب كثيراً ما تخرج لأجهزة الإعلام عبر مشاركاته في جلسات مجلس الشعب.

• سألته.. القرارات الاقتصادية الأخيرة بما تضمنتها من تيسيرات.. في تقديرك ماذا ستقدم لرجال الأعمال والاستثمار بشكل عام ؟

إن هذه القرارات جاءت تحقيقاً لمطالب وأحلام منظمات الأعمال، واتحادات الصناعات والغرف التجارية وجمعيات المستثمرين خلال السنوات الماضية، حيث لابد أن يتوفر للمعدات الرأسمالية وضع خاص طالما أننا نسعى لأن نكون دولة صناعية، فلابد من تشجيع الدولة بإعفاء هذه المعدات أو الماكينات من ضريبة المبيعات حيث أنها تستورد للإنتاج، ومنتجاتها تفرض عليها ضريبة مبيعات.. فكيف يتم فرض هذه الضريبة عليها ثم على إنتاجها.. وقد سبق وأن طالبت في مجلس الشعب أن تكون هناك معاملة خاصة لثلاثة بنود رئيسية في حياتنا الاقتصادية..

أولها ضرورة أن يتسلم المصنع المعدة التي يقوم باستيرادها خلال ٢٤ ساعة.. وثانيها ضرورة تخفيض الجمارك على المواد الخام بأكبر قدر ممكن.. وثالث هذه البنود إلغاء الأساليب الروتينية المتبعة في التعامل معها في الجمارك.. أي بصفة عامة معالجة كل التشوهات الجمركية.

والواقع أن الحكومة الجديدة بدأت في معالجة هذه الأمور، وأنا أحيي وزير المالية على تبنيه لهذه القضية، وفى خلال أيام ستصدر عدة قرارات لمعالجة هذه التشوهات في المنافذ الجمركية، حيث يتم التعامل مع المنتج التام الصنع

بقيمة أقل من قيمة مدخلات الإنتاج.. أي أنه لو قام مستثمر بإنشاء مصنع واستورد مواد خام لإنتاج هذا المنتج يكون سعره أغلى مما لو استورده، وبالتالي تُضرب الصناعة المصرية طالما أن سعر المنتج الذي تنتجه أغلى من المستورد.

• من خلال تجربتك.. رجل الأعمال عندما يكون عضواً في مجلس الشعب.. من يعطي للآخر.. ومن يستفيد اكثر ؟

المجلس هو المستفيد الأكبر، لأن رجل الأعمال يفني وقته الغالي وجهده وصحته للعطاء بلا مقابل لأنه غير محتاج لأي مقابل سوى خدمة بلده.

• كيف تنظر إلى قضية التعثر.. ولماذا يتعثر رجل الأعمال ؟

في قضية التعثر أقول "إن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار".. فأنا أعتقد أن ٩٥٪ من مجموعة المتعثرين في مصر بدعة وغير جادين، وأن ٥٪ منهم فقط هم الذين يحتاجون وقفة ونظرة لظروفهم الخاصة.. إنني ومن خلال خبرتي أرى أن ٩٥٪ من المتعثرين يدعون التعثر ويسيرون في ركب هذه الهوجة.. لدرجة أن واحداً ممن يدعون التعثر عليه شيك بقيمة معينة ولكنه لم يسدده، ويمر شهر أو اثنان ثم يقول أنا متعثر.. فكيف يكون متعثراً وهو يعمل ويتاجر ويكسب.. هذا نصب.. وهناك أمثلة كثيرة من هؤلاء مدعي التعثر.. وأنا أرجو أن تعالج كل قضية تعثر على حدة.

• كيف تنظر إلى التسوية التي تمت مؤخراً مع رجل الأعمال احمد بهجت ؟

أحمد بهجت مستثمر جاد وكبير، والتسوية التي تمت معه عادلة ومحترمة، وضمنت حق الدولة والبنوك والمودعين، وأيضاً ضمنت استمرار المشروعات.

• في تقديرك، لماذا يحدث الخلاف بين رجال الأعمال والبنوك ؟

لو أن كل جانب احترم التعاقد القائم فلن تحدث خلافات، لكن هناك في كثير من الأحيان أن تقوم البنوك بزيادة نسب الفوائد والعمولات بشكل غير طبيعي.. كما أن هناك بعض رجال الأعمال يحاولون التنصل من اتفاقياتهم.. وهنا أقول

علينا أن ندرك أن العدل والرحمة والواقعية هم الأساس في هذه المعاملات.

• ما هي المشاكل التي تواجه المصدرين.. وكيف نزيلها ؟

لابد أن تزال كافة المعوقات في عمليات التصدير، بمعنى إلغاء الإجراءات الروتينية والرسوم التي تعيق تصدير السلع المنتجة بصورة جيدة وتستحق أن تحمل اسم مصر.. وعلينا أن ندرك أن المنافسة شديدة جداً.. وعلى سبيل المثال هل من المعقول أن يباع الجلباب في مصر بمائة جنيه، ويباع في السعودية بعشرة ريالات.

وفى الواقع أعود وأقول أن الإجراءات الجمركية الأخيرة مهمة جداً بالنسبة لتخفيض الجمارك على المعدات والمواد الخام حتى لا تزيد تكلفة المصنع وبالتالي يرتفع سعر السلعة المنتجة.. ونحن ننتظر أن تكتمل هذه المنظومة من الإجراءات.





إلهامي الزيات

رئيس اتحاد الغرف السياحية

- البنوك توقفت عن التمويل فتحولت المشروعات إلى اعمدة خرسانية
- مشكلتنا ليست مع "الناس اللي فوق" ولكن مع "الناس اللي تحت"
- المستثمر في مجال السياحة مثل (البطة السمينة) يسهل صيدها
- بعض القرارات اعطت انطباعاً بأن الجميع يعملون ضد السياحة
- لا .. المنتج السياحي المصري ليس غالياً
- القروض متوسطة وطويلة الأجل هي الحل

يعتبر إلهامي الزيات واحداً من الأسماء الكبيرة في قطاع الأعمال السياحي في مصر من خلال خبرته الواسعة في مجال السياحية والطيران، بعد أن أمضى سنوات طويلة يساهم بجهده ورؤيته الثاقبة وتوليه المواقع الرفيعة في المنظمات العالمية والإقليمية والمصرية، حيث شغل منصب رئيس المنظمة الدولية لسياحة الحوافز والمؤتمرات الأوروبية طوال تسع سنوات متصلة، كما تولى رئاسة غرفة شركات السياحة، وهو الآن يشغل موقعاً هاماً هو - رئيس اتحاد الغرف السياحية المصرية - إضافة لرئاسته لمجموعة شركات من بينها شركة "أميكو" التي تعد واحدة من كبريات شركات السياحة المصرية والعربية.

كانت الأسئلة حول قطاع الأعمال السياحي المصري كثيرة.. وكان إلهامي الزيات هو الشخصية الجديرة بالإجابة عنها من خلال خبرته الكبيرة وسمعته التي أجمع الكثيرون على تميزها.. وكان هذا الحوار..

• كيف تعامل قطاع السياحة مع الأزمات التي تعرض لها اكثر من مرة؟

السياحة عملية حساسة جداً، ولو توقف نشاطها شهراً أو شهرين سيحتاج المستثمر فيها إلى سنة أو سنتين حتى يستطيع تعويض ما أصابه نتيجة هذا التوقف، والمشكلة هنا متراكمة حيث أن المشروع السياحي لا يحقق دخلاً بالإضافة إلى الفوائد البنكية التي ستتراكم خاصة مع سعر الفائدة المرتفع الذي تطبقه البنوك.. وعندما كنت رئيساً لغرفة السياحة، وحدثت إحدى الأزمات طالبت في مجلس الشعب بتأجيل تسديد التأمينات الاجتماعية نصيب صاحب العمل خلال فترة التوقف.. وتمت الموافقة على هذا الطلب، ودفعنا هذه التأمينات بعد فترة التوقف وتم تقسيطها على سنة ولكن بفائدة مركبة قيمتها ١٪ شهرياً أي أنها وصلت إلى حوالي ١٦٪.. إننا نعاني كثيراً من تبعات الأزمات والظروف المحيطة بنا رغم أنه ليس لنا يد فيها..

فكل هذه الأزمات التي مررنا بها كانت دخيلة علينا.. فلو عدنا إلى مرحلة الثمانينيات كانت نتائج الأزمات أخف كثيراً، ففي حادث الباخرة اكيلي لاورو مرت نتائج هذه الأزمة بسرعة، خاصة وأن حجم السياحة التي كانت تأتي لنا في ذلك الوقت لم يكن كبيراً، وكذلك أزمة الأمن المركزي حيث أخذت مجراها ومرت.. وأذكر أنه كان لدينا سياحة حوافز في ذلك الوقت، وأعطينا تصاريح للسائحين للسير في الطريق، وكانوا سعداء لأنهم الوحيدون المتواجدون في الشوارع.

ولكن ابتداءً من عام ١٩٩٠ بدأت المشاكل الكثيرة المؤثرة، وخاصة في مشكلة الثاني من أغسطس عندما قامت العراق بغزو الكويت.. ثم كانت فترة الإرهاب التي عانينا من تأثيراتها كثيراً والتي استمرت حتى عام ١٩٩٧ حيث بلغت قمتها بأحداث الأقصر.. ثم حدث ما حدث في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وأثر علينا كثيراً، ثم جاءت حرب العراق.. أي أنها ظروف خارجة عن إرادتنا ولا دخل لنا بها.

• واسأل إلهامي الزيات عن سبب عدم وضع مخصصات احتياطية لمواجهة هذه الأزمات ؟

فيقول: لم يحدث لأننا لا نلتقط أنفاسنا بين حدث وآخر.. فالأزمات متلاحقة، فبمجرد أن تبدأ العجلة تدور ويقف قطاع السياحة على قدميه، يقع مرة أخرى.

• اليس لديكم تخطيط لمواجهة احتمالات تكرار هذه الأزمات ؟

هذا أمر صعب.. لأن الأزمات متلاحقة.. لو كان هناك عشر سنوات بين كل أزمة وأخرى لاستطعنا أن نخطط ونخصص.. وأنا رجل علمي جداً في عملي، وأفضل العمل بميزانية تقديرية، ولكني لم أتمكن من ذلك، فمن الصعب إعداد مثل هذه الميزانية وأنا في الأساس لا أعرف كيف أعمل ومتى.. ولعلني أذكر أن السنة الوحيدة التي كانت إيجابية بالنسبة لي هي عام ١٩٩٢، وبالفعل عملت ميزانية ولكن النتائج خرجت أعلى من الميزانية التي وضعتها.

وعلينا أيضاً أن ندرك أن النظام المصرفي في مصر لا يمنح قروضاً متوسطة أو طويلة الأجل، وهذا عكس أي دولة في العالم، حيث أن قرض التنمية العقارية عند بناء فندق أو مركب أو أي شيء من هذا القبيل لابد أن يكون متوسط أو طويل الأجل.. وعندما أحصل على قرض متوسط الأجل مدته حوالي خمس أو ست سنوات فإنه يحصل الفائدة على أعلى رصيد، وهذا الكلام غير مسبوق.

• لكن رجال البنوك يقولون ان المقترض يعلم منذ البداية جميع شروط القرض ومن بينها الفوائد.. فلماذا الشكوى إذن ؟

قال إلهامي الزيات: طبعاً التفاصيل كلها معروفة منذ البداية وتضمها دراسة الجدوى، لكن الشيء غير المعروف التوقف عن العمل للأسباب التي سبق ذكرها.. وقد كان قبولنا لبعض الشروط القاسية من أجل المنافسة.. ففي الماضي كان أي صاحب شركة سياحة لا عمل له إلا السياحة فقط أي مجرد وسيط بين منتج خدمة وزبون، كأنه سمسار، ولكن عنده فكر وتقدير، يرى هذا ماذا يريد، وذاك ماذا عنده، ويجمع الاثنين معاً ليحصل على نصيبه في هذه العملية.. لكن المنافسة أجبرت شركات السياحة على أن تتوسع رأسياً وأفقياً، حيث كان لابد من إضافة خدمات أخرى كأن يكون لدى الشركة أتوبيس، وهو أمر ضروري للمنافسة مع الشركات الأخرى التي تجذب الزبون بهذا الأتوبيس، ثم يبيع على هذه الخدمة أشياء أخرى.. وهكذا أصبحت شركات السياحة مضطرة على توفير الأتوبيسات،

وبدأت القروض لشراء الأتوبيسات، ولابد من تسديد الكمبيالات حتى لو حدثت أي أزمة أو مشكلة.. ومن هنا كانت بداية التوسع الذي تواصل إلى امتلاك المراكب ثم الفنادق والقرى السياحية عندما بدأت هيئة التنمية السياحية في تخصيص الأراضي بشروط ميسرة، وطبعاً كانت فرصة لا تعوض لابد من اغتنامها.. وهذه أسباب المنافسة الرأسية.. ثم كانت هناك المنافسة الأفقية حيث لابد أن أنتشر.. زمان كان يمثلني في الأقصر مثلاً وكيل، واليوم لا يمكن الاعتماد على وكيل لأنه يريد أن يرفع هامش الربح.. ولم يكن السعر في ذلك الوقت شفافاً، فكنت أستطيع أن أزيد ٤٠ أو ٥٠ أو حتى ٧٠٪، وفى عام ١٩٦٥ كان يمكن رفع السعر إلى ٨٠٪.. ولكن اليوم من الصعب أن يحدث هذا، فالسعر معروف، والتكلفة أيضاً معروفة، والمنافسون كثيرون في الداخل والخارج.. وكذلك تتعدد المقاصد السياحية في الخارج.. ولذا كان من الضروري تحقيق الانتشار الأفقي مع الانتشار الرأسي.. وأصبحنا في دوامة وعلينا أن نواجه كيانات كبيرة، وما زلنا في مصر نفتقد إلى فكر إنشاء وحدات اقتصادية.. وحتى لو أقيمت هذه الوحدات داخل مصر فقط سنواجه مشكلة أخرى وهي أنني لم أذهب إلى الزبون، وهنا أصبح مثل (البطة السمينة) من السهل صيدها.. فإذا كان لدينا ١٠ فنادق وثلاثة شركات سياحة ومائة أتوبيس لو لم يعملوا فسنصبح خارج المنافسة، وسنضطر أن نقبل بأي سعر.

وأنتقل في حواري مع إلهامي الزيات الخبير السياحي المخضرم إلى نقطة محورية في هذا الكتاب وأسأله:

● لماذا توترت العلاقة بين البنوك والمستثمرين ومن بينهم قطاع السياحة؟

فيجيب: عندما حدثت الأزمات التي تحدثنا عنها اضطر بعض المستثمرين إلى بيع منشآتهم.. وخلال مشكلة تدني الأسعار كان صاحب المشروع السياحي يواجه مشكلتين.. مشكلة عمالة.. فلابد أن يعمل بأدنى حد من العمالة ليحافظ عليها بعد أن دربها وعلمها، فيضطر للإبقاء عليها رغم ما تسببه من زيادة في التكلفة، ويصبح مضطراً على استمرار التشغيل وبأي سعر، بالإضافة إلى ضرورة سداد فوائد البنك حتى لا تقطع المياه والكهرباء.. والغريب أن البنوك تطلب ضماناً شخصياً، رغم أن النظام المصرفي في الخارج يتعامل على أن المشروع هو الذي يضمن القرض.

● لماذا يوجد عدد كبير من المنشآت السياحية لم تستكمل منذ سنوات ؟

أنا واحد من الذين قاسوا من هذه العملية، لكني تخلصت منها بأن بعت الأصل بربع الثمن، ولم يكن أمامي أي حل آخر لأنني أكره الدخول في مشاكل مع البنوك.. وسبب عدم استكمال هذه المنشآت أن البنوك أوقفت التمويل لهذه المشاريع رغم أنهم كانوا موافقين عليها،



وبعد أن انتهت الفترة المحددة لانتهاء المشروع وفقاً لدراسات الجدوى المقدمة للبنوك عند طلب التسهيلات، طلبت البنوك عمل دراسات جدوى جديدة وهو ما يستغرق سنوات.. ولهذا السبب تعثرت عشرات المشاريع.

● هل قام اتحاد الغرف بعمل حصر لهذه المنشآت التي لم تستكمل ؟

تم عمل حصر خاص بالأعضاء، لكن هناك منشآت أخرى خاصة بغير الأعضاء.. وبصفة عامة فإن عدد هذه المنشآت كبير جداً، وإلقاء نظرة على الغردقة وشرم الشيخ وطابا تكشف مدى ضخامة هذه المشكلة..

● وكيف تقيم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجديدة ؟

أنا سعيد بقرار تخفيض ضريبة الحفلات من ٤٠٪ إلى ١٠٪ لأنني سبق أن طالبت بذلك منذ ٦ سنوات، وأثرت هذه المشكلة أنا ورئيس غرفة الفنادق في ذلك الوقت وتابعناها في مجلس الشعب.. لقد كان العرب يأتون إلى مصر ويقيمون أفراحهم وحفلاتهم ويحجزون عدة أدوار في الفنادق لأقربائهم وأصدقائهم، وبسبب ارتفاع هذه الضريبة أصبحوا لا يحضرون.. وهناك أحد الفنادق كان يحقق إيرادات ١٥ مليون جنيه في السنة من هذه الأفراح، وأصبح لا يحقق سوى مليوني جنيه.. وبحسبة بسيطة فإن تحصيل ٤٠٪ ضرائب على ٢ مليون جنيه يساوي حوالي ٨٠٠ ألف جنيه، في حين أن تحصيل ١٠٪ على ١٥ مليون يساوي مليون ونصف مليون جنيه.. فأيهما أفضل؟.. هذا غير ضريبة المبيعات.

أما بالنسبة لمشاكل الجمارك فكانت كثيرة وغريبة جداً.. وأذكر أنني كنت قد استوردت أتوبيساً وظل محجوزاً في الجمارك لمدة ستة أشهر، ووقتها رفعوا الجمارك من ٥٪ إلى ٥٠٪، ثم صدر قرار بعدم السماح ببيع الأتوبيس إلا بعد أن يتم تسديد دين البنك.. وكانت هناك مشاكل أخرى كثيرة مع الجمارك ومصلحة الضرائب خاصة بعد التعديل التشريعي الذي حدث عام ١٩٩٦، وصارت الأمور وكأن الجميع في مصر يعملون ضد السياحة، حيث أن هناك إجراءات أخرى كثيرة تسببت في تعطيل الاستثمارات في مجال السياحة والإحجام عن استثمارات جديدة.

● الحكومة تعلن دائماً مساندتها لقطاع السياحة، ومع ذلك رجال السياحة يشتكون مر الشكوى.. لماذا ؟

المساندة الوحيدة التي قدمتها الحكومة هو الترويج السياحي، فإذا كان الوزير فؤاد سلطان دفع التنمية السياحية، فإن د. ممدوح البلتاجي قاد الترويج السياحي، يعني كل واحد ترك بصمه وعلامة مميزة..

● لكن الدولة قدمت الكثير في إنشاء ودعم البنية الأساسية التي ساعدت على رفع الاستثمارات السياحية ؟

يقول إلهامي الزيات رئيس اتحاد الغرف السياحية: نعن نعترف أن الدولة قدمت الكثير في مجال البنية الأساسية داخل المدن، لكن لا تنسى أن المستثمرين أيضاً هم الذين تحملوا عبء المرافق والخدمات في المناطق التي خصصتها هيئة التنمية السياحية.



وهناك حقيقة لابد أن نذكرها وهي أنه عندما رفعت الحكومة ضريبة المبيعات، واعترضنا في مجلس الشعب، لم يكن الاعتراض على زيادة هذه الضريبة لأن ذلك حق سيادي للدولة، لكن اعتراضنا كان على التوقيت..

والواقع أنه كانت هناك قرارات عشوائية كثيرة.. وكل فترة يصدر قرار يلغي ما قبله ولا أحد يعرف لماذا.. كانت القرارات تصدر بلا دراسة، مجرد ردود أفعال، ودون تقدير، وبلا حساب للاحتمالات.. ودون استشارة أصحاب الشأن الذين يعرفون حقيقة مشاكلهم وأسبابها..

لقد كانوا يتحدثون فقط عن مكاسب قطاع السياحة.. ورجل السياحة.. نعم رجل السياحة كسب ولكن ماذا فعل بمكاسبه؟.. لقد سعى لزيادة قدراته.. اشترى أتوبيساً جديداً ليساعده في ميدان المنافسة.. فالجات تم تطبيقها بالفعل في مصر منذ فترة، فهناك شركات أجنبية اشترت شركات مصرية، وتعمل بطريق مباشر وغير مباشر، والذي يعمل بالسياحة لو لم يدعم نفسه سيخرج من المنافسة وسيغلق مشروعه.. ولذا لابد أن يواجه المشكلة، كلما حقق مكسباً يشتري أتوبيساً بالقسط، وإذا حقق مكسباً آخر يفتح مكتباً جديداً.. وهكذا.. ولذلك لا تجد صاحب شركة سياحية يركب سيارة خاصة آخر موديل، لأنه يفضل شراء أتوبيس بدلاً من هذه السيارة لأن الأتوبيس سيساهم في زيادة دخله، ويزيد من قدرته على المنافسة.

● كثيراً ما يشكو رجال السياحة من تعدد الرسوم والضرائب التي تحصل بدون وجه حق ؟

نعم إنها كثيرة جداً.. ولا أحد يعرف لماذا يختص هذا القطاع بكل هذه الأنواع من الضرائب والرسوم الذي يقف الكثير منها بعيداً عن وجود أي قوانين أو تشريعات، وكأن الأمر هو مجرد جمع جباية وخنق هذا القطاع وإعاقة مسيرته.. والواقع أن الضرائب لو كانت عادلة ومنطقية لسددناها دون أي اعتراض أو شكوى.. فعلى سبيل المثال لقد طُلب أن تطبق ضريبة المبيعات على صاحب المال وعلى شركة الإدارة أي أنها تحصل ثلاث مرات، وهي محصلة أصلاً على المدخلات.. فبهذا الشكل يتم دفعها أربع مرات..

● كيف تنظر إلى انعكاسات القرارات الحكومية الأخيرة على قطاع السياحة ؟

إن الحكومة الجديدة تسير في طريق سليم، والوزير يوسف بطرس غالي وزير المالية فاهم هو بيعمل إيه.. ومنذ اليوم الأول للوزارة الجديدة وهو راسم هذه القرارات لأنه فاهمها ودارسها، فهو ليس حديث العهد في الحكومة.. إن لديه فكرًا ويبني على أساسه.. وكذلك الدكتور محمود محيي الدين من الناس الذين أحترمهم جداً، وهو مخطط جيد، وعندما تجلس معه تقتنع بفكره جداً.. ولكن بالنسبة للقطاع الخاص فإن المشاكل متعددة ومتنوعة، فمشاكل قطاع السياحة غير مشاكل قطاع النسيج، وتختلف عن مشاكل أي قطاع ثالث.. ولن يستطيع أي مسئول أن يرضي الجميع ولكن ممكن أن يرضى ٨٠٪.. وأنا دائماً أقول



أن هناك أمورًا أكثر أهمية من الضرائب وتحصيل الفلوس، والمشكلة الأهم هي إيجاد فرص عمل للشباب، لأن البطالة هي أكثر ما تسيء إلى أي دولة في العالم.. فلو تم توفير فرص عمل، فهذا يعني رفع عبء كبير، فإذا كان هناك ٦ ملايين موظف حكومة وقطاع عام، فلو أننا نجحنا في تقليل هذا العدد إلى النصف ليعمل النصف الثاني في مجال آخر أكون قد خففت عبئاً كبيراً عن كاهل الدولة خاصة وأن جزءًا كبيرًا من هذا العدد لا ينتج.

• كيف تقيم حركة السياحة في الفترة الحالية ؟

الحقيقة أن السياحة تسير بشكل جيد فيما عدا فترة رأس السنة، حيث وقع قطاع السياحة في خطأ بأن رفعت الفنادق أسعارها بالنسبة لهذا الفترة - رأس السنة والكريسماس - فكانت النتيجة أن انخفض الطلب.. والدليل على ذلك أن حجم التدفق في شهري نوفمبر من العام الماضي، ويناير هذا العام أفضل، ولكن في شهر ديسمبر، وهو شهر الذروة، هناك من طمع ورفع الأسعار فجاء ذلك بنتيجة عكسية، وهذا نتيجة لعدم التنسيق والتفاهم فيما بيننا.

• هل صحيح ان المنتج السياحي المصري اصبح غالي الثمن.. وغير منافس ؟

لا.. ليس غالياً.. ولكن الزبون الآن لم يعد يستعمل كلمة غالي أو رخيص، ولكنه ينظر إلى ما يتلقاه مقابل الفلوس التي يدفعها.. هذا هو المبدأ الذي يتعامل به السائح الآن.. والحقيقة أن مشكلتنا في الكوادر البشرية المدربة بشكل جيد، ولذلك فإننا ركزنا اهتمامنا في الاتحاد على التدريب، ونقيم مركزاً للتدريب، وقد حصلنا على معونة من الحكومة الأمريكية قيمتها ٢ مليون دولار، وقد كان من المقرر أن ندرب ٢٠٠٠ كادر بشري، لكننا نجحنا في تدريب تسعة آلاف، واعتبر هذا إنجازاً ضخماً جداً، وعرضوا هذه التجربة الناجحة كنموذج في بعض دول العالم كالهند ولبنان، وأعطونا مليوني دولار آخرين وسيتم صرفها لأول مرة كتمويل مباشر.

• اليس هناك مشروع لرفع مستوى المستثمرين انفسهم حيث ان بعض الدخلاء يشوهون صورة السياحة المصرية ؟

الحقيقة أن هذا السؤال مهم جداً حيث أن ٩٠٪ من هؤلاء لا يتصرفون بسوء نية.. لقد دخل البعض هذا المجال لأنه علم أنه مجال مربح.. وأذكر أثناء ولاية فؤاد سلطان كوزير للسياحة أن عقدنا مؤتمراً حضره حوالي ٣٠٠ شخص، وقام أحدهم وقال: أنا كنت ضابط جيش، وفتحت شركة استيراد وتصدير وكسبت، ثم سمعت أن العمل في مجال السياحة يحقق مكسباً جيداً، ففتحت شركة للسياحة، واليوم أعاني وأندم أشد الندم لأني لم أكن أعلم أنني لكي أفتح شركة سياحة لابد أن أتقن اللغة الإنجليزية!!

فسألته: من قال لك تفتح شركة سياحة؟ فأجاب: أهي غلطة وندمت عليها.. وهذه هي مشكلة الكثيرين أنهم لا يقومون بالدراسة الكافية لأي مشروع قبل الدخول فيه.



• هناك من يقول ان تنظيمات قطاع السياحة من غرف واتحادات ليست بالقوة التي تحمي هذه الصناعة وانه لا يوجد تنسيق بين العاملين فيها ؟

فعلاً هذا صحيح.. إنها نقطة ضعف، وقد اتخذنا بعض التدابير من خلال الاتحاد المصري للغرف السياحية ستظهر آثارها قريباً.. والواقع أن الكثيرين منا يتناسون أننا أصحاب مصلحة واحدة، وأن علينا أن نبيع مصر كمقصد سياحي متميز، قبل أن أسوق لشركتي وبرامجي، لكن للأسف فإن المنافسة غير الواعية للبعض تخلق أوضاعاً سلبية يعاني منها الجميع وهو ما نعمل الآن على تداركه وتجاوز تداعياته.

• واعود في حواري مع إلهامي الزيات إلى مشكلة توقف البنوك عن تمويل المشروعات السياحية.. وأسأله رايه في كيفية حل هذه المشكلة؟

يقول: بأي شكل لابد من الانتهاء من هذه المشكلة، إما بالتعويم، أو بمنح أصحاب هذه المشروعات قروضًا تسدد على عشر سنوات.. وعلينا أن نعمل بمنطق أن المستقبل أفضل من الماضي.. حيث كانت الضغوط الخارجية في الماضي كثيرة.. وأنا متفائل بأن الغد سيكون أفضل من الأمس.. لذلك لابد أن تكون هناك مساعدة من جانب البنوك، والبحث عن فكر جديد.. والبنك لن يستطيع إدارة كل هذه المشروعات، ولو حاول إدارتها سيسقط ويتعثر.. وعلينا أن ننقذ تلك الأموال التي صرفت وأصبحت مجرد أعمدة خرسانية واقفة، إذن لابد من إنهائها، خاصة أن الدولة الآن تنمي المطارات وهو ما يعني إمكانية استيعاب أعداد أكبر من السائحين، وسنكون في احتياج لهذه الفنادق.. إذن التعويم هو الحل الصحيح.. ولكن بشروط قابلة للتنفيذ وليس بالشروط التي كانت سائدة في الماضي التي تجبر المقترض بالتوقيع على شيك وكمبيالة وشيك بالمبلغ كله.

• ما هي اكبر مشكلة تواجه قطاع السياحة الآن ؟

كثرة الإجراءات هي المشكلة رقم واحد لأن من يعمل في السياحة يحتاج إلى التفرغ لهذا العمل وإنهاء كافة إجراءات مشروعه بأقصى سرعة ممكنة.. والواقع أن المشكلة ليست في "الناس اللي فوق"، ولكن في "الناس اللي تحت"، فمصر تفتقر إلى الإدارة المتوسطة.. توجد إدارة عليا.. ويوجد عامل.. فلو نظرنا إلى البنوك نجد أن رئيس البنك فاهم، ولكن المسئول الذي يليه ليس على المستوى.. وهناك قضية هامة وهي ضرورة تخفيض عدد الموظفين على أن نقوم بتأهيل قلة منهم تأهيلاً جيداً بحيث تنتج أفضل.. وهنا تساعد الحكومة القطاع الخاص بمقابل، بمعنى أن تمنح المستثمر قرضاً مدته ١٢ سنة في مقابل أن يقوم بتشغيل مائة عامل زيادة.. أي أن ينتقلوا من الحكومة إلى القطاع الخاص بعد تأهيلهم.

• اخيراً ماذا يقدم اتحاد الغرف السياحية لهذا القطاع ؟

هدفنا هو التصدي للمشاكل وحلها، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية وهو من أهم سبل تقدم السياحة ونجاحها.



• وماذا فعلتم مع الشركات التي تمارس العمل السياحي بلا ترخيص ؟

الواقع أنها مشكلة منتشرة بشكل مستفز في شرم الشيخ والغردقة وطابا، هناك أعداد كبيرة تمارس بيع السياحة "عيني عينك" وذات مرة قمنا بالعمل مع وزارة السياحة وتم قفل ٥٧ شركة من هذه النوعية في الغردقة وحدها.. ومنهم من قفل الشركة وفتح محل حلاقة، ويبيع سياحة من خلاله!!

أولها ضرورة أن يتسلم المصنع المعدة التي يقوم باستيرادها خلال ٢٤ ساعة.. وثانيها ضرورة تخفيض الجمارك على المواد الخام بأكبر قدر ممكن.. وثالث هذه البنود إلغاء الأساليب الروتينية المتبعة في التعامل معها في الجمارك.. أي بصفة عامة معالجة كل التشوهات الجمركية. والواقع أن الحكومة الجديدة بدأت في معالجة هذه الأمور، وأنا أحيي وزير المالية على تبنيه لهذه القضية، وفى خلال أيام ستصدر عدة قرارات لمعالجة هذه التشوهات في المنافذ الجمركية، حيث يتم التعامل مع المنتج التام الصنع

[illegible]



خالد ابو إسماعيل

رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية

- لولا قرار الرئيس مبارك بزيادة الدعم لقفزت الأسعار اكثر
- كثرة احاديث المسئولين عن الإجراءات القمعية تسببت في رفع سعر الدولار
- اتفاقية التجارة العربية لن تنجح إلا إذا خلصت النوايا
- ارتفاع نسبة فوائد البنوك لم يتسبب في التعثر
- رجال البنوك ارتعشت ايديهم عندما وجدوا زملاءهم بالسجن ولا نلومهم
- بدات متاعب البنوك عند محاكمة نواب القروض

يحتل خالد أبو إسماعيل مكانة مرموقة بين شريحة عريضة من قطاع الأعمال الخاص في مصر، باعتباره رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، والتي تقف تحت مظلته عشرات الآلاف ممن يعملون ليس في التجارة وحدها ولكن في العديد من الغرف النوعية التي تنتمي لهذا التجمع الهام الذي يمثل أهم منظمات الأعمال في مصر.. وقد أختير خالد أبو إسماعيل قبل سنوات رئيساً للاتحاد العربي للغرف التجارية، إضافة إلى العديد من المواقع الحيوية من بينها رئاسته لمجلس الأعمال المصري – الصيني، وتوليه موقع نائب رئيس الغرفة التجارية المصرية – البريطانية، وغرفة التجارة الدولية بباريس، وغيرها كثير من المواقع الرفيعة.. كانت قضية ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية محوراً في حوارنا مع "شهبندر" تجار مصر، كما كان التعثر وأسبابه أحد أهم محطات هذا الحوار الذي اتسم ضيفنا خلاله بالصراحة والتلقائية.. نقلنا إليه ما يوجه للاتحاد الذي يرأسه من اتهامات، وأجاب بصدر رحب ودون لحظة غضب.. وكان هذا الحوار.

• منظمات الأعمال متهمة بأنها لا تدافع عن رجال الأعمال خاصة في الظروف الصعبة التي مرت بهم في السنوات الخمس الماضية.. ماذا تقول ؟

إنه اتهام ظالم جداً خاصة.. ففي الأربع سنوات الماضية حيث كان كل هم منظمات الأعمال، وعلى رأسها الغرف التجارية، وهي المنظمة الأم لهم جميعاً، هو الدفاع المستميت عن رجال الأعمال.. ودافعنا عن أول المتعثرين، وقد بدأنا في وزارة الدكتور عاطف عبيد، حيث كان الدكتور يوسف بطرس غالي وقتها يشغل موقع وزير الاقتصاد، وتم وضع مشروع للمتعثرين بناءً على اقتراح من جانبنا، وتبناه رئيس الوزراء والدكتور يوسف بطرس غالي.. وتم تكوين أول لجنة، وكان مقررها الدكتور محمود محيي الدين عندما كان مستشاراً للدكتور يوسف بطرس.. وسار العمل على مراحل عندما بدأنا من القطاع الأضعف وهم التجار والصناع الصغيرين، وبالمتعثر في مليون جنيه فأقل، ثم المتعثر في خمسة ملايين، ثم في عشرة ملايين.. وقد نجح المشروع مع المتعثرين في مليون جنيه وتم حل مشاكل (٤٦٧) تاجراً في سرية تامة، لأن كثرة الحديث عن مشاكل المتعثرين تكشف أسرارهم وتدفع كل من له أموال لديهم بالإسراع بالمطالبة باستردادها، وكذلك يمتنع المدنيين لهم من تسديد الديون، وهو ما يضاعف مشكلتهم.

• إذن كان عدم ظهور دوركم مقصوداً بهدف الحفاظ على السرية ؟

كان هذا هو الهدف.. وعندما تم إلغاء وزارة الاقتصاد، وحلت محلها وزارة التجارة الخارجية، وفقد د. يوسف بطرس غالي موقعه في الإشراف على البنوك والمصارف، بدأنا نعمل مباشرة مع البنك المركزي برئاسة محمود أبو العيون، وكذلك مع الدكتور عاطف عبيد، وتمت العملية لكنها استغرقت وقتاً طويلاً.. كما كان جهد قطاعنا واضحاً جداً من خلال جميع القوانين التي صدرت في هذه الفترة، حيث كان تدخلنا واضحاً وصريحاً في هذه القوانين، فلم يصدر أي قانون إلا بعد أن ندرسه ونوافق عليه.. وفى رمضان قبل الماضي صدر قرار البنك المركزي الخاص بعدم الاستيراد إلا بسداد كامل الاعتمادات المستندية مقدماً، ولكننا تدخلنا بشدة، وتم إلغاء هذا القرار فوراً.

• وبماذا تفسر إذن التضارب والتعارض في كثير من القرارات التي صدرت في السنوات الأربع الماضية وكان لها تأثيرها السلبي على قطاع الأعمال ؟

إن مشكلتنا في مصر تكمن في كثرة القرارات الوزارية التي تؤدي إلى خنق التجارة والصناعة.. وهذا الأمر ليس وليد الأربع سنوات الماضية فقط، ولكن قبل ذلك بسنوات.. وعلى سبيل المثال ففي وزارة الراحل الدكتور جلال أبو الدهب ألغينا في جلسة واحدة ٣٦٠ قراراً وزارياً كانت خانقة للتجارة الداخلية تماماً.. والواقع أن الاقتصاد المصري هو الذي يدفع ثمن تشابك مثل هذه القرارات.. وإن كنت أرى أن حكومة د. نظيف تعمل على حل هذه التشابكات بقدر كبير.

• انتم متهمون ايضاً بعدم دفاعكم عن المواطن المستهلك حيث تلتهب اسعار السلع واتحاد الغرف التجارية في موقف المتفرج ؟

هذا أيضاً اتهام ظالم.. فعندما تم تحرير سعر الصرف في ٢٨ يناير سنة ٢٠٠٣ وقفز سعر الدولار في خلال أيام قليلة حتى وصل ٧ جنيهات.. في نفس وقت صدور قرار تحرير سعر الصرف شكلنا لجنة لمتابعة الأسعار، تولاها أحمد الوكيل عضو مجلس إدارة الاتحاد ونائب رئيس غرفة تجارة الإسكندرية، وتابعنا العملية، واجتمعنا مع كبار المستوردين والمنتجين لحوالي ثمان سلع استراتيجية في جلسات خاصة، وتعاون معنا الكثيرون واستجابوا ولم يرفعوا



كثيراً من أسعار بعض السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الزيت والسكر والأرز والشاي، ولولا ذلك لقفزت أسعار هذه السلع وغيرها إلى أضعاف ما نعاني منه الآن..

وقد تم هذا أيضاً دون إعلان من جانبنا لأن كثرة الكلام في مثل هذه الأمور قد يؤدي إلى إثارة بعض التجار الجهلة الذين لا يقدرون مثل هذه المواقف.. والواقع أن العمل بهدوء ودون جلبة هو الذي يؤدي إلى تحسن المواقف.. وأكبر دليل على ذلك ما حدث من جانب محافظ البنك المركزي الجديد ومجلس إدارته، حيث قرروا عدم الحديث عن سعر الصرف، وعملوا في هدوء، وهو ما أدى إلى انخفاض السعر تدريجياً.. وهذا على عكس ما حدث في السابق، حيث أدت كثرة أحاديث المسئولين عن الإجراءات الخاصة بوقف ارتفاع سعر الصرف إلى أن قفز سعره إلى أكثر من سبعة جنيهات، كما أن الحديث عن الإجراءات القمعية أدى إلى ارتفاع السعر من منطلق أن الممنوع مرغوب.

• ولكن رغم كل ما ذكرت، ورغم انخفاض سعر الدولار، والمعالجات التي اتخذتها الحكومة الحالية مؤخرا.. فالناس تشكو مر الشكوى من ارتفاع الأسعار؟

للأسف الشديد إننا عندما نتحدث عن الأسعار نخطئ دائماً ونقارنها بأسعار ٢٨ يناير ٢٠٠٣ وهو التاريخ الذي أعلن فيه قرار تحرير سعر الصرف، ونتناسى تماماً أن الدولار الذي كان سعره في حدود ٣٨٠ قرشاً أصبح الآن ستة جنيهات وربع.. وهنا لابد أن أؤكد على ضرورة وضع فارق السعر في الاعتبار، كما تناسينا أيضاً سوء الحظ الذي أثر على مواد رئيسية من قوت الشعب المصري عندما أصاب الجفاف العالم في عام ٢٠٠٣ وأدى إلى ارتفاعات غير عادية في الأسعار العالمية.. وأذكر هنا أننا قمنا بزيارة رسمية في شهر يناير عام ٢٠٠٣ لأوكرانيا وروسيا، وكان معنا وزير التموين ووزيرة التعاون الدولي للاتفاق على شراء قمح، ورفضنا أن نشتري الطن بمبلغ ١٢٠٠ دولارًا، وبعد ذلك بثلاثة أشهر، وبسبب عمليات الجفاف والعجز في محاصيل القمح، ارتفع السعر إلى ١٦٠ و ١٨٠ دولارًا للطن.

كما ارتفع سعر الزيت عالمياً بنسبة ١٠٠٪ قبل تحرير سعر الصرف.. وهكذا إلى جانب انخفاض سعر الجنيه المصري، ارتفعت أسعار الكثير من السلع على مستوى العالم.. ورغم كل ذلك فإن الرئيس مبارك طلب من الحكومة زيادة

الدعم بالنسبة للسلع السبع التي أضيفت على بطاقة التموين حتى تعود لأسعار ٢٨ يناير ٢٠٠٣، وقد كلف هذا القرار ميزانية الدولة حوالي ستة مليارات جنيه.. وأقولها صراحة أنه لولا هذا القرار لقفزت الأسعار بشكل كبير جداً.

• واقاطع خالد ابو إسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية واقول له.. الم تجرب ان تضع نفسك مرة في موقف المستهلك صاحب الدخل المحدود ؟

فيقول: إنني في كل يوم ومنذ بدأت موجة ارتفاع الأسعار في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ أواجه هجوماً عنيفاً داخل بيتي من زوجتي التي تطالبني بضرورة إيجاد حل، وتتهمني بأننا لا نفعل شيئاً لمواجهة غول الأسعار، حيث تنظر إلي هي ومثيلاتها وصديقاتها من ربات البيوت بأنني "شهبندر" تجار مصر.. وبهذه المناسبة أذكر موقفاً طريفاً تعرضت له وسأرويه كما حدث.. في أحد أيام شهر مايو عام ٢٠٠٣، وكنت ذاهباً لحضور اجتماع عام للشعبة العامة للمستوردين للبحث حول إمكانية تقليل الاعتماد على الدولار في عمليات الاستيراد حتى نحد من زيادة سعره.. وعندما دخلت المصعد فوجئت بعامله يقول لي: "يا عم الحاج حنوصل لفين.. أنا عندي مراتي و٣ أولاد وحماتي.. وأنا كل مرتبي رغم أن ربنا يستوركوا زوتونا إنما الزيادة دي ما تغطيش تمن عشر سندوتشات فول لأن سعر الفول غلي.. فشوف لي إيه الحكاية".

ولا تتصور حجم الطعنة التي أصابت صدري من كلمات هذا الرجل، وغادرت المصعد وأنا في حالة عصبية سيئة، وحضرت الاجتماع وأنا ثائر جداً، وهاجمت بعض الحاضرين في الاجتماع، ومن شدة تأثري تركت الاجتماع وانتقلت إلى غرفة مكتبي، وأنا أفكر فيما سمعته من عامل المصعد، ومما أسمعه من المواطنين في كل مكان وحتى أهل بيتي.. كلها ضغوط رهيبة.. والحكومة مظلومة وتحاول أن تضغط على جميع الأطراف.. ومن قسوة هذه الضغوط طلبت من رئيس قطاع العلاقات العامة أن يحجز لي على أول طائرة متجهة إلى "جدة"، وبالفعل سافرت على الفور، وذهبت إلى الكعبة المشرفة ومكثت يومين لأني أحسست أنني سأصاب بانفجار في المخ بسبب كثرة الضغوط التي واجهتها.

عربت لخالد أبو إسماعيل عن تقديري لصراحته وسعة صدره.. ولكني عدت أسأله:





• بماذا تفسر تدني نوعيات السلع المدعومة ؟

فقال بتلقائية: أنا معاك في دي.. فبعض السلع المدعومة بها بعض الأخطاء في التعبئة، ولكن هناك عبوات نظيفة جداً.. وعلينا أن نضع في الاعتبار أن القرار السياسي الخاص بدعم هذه السلع جاء قبل وقت قصير من دخول المدارس وحلول شهر رمضان، وكان على وزارة التموين أن تلجأ إلى جميع شركات التعبئة على مستوى الجمهورية حتى تغطي احتياجات ٤٠ مليون مستهلك أصحاب البطاقات، وكان لابد في نفس الوقت إضافة هذه السلع على ١١ مليون بطاقة تموينية، وكلها عمليات ليست بسيطة، خاصة كان تنفيذها يتم بسرعة شديدة.. ومن هنا حدثت أخطاء في بداية تنفيذ هذا القرار، ولكن الآن عندما يتم إبلاغنا بأي تجاوزات يواجه صاحبها بالإيقاف وبغرامات كبيرة جداً..

• اقاطعه واقول له: ولكن لازال هناك الكثير من الفساد من تجار يقدمون بضاعة شديدة التدني ضمن المواد التموينية التي تصرف بالبطاقات ؟

فيقول: هناك رقابة شديدة ومنتشرة، ولكنها لا تستطيع أن تغطي هذا الكم الكبير جداً من حجم الاستهلاك اليومي.. فهناك من يقول أن رغيف الخبز به مسامير ودوبار، وأنا أقول لكل من يجد مثل هذا الخطأ أو الإهمال أن يبلغ عنه لأن الرقابة مهما بلغت لن تغطي كل شيء، ولن تستطيع أن تضع شرطياً على رأس كل عامل أو خباز..

وهناك نقطة أخرى هامة وخطيرة جداً ونسعى لمعالجتها بشتى الطرق، وهي التجارة والصناعة غير المنظورة، مثل تلك التي يطلق عليها التصنيع في "بير السلم"، وضرب الماركات والغش التجاري، وهو ما يتم وضع أسس وقوانين جديدة لمواجهته.. فإذا كان لدينا ٥،٣ مليون تاجر لهم ٢ مليون سجل تجاري، فهناك كثيرون غير معروف عددهم غير مسجلين ويعملون دون سجل تجاري، أي أنهم ليسوا تحت السيطرة، ولا يسددون ضرائب أو تأمينات، وينتجون سلعاً فاسدة.

• كيف تقيم اتجاه الحكومة للاتفاق مرة اخرى مع عدد من شركات التوزيع وتجارة التجزئة العالمية للعمل في السوق المصرية ؟

هذا اتجاه إيجابي، وله الكثير من الفوائد، حيث يساهم في تحقيق استقرار الأسواق وزيادة قدرات السوق المحلي، ويؤدي إلى حدوث توازن في السوق خلال الفترة المقبلة، ولكن بشرط أن يكون العمل أساسه المنافسة الشريفة ومنع الاحتكار وتقديم سلع أكثر جودة.

كما أن عودة مثل هذه الشركات العالمية إلى العمل في السوق المصري سيؤدي إلى زيادة حكم الاستثمار الأجنبي، وذلك بجذب استثمارات جديدة عن طريق هذه الشركات، وهو ما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل جديدة أمام الشباب، هذا بالإضافة إلى تشجيع الصادرات حيث أن مثل هذه المحلات ستسعى على تصدير المنتج المحلي إلى فروعها في بلدان أخرى خارج مصر، وفى نفس الوقت ستعمل على تطوير التجارة الداخلية.

أما فيما يتعلق بما سبق أن تردد عن علاقة إحدى هذه الشركات "سنسبري" مع إسرائيل، فالواقع أن هذه الشركة إنجليزية ولا علاقة لها بإسرائيل وهي من أقوى الشركات العالمية في هذا المجال، أما سبب فشلها في المرحلة السابقة في مصر فيرجع إلى وقوعها في بعض الأخطاء الإدارية، إلى جانب عدم قيامها بدراسة أوضاعها بشكل جيد.

• واعود مع رئيس اتحاد الغرف التجارية إلى الحديث عن سعر الصرف واسأله: هل ترى ان هذا التحرير جاء في وقته المناسب ؟

فيجيب: لا .. تحرير سعر الصرف كان لابد أن يتم قبل عامين أو ثلاثة أعوام من تاريخ إعلانه .. فأثناء حكومة الدكتور عاطف صدقي كان هناك استقرار واضح لسعر الصرف حيث ظل يتراوح ما بين ٣٣٨ - ٣٤٠ قرشاً، حتى أن شركات الصرافة كانت تبيع أحياناً أرخص من البنوك بنصف قرش.. وكان يجب في هذه الفترة أن يتم تحرير سعر الصرف.. وقد تحدثت مع الدكتور كمال الجنزوري في هذا الشأن فور توليه رئاسة الحكومة، فرفض بشدة وقال أن لدينا التزامات لابد أن نوفي بها .. حيث أن الدولة كانت تركز كل اهتمامها على ما تدعمه، وقد كنا نستورد ٦٥٪ من قوتنا الرئيسي الاستراتيجي، ولذلك



كان المسئولون متخوفين من تحرير سعر الصرف، وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياطي النقدي في البنك المركزي من حوالي ٢٢ مليار دولار في حكومة د. عاطف صدقي إلى حوالي ٩ أو ١٠.. ولو كان قد تم تحرير سعر الصرف في ذلك الوقت لما وصل سعره بأي حال من الأحوال لما هو عليه الآن.. وإذا كان الوقت الذي تم فيه تحرير سعر الصرف ليس ملائماً، إلا أنه شر كان لابد منه، لأننا لو انتظرنا أكثر من ذلك لانخفضت قيمة الجنيه أكثر كثيراً وأصبح مثل الليرة اللبنانية التي انخفضت قيمتها ٤ ليرات مقابل الدولار إلى ١٥٠٠ ليرة اليوم.. ولذا كان لابد من تحرير سعر الصرف فقد كان هذا التحرير خطوة حتمية.

• الآراء التي قيلت حول اسباب التعثر كثيرة.. البعض ارجعه إلى ارتفاع فوائد البنوك، والبعض الآخر إلى ركود السوق، وفريق ثالث نسبه إلى القرارات الضاغطة على رجال الأعمال فما رايك ؟

بداية لابد من الاعتراف بأن التعثر لم ينتج عن ارتفاع الفوائد البنكية.. لقد مررنا بمرحلة رواج اقتصادي غير عادي حتى عام ١٩٩٥/١٩٩٦، وقبلها في أواخر الثمانينيات كانت الفائدة تصل إلى ٢٠٪، كانت الناس تبيع وتكسب وتعيش حالة جيدة من الرواج.. لقد حدث التعثر عندما بدأ الركود والكساد وقبل تحرير سعر الصرف.. التعثر الحقيقي بدأ منذ أواخر عام ١٩٩٧.. فمنذ شهر يوليو عام ١٩٩٧ بدأ تراكم الأحداث في المنطقة، تراكم أحداث حرب الخليج، والانتفاضة، ثم ما حدث في الأقصر.. لقد شملت الانهيارات المنطقة المحيطة بنا.. ورغم ذلك عاندنا ولم نحرر سعر الصرف، ونظراً لأن سعر الدولار كان في حدود ٣٤٠ قرشاً فقد فضل الكثيرون الاستيراد على التصدير، فأصبحت تكلفة التصدير أعلى من الاستيراد، ونظراً للرواج الذي كانت تشهده منطقة النمور في آسيا، بدأنا نستورد كماً كبيراً من السلع، وهو ما قفز بحجم الاستيراد من ١٠-١١ ملياراً إلى ١٧-١٨ ملياراً، واستعملت البنوك أموالها في الاستيراد، وبدأنا في استخدام الاحتياطي، وهو ما أدى في النهاية إلى حالة غير عادية من الكساد والركود، حيث شحت الأموال مع الناس، وتزايد عدد "البروتوستوهات" أي عدم دفع الكمبيالات وعدم تغطية الشيكات وهو ما أدى إلى زيادة الإفلاسات، ولم تكن هناك معالجة سريعة لحالة الكساد، فبدأت عمليات التعثر وتزايدت مع تحرير سعر الصرف، فقد كانت هناك



ديون محسوبة بسعر ٣٤٠ قرشاً للدولار وأصبح لابد من سدادها بالسعر الجديد.

كما أن البنوك واجهت مشكلة كبيرة منذ أن بدأت الأحكام مع قضية نواب القروض وحوكم رؤساء البنوك، ولازال بعضهم في السجون، وهو ما أدى إلى تخوف رجال البنوك وارتعشت أياديهم، فانخفضت عمليات الائتمان، فبعد أن ارتفعت أرقامها كثيراً في السنتين السابقتين، انخفضت إلى أقل مستوى في تاريخ مصر.. فتراكمت الأموال في البنوك.. وأنا هنا لا يمكن أن ألوم على القيادات المصرفية بعد أن وجدوا زملاءهم خلف القضبان، بل ومنهم من مات في السجن.

• من المسئول.. الحكومة.. ام رجال الأعمال.. ام البنوك ام من ؟

المسئول "نظام على بعضه" ففي فترة ما تولدت فئة دخيلة على السوق.. والواقع أن الجميع مسئول.. الحكومة ورجال الأعمال، ولا أنكر مسئوليتنا كمنظمات أعمال.. باختصار الكل اشترك في هذه المصيبة.

• بصفتك "شهبندر" التجار او التاجر الأكبر.. الناس تسألك: متى تعتدل الأسعار؟

الأسعار ستعود إلى الاعتدال عندما نقتنع بالقانون الأزلي.. قانون العرض والطلب الذي يحكم كل شيء في الاقتصاد.. عندما يكون هناك سوق مفتوح ومنافسة.. وأنا من المؤيدين جداً لاتفاقية تيسير التجارة العربية، وعدم وجود حمايات لأن الحماية تؤدي إلى الاحتكار، والاحتكار يؤدي إلى فرض أسعار.. ولكن العرض والطلب وآليات السوق هي التي تحكم كل شيء.. وأنا أتوقع أنه خلال عام ٢٠٠٥ ومع انخفاض سعر الدولار ستعتدل الأسعار.. وتخفيضات الجمارك الأخيرة من المفروض ألا تظهر آثارها على السوق إلا بعد فترة من ٤-٦ شهور.. ومن هنا أرى أن آليات السوق سوف تحكمنا في عام ٢٠٠٥ خاصة وأن الأسعار العالمية للسلع معتدلة هذا العام وهناك استقرار، بل أن هناك هبوطاً في بعض الأسعار، مما يزيد من مساحة الأمل بأن الخير قادم في هذا العام ٢٠٠٥



• اتفاقية التجارة العربية التي بدا تنفيذ آخر مراحلها بإزالة الجمارك نهائياً مع بداية هذا العام.. كيف تقيم انعكاساتها على التجارة المصرية، والسوق المصري بشكل عام ؟

هذه الاتفاقية بدأت منذ ٧ سنوات ووصل انخفاض الجمارك إلى ٨٠٪ حتى نهاية شهر ديسمبر الماضي، حيث اكتمل مع بداية العام الجديد إلى ١٠٠٪ وهذا الفرق ليس هو بالمؤثر الكبير.. ولكن ما أريد التأكيد عليه هو ضرورة أن تخلص النوايا بين الدول العربية حتى يستفيد كل تجار وصناع ومصدري ومستوردي الأمة العربية كلها مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار في الدول العربية كلها.. فبدلاً من الاستيراد من العالم الخارجي يتم الاستيراد فيما بيننا.. المهم أن تخلص النوايا ولا نضع القيود والعراقيل التي تعيق حركة التجارة بين الدول العربية.

• اتفاقية الكويز هل ستؤثر سلباً أم إيجاباً على قطاع التجارة ؟

هذه الاتفاقية ستفيد قطاع صناعة النسيج في المقام الأول وخاصة للمنتجات التي نقوم بتصديرها إلى أمريكا.. أما بالنسبة لآثارها على قطاع التجارة فلا يمكن الحكم الآن، وعلينا أن ننتظر لما سيحدث هذا العام ٢٠٠٥.

• كيف استقبل قطاع الأعمال التسويات التي تمت مؤخراً وتعديل المادة ١٣٣ ؟

استقبلها بفرحة غامرة، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه الإجراءات التي تبشر بالأمل في سداد ديون البنوك ورفع مشاكل المتعثرين.. فقد أدى هذا التعثر لحدوث أضرار جسيمة على اقتصاد مصر وعلى حركة الاستثمار وتدفقها وتنميتها.. والحقيقة أن تعديل مواد القانون بما يسمح برفع الحبس والأحكام لمن يسدد للبنوك أموالها سوف يخلق مشاعر بالاستقرار لدى رجال الأعمال، ويدفعهم لدفع مزيداً من الخير في شرايين الاقتصاد الوطني.. وبصراحة أقول لك أن الاستثمار لا يمكن أن ينمو ويتطور في ظل إجراءات بوليسية سواء لرجال الأعمال أو مسئولي البنوك.. على كل حال فإن القادم أفضل بإذن الله وأتوقع أن تشهد الفترة القادمة دفعة قوية في ظل الإجراءات المرنة والمنطقية التي بدأت الحكومة الجديدة في اتخاذها.

• بعد ان اختلط الحابل بالنابل.. اسألك من هو التاجر ؟

التاجر الحقيقي هو التقي والأمين والجريء.. والرحيم أيضاً.

• خالد ابو إسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية.. بماذا تحلم ؟

أحلم أن يتم تنفيذ الاتفاقات العربية بالكامل.. كما أحلم أن يحصل المستهلك المصري على سلعته بالسعر الحقيقي والجودة الحقيقية.. أما أكبر حلم هو القضاء على البطالة في مصر والعالم العربي.







محمد عبد السلام

رئيس البورصة المصرية

- البورصة تأثرت سلباً بالتعثر.. وانتعشت بالتسويات
- تسوية احمد بهجت رفعت اسهم لكح في البورصة
- بعد القرارات الاقتصادية الأخيرة.. البورصة المصرية سجلت اعلى نسبة نمو للنشاط في العالم
- البورصة مرآة لحالة الاقتصاد



البورصة في أي دولة من دول العالم هي المرآة التي تنعكس عليها الحالة الاقتصادية.. من هنا تأتي أهمية الحديث مع محمد عبد السلام رئيس البورصة المصرية كأحد المحاور في حلقات هذا الكتاب..

• ما رايك في الإجراءات والقرارات الحكومية الجديدة.. مثل تخفيض الجمارك والضرائب وغيرهما.. وما انعكاساتها على البورصة ؟

بدون شك الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في الفترة الماضية انعكست على البورصة وعلى الاقتصاد بشكل عام انعكاساً إيجابياً جيداً، فقد ارتفع حجم النشاط والمتوسط اليومي للبورصة، مما يؤكد أن أي قرار اقتصادي تتخذه الحكومة يؤثر فوراً على البورصة سواء سلباً أو إيجاباً.. والقرارات الأخيرة من تخفيض الجمارك، وكذلك تخفيض الضرائب التجارية بالنسبة للشركات من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ ستنعكس على أرباح الشركات المقيدة بالبورصة، وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة الكوبون الذي سيتم صرفه، وبالتالي يرتفع سعر الكوبونات.. وهذا بالطبع يؤدي لأرباح أكبر مع المتعاملين في البورصة مما يحقق في النهاية زيادة الإقبال على البورصة وتزيد عمليات الشراء، وبالتالي يزيد التعامل وحجم النشاط.

• كيف تقيم التسويات الأخيرة التي عالجت مشكلة التعثر ؟

عندما يحدث تعثر لشركة من الشركات المقيدة في البورصة فإن هذا ينعكس على الورقة المالية الخاصة بالشركة، ويسعى المستثمرون والمواطنون إلى التخلص من الورقة، وبالتالي ينخفض سعرها.. وبمجرد أن يقال أن هناك تسوية ستتم للشركة المتعثرة يعود الإقبال عليها مرة أخرى ويرتفع سعرها.

وآمل أن يتم تصحيح أوضاع كافة الشركات المتعثرة حتى يعود الإقبال على أوراقها.. وهناك مثال صارخ على ذلك.. فبمجرد ورود أنباء عن تسويات رامي لكح مع البنوك فإن الورقة المالية لشركته ارتفع سعرها من ٦٦ قرشاً إلى ٢٧٠ قرشاً، بل أن ورقة شركة لكح ارتفع سعرها لمجرد أن رجل الأعمال أحمد بهجت قام بعمل تسويته المعروفة.. ولذلك فإن التسويات التي تمت كان لها آثارها الإيجابية على البورصة وانعكاس على الشركات والأوراق المالية.

• في حالة تعثر شركة مقيدة بالبورصة وتوقفها نهائياً.. كيف تتعاملون مع الورقة المالية الخاصة بها ؟

هذه الورقة تنتهي قيمتها، وينتهي الأمر.. فالبورصة لها نظم حماية وتأمين ضد المخاطر غير التجارية، أما التجارية فلا دخل للبورصة بها، ولا تتدخل في حالات تعثر الشركات الموجودة والمقيدة، والتعامل يكون مع الأوراق المالية المتداولة.

• وما رايك في توقف البنوك عن الائتمان والتمويل مؤخراً بسبب حالات التعثر؟.. وهل حقيقي ان هذا يؤدي إلى اتجاه المستثمرين للبورصة ؟

إن مستثمر البورصة لا يستطيع أن يستغني عنها، فهو يحقق عوائد عالية.. فالحقيقة الاقتصادية أنه كلما تزداد المخاطر تزداد احتمالات الربح، والاستثمار في البورصة له مخاطر وله عائد أعلى من العائد في مجالات أخرى، وقد عملت بعض البنوك أوعية ادخارية جديدة تعطي فائدة ١٢،٥٪.. وهذا لم يؤثر على البورصة، ولازالت هذه الشهادات موجودة والنشاط في البورصة يزيد.. فالبنوك تأخذ فئة من المستثمرين خاصة الذين يفضلون أن يستثمروا أموالهم بلا أي مخاطر.

والبنك إذا انخفضت عمليات الائتمان والتمويل لديه يقل دوره، لأن لديه أموالاً وفوائض أصحابها مودعون ويحصلون على فوائد، فلابد أن يتم تشغيل الأموال للحصول على عائد أعلى من الفوائد.. فحتى يحقق البنك الربح فلابد أن يستثمر أمواله، فيعمل محافظ أوراق مالية وسندات وبالتالي يتجه للبورصة، أو أنه يعطي تمويلاً لشركات أو يدخل مؤسساً.. وهذا دور رئيسي من أدوار البنوك التجارية أن يدخل مؤسساً لشركة حتى يحقق الربح الذي يرجوه، ثم يخرج من الشركة ليعمل مشروعاً آخر لتنشيط الاقتصاد.

• لكن قيادات البنوك يترددون كثيراً في عملية الائتمان ؟

أعتقد أن هذه عملية وقتية، وستعود البنوك لدورها الطبيعي، فالبنك أساس عمله القروض والائتمان، وإذا لم يفعل ذلك يكون قد فقد العنصر الرئيسي لوجوده، فالبنوك هدفها ودورها التمويل والائتمان، لكن عندما يعطي قروضاً سيتشدد قليلاً بما يضمن أن تعود إليه أمواله.. لكن لا يمكن أن تتوقف البنوك عن إعطاء التمويل والائتمان.

• البعض يرجع اسباب التعثر إلى ارتفاع فوائد الدين في البنوك.. فما رايك ؟

الاقتصاد المصري مرت به فترة عانى فيها من عدم الاتزان، فكان يتم اتخاذ قرار في اتجاه واحد وليس ضمن مجموعة قرارات.. ولذلك كان لابد من اتخاذ حزمة قرارات تكمل بعضها كما يحدث الآن.. فمثلاً كان هناك ارتفاع لسعر الدولار من ٣،٨٠ إلى ٧ جنيهات فكان لابد من اتخاذ حزمة قرارات وليس إجراءً واحداً، المشكلة أنه كان يتم اتخاذ قرار في جانب ونغفل باقي الجوانب، فتكون النتيجة أن الإجراء الفردي يحقق نتيجة عكسية سلبية، حيث كان هناك إجراءات أخرى لابد أن يتم اتخاذها مع نفس الإجراء.. أما بالنسبة لسعر الفائدة.. فكان في وقت من الأوقات أعلى من ٢٠٪، وكانت الأمور تسير بشكل جيد لأن حالة السوق كانت جيدة.. وعند تحرير سعر الصرف ارتفع سعر الدولار ولم ينخفض، ولكن عندما تم اتخاذ حزمة من القرارات مؤخراً مثل تخفيض الجمارك والضرائب وغيرهما انخفض سعر الدولار وظهرت آثار تحرير سعر الصرف.. لذا لابد من اتخاذ حزمة إجراءات عندما نريد إحداث تغيير أو إصلاح، وبالتالي فإن كل ذلك ينعكس على البورصة، فإذا كان الاقتصاد في حالة نمو، فالبورصة في حالة نمو.. والبورصة هي



مرآة لحالة الاقتصاد، لذلك عندما حدث النشاط الاقتصادي سجلت البورصة المصرية أعلى نمو للنشاط في العالم عام ٢٠٠٤.

• ما تأثير انخفاض سعر الدولار امام الجنيه على البورصة ؟

انعكاس إيجابي وجيد بدون شك لأن المستثمر يأخذ أرباحه بالجنيه المصري.. فعندما يحولها بسعر منخفض فهو باع بسعر دولار مرتفع، واشترى الآن بسعر أقل، وبذلك يكون قد استفاد مرتين، ربحه العادي من الورقة، إضافة لمكسبه من انخفاض سعر الدولار.

• إلى اي مدى تأثرت البورصة بحالة الركود والكساد التي سادت الاقتصاد المصري في السنوات الماضية ؟

كان هناك تأثر ملحوظ.. فحجم النشاط كان أقل من المستويات الطبيعية، فطالما هناك تباطؤ للاقتصاد يقل النشاط في البورصة، وعندما يكون هناك نمو اقتصادي فإن البورصة تنتعش وحجم النشاط يزيد.. فمثلاً الاستثمار الأجنبي كان حجم تعاملات الأجانب من ١٢٪ إلى ١٤٪ بلغ الآن ٢٨٪ من إجمالي التعاملات، وهذا نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بتخفيض الجمارك والضرائب وتشجيع الاستثمار، كل ذلك انعكس إيجاباً على زيادة جذب المستثمر الأجنبي للبورصة.

• هل ترى ان صورة رجل الأعمال قد اهتزت عما كانت عليه ؟

صورة رجل الأعمال لم تهتز، فلا يجب أن نعمم.. فإذا كان هناك ثلاثة أو خمسة أو عشرة رجال أعمال سيئون.. فكم نسبتهم من حجم رجال الأعمال في مصر.. هناك رجال أعمال ملتزمون، ويراعون ربهم في تعاملاتهم، ويسددون أموال البنوك.. وكل مجتمع فيه الطيب والسيئ، لكن من وجهة نظري أن الإعلام أحياناً يضخم الموضوع، وأحياناً الإكثار في الحديث عنها يعطيها حجماً أكبر من حجمها الحقيقي.. ونتساءل كم رجل أعمال لديه مشاكل؟.. فمن عشرة آلاف رجل أعمال هناك عشرة فقط لديهم مشاكل والباقي ملتزمون.. ولا يعني بالضرورة وجود عشرة رجال أعمال تصرفوا بطريقة خاطئة سواء متعمدين أو غير متعمدين أن كل رجال الأعمال لصوص.. وغالباً الذين تعثروا كانوا غير متعمدين، إنما جاء تعثرهم نتيجة ظروف اقتصادية خارجة عن إرادتهم.. منهم من أخذ قرضاً بمليون دولار، بسعر ٣٤٠ قرشاً وأصبح السعر ٦٤٠ قرشاً، فبدلاً من أن يسدد ٣ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه عليه أن يسدد ٦,٤٠٠ مليون جنيه، وهذا بدون شك يؤثر على مركزه المالي وقوائمه المالية.. وهذه أمور خارج إرادتهم، وليس كل رجال الأعمال المتعثرين تعمدوا أن يخطفوا الأموال ويهربوا بها، فنسبة رجال الأعمال الجيدين كبيرة.. ورجال الأعمال هم الأعمدة القائم عليها الاقتصاد القومي خاصة أن اقتصادنا الآن اقتصاد حر قائم على رجال الأعمال وطرح المشروعات لتنمية الاقتصاد وتشغيل العمالة.





جمال الناظر

رئيس جمعية رجال الأعمال

- رؤساء البنوك كانوا يصرفون مئات الملايين بتعليمات من الحكومة
- مشكلة د. عاطف عبيد انه كان لا يحب مجابهة المشاكل ولم يسيطر على وزرائه
- قرارات الحكومة الحالية فاقت الطموحات.. ولكن!
- مسلسلات التلفزيون قدمت رجال الأعمال في اسوا صورة
- سبب التعثر اننا خلطنا السياسة بالاقتصاد
- كل مشاكل المتعثرين مع بنوك القطاع العام
- الاستثمارات لا تأتي بقرار وزاري

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات المتحضرة بدور رئيسي وهام في دفع حركة الحياة والتنمية في معظم البلاد.. وتأتي التجمعات التي تضم رجال الأعمال في مقدمة التنظيمات الأهلية ذات الأهمية والخصوصية التي تؤدي دوراً حيوياً في منظومة الاقتصاد والتنمية بل والسياسة أيضا..

وتعد جمعية رجال الأعمال المصريين في مقدمة مؤسسات المجتمع المدني التي تضم شريحة هامة من نسيج المجتمع ورموزه.

يرأس الجمعية الوزير الأسبق جمال الناظر الذي شغل موقع أول وزير للاستثمار والتعاون الدولي، ثم تولى حقيبة وزارة السياحة والطيران.

ونظراً لخبرته الطويلة وما يتمتع به من سمعة طيبة بين أوساط المستثمرين ورجال الأعمال.. تم اختياره رئيساً للجمعية التي تمثل حوالي ٥٠ ألفًا من العاملين في النشاطات الاقتصادية المختلفة.. في هذا الحوار يحدد لنا الرجل الأضلاع الثلاثة في ملف التعثر.. البنوك، والحكومة، ورجال الأعمال.. ويقدم لنا روشتة الدواء لعلاج آلام هذا المرض..

وكان معه هذا الحوار..

• في البداية اسأل الوزير جمال الناظر باعتباره رئيساً لجمعية رجال الأعمال عمن يستحق ان تطلق عليه تسمية "رجل اعمال" ؟

صمت قليلاً ثم قال.. والله السؤال ده صعب جداً.. أتمنى أن نصل يوماً إلى إجابة عليه.. فقد أصبحت كلمة رجل أعمال صفة لمن لا صفة له، ويستطيع أي شخص أن يطلقها على نفسه أو يكتبها في بطاقته الشخصية أو جواز سفره.. من جانبنا فقد تحدثنا مع قيادات الجوازات وطلبنا منهم عدم كتابة رجل أعمال في جوازات السفر، وأن يتم تسجيل الصفة الحقيقية لحامل الجواز مع بيان طبيعة العمل وماهيته ووصف نوع العمل الذي يمارسه إن كان تاجراً أو غير ذلك...

• ما هي شروط انضمام الأعضاء لجمعية رجال الأعمال ؟

في مقدمة الشروط أن يكون المتقدم يتمتع بسمعة طيبة، وأن يكون له موقع قيادي في مؤسسته لفترة لا تقل عن خمس سنوات، وليس شرطاً أن يكون من القطاع الخاص أو العام أو غيرهما.

• ما هي الخدمات التي تقدمها جمعية رجال الأعمال المصريين لأعضائها ؟

إننا نسعى لحل المشاكل التي تواجه قطاع الأعمال بصفة عامة، وتقديم الخدمات التي تدعم نشاطهم.. وبالطبع فنحن لا نتعامل مع المشاكل الشخصية إلا إذا كانت تمثل ظاهرة وتنعكس على الأعضاء بشكل عام، وهناك خدمة أخرى تقدمها الجمعية لأعضائها وتتمثل في مركز المعلومات الحديث الذي أقمناه، والذي تصب فيه كافة المعلومات عن مختلف المستثمرين، ومجالات استثماراتهم، والسلع التي ينتجونها، وبيانات أخرى عن السوق، وإحصائيات عديدة تفيد رجال الأعمال في نشاطاتهم المختلفة.. وهناك أيضاً ما يعرف بمجالس الأعمال التي يبلغ عددها ٣٨ مجلساً تتشكل من العديد من الدول العربية، والمجلس

يجتمع مرة كل سنة في مصر ومرة ثانية في دولة أخرى، وهذه المجالس تتيح الفرصة لرجال الأعمال في البلدين للالتقاء والتباحث في الموضوعات التي تهم قطاع الأعمال في البلدان المشاركة.

وتضم الجمعية عدداً من اللجان المتخصصة في النشاطات المختلفة مثل الصناعة، والزراعة، والبترول، والسياحة، والاستثمار، والتصدير، والبيئة وغيرها.. وتقوم هذه اللجان بمناقشة المشاكل الخاصة بكل تخصص، ويتم إعداد أوراق عمل، نقوم بعدها بإرسالها إلى الوزارات والهيئات التي تقع المشكلة في إطار اختصاصها، ولا نكتفي بعرض المشكلة، بل نسجل الآراء والرؤى والاقتراحات والحلول.. وأحياناً نعقد اجتماعات مع المسئولين ونشرح لهم مشاكلنا وآراءنا، كما نستمع إلى وجهات نظرهم.

● وهل تلقى محاولاتكم هذه استجابة من المسئولين ؟

الأمر يختلف من رئيس وزراء لآخر حسب توجهه ورؤيته وأسلوبه في العمل وكذلك أعضاء حكومته.

● من كان اكثرهم تجاوباً مع مطالبكم ؟

كان الراحل كمال حسن علي أكثرهم استجابة.. وأذكر أنه طلب منا القيام بتنظيم مؤتمر، وحضره شخصياً إضافة إلى ١٤ وزيراً.. وفي هذا المؤتمر تمت مناقشات إيجابية للغاية في سجال بين الوزراء وأعضاء الجمعية.

● ذكرت في حديثك اكثر رؤساء الوزراء تعاون مع قطاع الأعمال.. فمن كان اقلهم ؟

بصراحة.. كان المرحوم فؤاد محيي الدين.. فقد كانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التي شهدتها مصر، فقد كان وزير المالية يواجه إرهاباً من العاملين تحت يديه، حيث كانوا يقولون له أن الوزير الذي سبقك لم يستمع إلى نصائحنا وكانت النتيجة أنه دخل السجن.. ومن سلبيات هذه الفترة أن نجاح وزير المالية كان يحسب بقدر الأموال التي يستطيع جمعها وبأي وسيلة.. لذلك فأنا أقول اليوم للذين يتخوفون من تخفيض الضرائب والجمارك وتأثيرها على الحصيلة إن لم تقم الحكومة بتخفيض هذه البنود فلن تكون هناك مدخلات مالية كافية، وسيتم إغلاق كافة المشروعات.. فالمسألة في النهاية ليست تحصيل جباية وإرهاب المستثمرين ورجال الأعمال.

● وكيف تقيم المرحلة التي تولى خلالها الدكتور عاطف عبيد رئاسة الحكومة ؟

أعتقد أن الدكتور عاطف لم تكن له السيطرة الكاملة على وزرائه، فكل وزير كان يتصرف من منطلق ما يراه ويريده.. والدكتور عاطف عبيد كان يؤثر السلامة، ويؤمن بمبدأ عدم فتح قنوات تؤدي إلى تساؤلات ومناقشات وجدل، وكثيراً ما كان يلتقي برجال الأعمال الذين يعرضون عليه مشاكلهم، لكنه كان يبادرهم قائلاً: "قولولي أعمل إيه؟!".. الحقيقة فقد كانت فترة ولايته سلبية، لكن الرجل لم يكن سيئاً على الصعيد الشخصي.

أسباب التعثر

• واسأل الوزير جمال الناظر رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين عن موقف جمعيته من قضية التعثر فيقول:

أذكر أننا منذ سنتين أقمنا ندوة برئاسة الأستاذ محمود عبد العزيز - رئيس البنك الأهلي آنذاك.. وما قررته اللجنة وتوصلت إليه هو بالضبط ما يحدث الآن.. فقد طالبت بأن تتم مواجهة مشاكل المتعثرين عن طريق الخبراء والمتخصصين في البنوك، وليس الجهات الشرطية التي تتعامل عادة مع المجرمين والخارجين على القانون.. طالبنا بأن يتولى الجهاز المصرفي الإشراف على المشروعات الجيدة لكي تتجاوز تعثرها، حتى لو اقتضى الأمر تعويم هذه المشروعات ومنحها تمويلاً جديداً.. كما نبهنا إلى أن مشكلة التعثر ليست مشكلة شخص حصل على أموال من البنوك ولم يقم بتسديدها، لكنها مشكلة آلاف العمال الذين تضرروا من إغلاق المؤسسات التي يعملون بها لينضموا إلى طوابير العاطلين.

• ولماذا تأخر العمل بتلك التوصيات والحلول المقترحة ؟

لأن وزارة الدكتور عاطف عبيد كانت تؤثر السلامة، كما ذكرت، وكانت وزارته تعمل بمنطق أن رجال الأعمال هؤلاء اقترضوا أموالاً ولم يردوها، وأن الحل هو سجنهم.. ومن هرب منهم فقد هرب!.. إن الطريقة التي عولجت بها المشكلة لم تكن إيجابية أو منطقية.. فالإجراءات البوليسية لم تضر برجال الأعمال وحدهم، بل أضرت برجال البنوك أيضاً، بعد أن تم القبض على الكثيرين منهم، وأصبح لدى رجال البنوك روح سلبية، يؤثرون السلامة هم أيضاً، ويحجمون عن تقديم التسهيلات والقروض حتى لا يطالهم ما طال زملاءهم، وتجاهلوا طلب تمويل المشروعات حتى لو تأكدوا من سلامة موقف العميل والمشروع بنسبة ٩٩٪، وهكذا سادت هذه الروح السلبية التي نعاني من تبعاتها الآن بعد أن تضخمت المشاكل وتعقدت بشدة.

لقد كان مناخاً سيئاً للغاية، والدليل على ذلك أن هناك عشرات الشركات العالمية تركت الاستثمار في مصر وذهبت إلى دول أخرى، كما ترك خيرة شبابنا وذهبوا ليعملوا في الأقطار العربية الشقيقة.. فقد فرضت الضرائب بدون حساب أو منطق مما أدى إلى هروب الناس من البلد.. لقد شهدت فترة ولاية الحكومة السابقة عدم وضوح في الرؤية أو استقرار في القوانين والقرارات الاقتصادية، كما ساهم الجهاز الضريبي في هذه المأساة فاتخذ التقديرات الجزافية والمبالغ فيها والظالمة.. وقد جرت أحداث مؤسفة.. خذ عندك مثلاً وضع رئيس شركة في قفص الاتهام وخلف القضبان حتى تنطق المحكمة ببراءته، والسبب أن شركته اختلفت مع مصلحة الضرائب حول المبلغ الذي قدرته، ورغم رضوخ الشركة ودفع ما عليها لكن ما حدث أن رئيس الشركة حكم عليه بالسجن وذهب إلى المحكمة محبوساً انتظاراً للإفراج عنه!..

كانت التفاصيل والأحداث التي رواها الوزير جمال الناظر الذي كان يتولى يوماً ما حقيبة الاستثمار والتعاون الدولي، ويجلس الآن ممثلاً لرجال الأعمال كرئيس لجمعية تمثلهم.. كان الحديث ثقيل الوقع على الأذن، يدعو إلى الحزن والأسى.. فاقترحت عليه أن ننتقل



بحوارنا من موقع الماضي إلى ضفة الحاضر والمستقبل.. ابتسم الرجل أخيراً وقال "يا ريت"..

• فسألته عن رايه في اداء المجموعة الاقتصادية في الحكومة الجديدة.. والقرارات الأخيرة.. قال:

الحقيقة أن ما قامت به المجموعة الاقتصادية فاق الطموحات، فلم نكن نتصور أن تكون لديهم هذه الجرأة على اتخاذ مثل هذه القرارات وبهذه السرعة، خاصة وأن البعض كان يرى أنه من الأفضل التريث قليلاً للقيام بدراسة وافية لكافة الجوانب قبل اتخاذ هذه القرارات، لكن الوضع العام كان يحتاج لتحريك المياه الراكدة وبعث الثقة في قطاع الأعمال الذي عانى كثيراً في الفترة الماضية، وبالطبع فأنا لا أستطيع الإسراف في التفاؤل.. لأن إصدار القوانين شيء والتطبيق شيء آخر.. وهذه القوانين قد تصطدم بالبيروقراطية التي نجح أباطرتها في خلق مزايا كبيرة لأنفسهم من الصعب أن يتنازلوا عنها بسهولة.. لذا لابد من التصدي لهؤلاء بكل قوة.

• هل كان للجمعية دور في مواجهة هذه السلبيات؟

بعد أن رفعنا توصيات المؤتمر الذي عقدناه لرئيس الحكومة ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي، سعينا لشرح حقيقة المشكلة وأبعادها لمجتمع رجال الأعمال في الخارج، بعد أن أصبح الكثيرون يتساءلون مع من نعمل في مصر خاصة بعد أن دخل كثير من رجال الأعمال السجون.. وبذلت جهداً كبيراً في تحسين الصورة والتقليل من ضخامة المشكلة حيث أن الـ ٤٠ مليارا التي دار الحديث حولها والتي تمثل حجم أموال البنوك لدى رجال الأعمال كما يثار كان نصفها في الواقع (فوائد) وغرامات على الفوائد، إضافة لوجود أصول تمثل نسبة كبيرة من هذا الرقم، والغريب أن أحد المتعثرين كان له عند الحكومة (٨٠٠) مليون جنيه لكن البنوك قالت له أن الأمر لا يخصنا "روح هات فلوسك من الحكومة"!..

• في تقديرك.. لماذا حدث التعثر ؟

التعثر حدث لأننا خلطنا السياسة بالاقتصاد.. وهذا حدث من قبل أن تأتي حكومة د. عاطف عبيد.. فقد كانت حكومة د. كمال الجنزوري تعتبر أن من مؤشرات نجاحها أنها كانت تدفع الاستثمار بدرجة كبيرة، وهذا شيء عظيم، ولكن الطريقة التي دفعت بها الاستثمارات كانت غير فنية، فالاستثمارات لا تأتي بقرار وزاري، ولا بأن مسئولاً في مجلس الوزراء يأتي بالمستثمرين ويقول لهم كل واحد يدفع (كذا)، هذا الأسلوب يصلح لعمليات التبرع، ولكن من أجل إقامة مشروع لابد أن تكون هناك دراسة اقتصادية، وما يؤيد وجهة نظري هذه، أن أغلب حالات التعثر حدثت في بنوك القطاع العام الأربعة لأنها كانت تتلقى تعليمات من الحكومة بأن تعطي لـ (فلان) مبلغ (كذا) والمسئول في البنك يقول حاضر.

• هل ترى ان الإسراف في التسهيلات كان احد اسباب التعثر ؟

طبعاً.. لقد كانت الحكومة تطلب من أحد رجال الأعمال المساهمة في مشروع ما بخمسين



أو مائة مليون جنيه، ويرفض رجل الأعمال المساهمة لعدم توفر الأموال لديه، ثم تصدر تعليمات لرئيس البنك بإعطائه المبلغ، فيعطيه، ويتم تفصيل الدراسة على مقاس هذا القرض، ولا يستطيع رئيس البنك أن يرفض لأنه يعلم أن التجديد لاستمراره في موقعه يتم سنة بسنة.. ومن هنا نجد أن كل مشاكل المتعثرين مع بنوك القطاع العام الأربعة.

• إذن بدا التعثر في حكومة د. كمال الجنزوري.. فيكف سارت الأمور بعد ذلك؟.. وكيف تعمق التعثر؟

تعمق التعثر بسبب الكساد الذي عم، فحتى المشروعات الجيدة لم تعد تحقق ما كانت تحققه من قبل، كما انكمش السوق لأسباب خارجية، بالإضافة إلى الأسباب الداخلية، فعلى سبيل المثال فقد أثرت علينا حرب الخليج تأثيراً كبيراً، وضربت السياحة ضربة قوية.. ولسوء الحظ حدث الاثنان معاً داخلياً وخارجياً.. إجراءات خاطئة في الداخل، وكساد بالخارج.

• في تقديرك.. ماذا نفعل لكي نتجاوز هذا التعثر ؟

بداية.. لابد من قرارات جريئة، وهو ما فعلته الحكومة الحالية.. كما يجب حدوث تغيير في الرسالة الإعلامية، فقد تركزت جميع المسلسلات في شهر رمضان الماضي، وقبل الماضي على انحراف رجال الأعمال، ولم نشاهد أبداً نموذجاً جيداً لرجل الأعمال.

• الا ترى ان بعض رجال الأعمال كانوا سبباً في التركيز على هذه الصورة السيئة ؟

نعم البعض ساهم، ولكنهم قلة، فالعدد الحقيقي للمنحرفين أقل بكثير من العدد الجيد.. هناك رجال أعمال ناجحون جداً وشرفاء ونفخر بهم.. فلماذا لا يبرز الإعلام نموذجاً من هذه النماذج الجيدة؟.. للأسف فإن الإعلام ساهم في تضخيم هذه الصورة السيئة وتعميمها.. وسأضرب لك مثالاً حدث في أحد الاجتماعات لمنظمة عربية والتي عقدت في عمان، وكانت مصر ممثلة فيها.. ففي أحد اللقاءات مع نائب رئيس الوزراء العماني توجه بحديثه لممثل مصر وسأله: ما هذا الذي تنشروه في صحفكم وتسيئون به إلى أنفسكم؟



وأذكر أن التركيز الإعلامي في تلك الفترة كان حول قضية الطبيب الذي يعتدي على مريضاته.. وبعد حوالي شهر ونصف من الأخبار والتحقيقات الصحفية التي شملت مختلف الصحف اتضح أن هذا الطبيب عمره الآن ٧٥ عاماً، وأنه كان يمارس هذه الأفعال المشينة منذ ٣٠ سنة.. فلماذا كل هذا التركيز على خطأ وقع منذ هذه السنوات الطويلة وتضخيمه.

وقد واصل المسئول العماني حديثه قائلاً: لقد كنا كل صيف نسافر إلى مصر بعائلاتنا للعلاج.. والآن وبعد ما نشرتموه عن أنفسكم.. من سيذهب إلى مصر طلباً للعلاج؟!..

ومن هنا أقول أن الرسالة الإعلامية لابد وأن تتغير.. إن من يتابع إعلامنا يبدو له وكأن مصر ليس فيها سوى الأمور السيئة فقط.. والواقع أن هذا يؤثر علينا في جميع المجالات.

سجن محيي الدين الغريب

• وانتقل في حواري مع الوزير جمال الناظر رئيس جمعية رجال الأعمال إلى نقطة هامة أخرى فرضت نفسها مؤخراً واثارت ارتياحاً في اوساط رجال الأعمال.. واسأله رايه عن تعديل المادة ١٣٣ من القانون.. هذا التعديل الذي يسمح بانقضاء الدعوى الجنائية والإجراءات البوليسية الأخرى إذا ما سدد العميل مديونياته للبنك بعد الأحكام "الباتة" التي قضت بها المحكمة ويجري تنفيذها؟.

فيقول:

في جميع بلاد العالم أي صاحب شركة أو مشروع قد يخسر ويفلس.. فلا يتم سجنه إلا إذا كان قد زور أو أدين في عمليات غير سليمة.. ولعلني هنا أذكر ما تعلمناه من أساتذتنا مثل الدكتور القيسوني الذي قال: "كن شجاعاً في عملك، وسوف تسأل عن أمرين: إذا اتخذت قراراً خاطئاً ولا يكون عندك ما يبرر سبب اتخاذك لهذا القرار، وألا تكون لك مصلحة شخصية في هذا القرار.. إذا عملت بهذين الأمرين فتأكد تماماً أن أقصى ما يمكن أن يحدث لك هو أن يتم نقلك من المنطقة التي تعمل بها إلى منطقة أخرى".. أما أن يتم سجنك لأنك اتخذت قراراً خاطئاً بدون مصلحة شخصية فهذا أمر غريب وظالم أدى إلى سجن البعض دون وجه حق ووفاتهم في السجن قهراً مثلما حدث مع رئيس بنك القاهرة.. وهناك أيضاً ما حدث مع الدكتور محيي الدين الغريب وزير المالية السابق الذي قضى في السجن شهوراً طويلة تجاوزت العامين، وكل الاتهامات الموجه إليه أنه ضيع على الدولة موارد ربما كانت ستدخل خزانتها.. ثم ثبتت براءته..

علماً أنه استخدم سلطاته ولم يتربح.. أو ينحرف.. ولهذا صدر الحكم ببراءته هو ومن معه حيث لم يثبت أنه حصل أي منهم على مليم واحد.. وهو كوزير قد يرى إعفاء شخص ما من سداد مليون جنيه لأنه قد يدخل لخزانة الدولة عشرة ملايين.. ولكن لم يثبت أن هناك انحرافاً في أي تصرف.. هل هذا معقول؟!

• كيف يقيم رئيس جمعية رجال الأعمال التسوية التي اجريت مع رجل الأعمال احمد بهجت ؟

الرجل ظلم ظلماً بيناً بلا جدال.. فإذا كان قد تراكم عليه مليار و٦٠٠ مليون جنيه، إلا أن لديه أصولاً ضخمة ومشروعات كبيرة لا تنتهي في عام أو اثنين أو حتى خمسة أعوام.. وأحمد بهجت رجل متفائل وعملي ووضع دراساته بشكل جيد وعلى أن يسدد ديونه في مواعيدها، ولكن الظروف تغيرت من حوله، والسوق تعثر ولم يتمكن من السداد، وهنا لا يجب التعامل معه على أنه أجرم.. كما لا يجب أن نفتح المجال ١٨٠ درجة ثم نغلقه فجأة ١٨٠ درجة.. وهذا خطأ وتصرف غير سليم.

• هل انت متفائل تجاه مستقبل قطاع الأعمال ؟

طبعاً متفائل، وقد سعدت بالإجراءات الجديدة التي تؤكد أنه أصبح هناك تفكير متزن، وليس هدفهم القبض على الناس والزج بهم في السجون.




• رغم وجود عدد كبير من رجال الأعمال.. بماذا تفسر ضعف حجم الاستثمارات في مصر؟

الاستثمار في مصر لابد أن يعتمد الجزء الأكبر منه على غير المصريين.. ولكن مشكلتنا أنه يوجد البعض ممن يدعون أن المستثمرين لو جاءوا سينهبونها.. وبسبب هذه النظرة القاصرة يهرب المستثمرون ويذهبون لبلاد أخرى.. ونحن اليوم لدينا فرصة ذهبية لتشجيع المستثمرين عامة والعرب بصفة خاصة، حيث لدينا العديد من المشروعات الجيدة، وعلينا أن نشجع المستثمر على الحضور إلى مصر، ونشعره أنه معزز مكرم، وأن استثماراته آمنة، وأنه يمكن أن يدخل مصر ويغادرها في أي وقت وبلا تعقيدات وإجراءات بيروقراطية.. علينا أن نشجعه بكل السبل خاصة وأننا محاطون بأسواق خالية من هذه البيروقراطية.

• في تقديرك ما هي الإجراءات التي يجب ان يتخذها جميع الأطراف حتى لا تتكرر مشكلة التعثر؟

المفتاح الأول في يد الجهاز المصرفي، فلا يمكن أن يتم إنجاز أي مشروع إلا بتمويل مع رأس المال.. ومن هنا لابد أن يكون الجهاز المصرفي جيداً وقادراً ومتمكناً بوسائله على القيام بدراسات الجدوى لأي مشروع، وأن يرفض أي تعليمات تأتيه من الحكومة بإعطاء قروض لأي شخص مهما كان.

كذلك لابد من صدور قرار بعدم إحالة أي موظف أو حتى ساعي للتحقيق إلا بقرار من البنك المركزي الذي يقوم بالتحقيق أولاً، فإذا وجد أن هناك انحرافًا أو شبهة جريمة يعرض الأمر على النيابة.. أما غير ذلك فيتولاه البنك المركزي.

• كم عدد رجال الأعمال في مصر تقريباً؟

الذين تنطبق عليهم مواصفات رجال الأعمال بالفعل عددهم ما بين ٤٠ و٥٠ ألفًا.

• وكم يبلغ حجم استثمارات هذا الكم؟

مشكلتنا أننا طرحنا مصر في الفترة الماضية على أنها سوق، فأغلب الاستثمارات التي جاءت كانت بهدف أن تبيع في السوق المصري، وقد يكون هذا جائزاً في فترة ما، ولكن الآن يجب أن نشجع الاستثمارات التي تخلق صادرات.. وقليلون جداً من العدد الذي ذكرناه من يعملون مع السوق الخارجي..

• وماذا تقول عن اتفاقية الكويز؟

إن أحد الانتقادات التي تواجه إلى اتفاقية الكويز بأنها سيستفيد منها المنتجون الكبار، وهذا عكس الواقع لأن المنتج الكبير يبيع بالفعل سلعاً في أمريكا، والمفروض أن يستفيد منها المنتجون الصغار الذين لا يعرفون كيف يخرجون بمنتجاتهم إلى الخارج..

إن هذه الاتفاقية في صالح الاقتصاد المصري، وهناك مفهوم خاطئ أنها ستؤدي إلى إغراق مصر بمنتجات إسرائيلية، ولكن الواقع أنه حتى نسبة الـ ١١,٧٪ لن تدخل مصر على شكل بضائع أو سلع.



• بصفتك رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين.. ما هي اكبر مزايا وعيوب رجل الأعمال المصري ؟

رجل الأعمال بصفة عامة ليس ملاكاً بجناحين.. إنه إنسان إذا وجد فرصة للاستفادة لابد أن يستغلها ويستفيد.. وهناك الكثيرون من رجال الأعمال انساقوا إلى السياسة فتغيروا.. وأحد رجال الأعمال قال "إنني طوال حياتي ما رأيت وزيراً وجهاً لوجه، فعندما أفاجأ بأن رئيس الوزير يطلب مقابلتي أشعر بالتوتر.. وما يقوله لي أفعله".. وهكذا أساءت السياسة لمجتمع الأعمال.. فإذا دخل رجل الأعمال في السياسة أصبح له دور آخر أبعده عن مجاله.. وهناك عيب آخر لدخول رجل الأعمال في مجال السياسة حيث أنه ينبهر بتركيز وسائل الإعلام عليه فيشعر بالنجومية، ويتحول إلى نجم.

• ما هي ابرز مزايا رجل الأعمال المصري ؟

الإنسان المصري بصفة عامة ذكي جداً.. ورجل الأعمال المصري يعرف كيف يستفيد من ذكاء وعاطفية العامل المصري الذي يعطي كل ما لديه مقابل كلمة تشجيع.. ورجال الأعمال المصريون وطنيون، وقد أثبتت الأزمة الأخيرة أن الهاربين منهم وطنيون أيضاً.

وفى ختام هذا الحوار مع الوزير جمال الناظر رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أطلب منه أن يوجه كلمة إلى الحكومة، ورجال الأعمال الهاربين، وقطاع الأعمال الخاص.. فيقول:

بالنسبة للحكومة أقول: إنكِ أعلنته أنك شريكة مع رجال الأعمال، فلا تنسي أن تنفيذ هذه الشراكة يقتضي أن يكون التفكير مشتركاً.. أي لا تفكري وحدك وتتخذي القرار بمفردك.. فلنفكر معاً، ونعمل معاً، وسنصل بإذن الله معاً.

وأقول لرجال الأعمال الهاربين: أنتم لستم سيئين أو أشرارًا.. وأنا متأكد أنكم عندما تثقون أنكم ستُعاملون معاملة آمنة ستعودون لبلدكم ولعملكم.

وأخيراً أقول لقطاع الأعمال الخاص: علينا أن نعمل بالمبادئ التي كنا نراعيها دائماً، وأن ندرك أننا مهما عملنا فإن الله سيحاسبنا على ما فعلناه.



صدر للمؤلف

• نجوم الصحافة	أخبار اليوم
• كنت وزيراً للداخلية	أخبار اليوم
• هكذا رايت إسرائيل	أخبار اليوم
• الديمقراطية والانتخابات	دار المعارف
• محاكمة نميري	دار الصفوة
• رحلة فى اعماق الشيخ الشعراوي	دار الصفوة
• فاتنة الدنيا وحسناء الزمان	دار السياسة
• مصطفى امين - فكره لا يموت	أخبار اليوم
• غريبة يا دنيا	دار الصفوة
• عندما ينطق الجماد	دار الصفوة
• مصر هبة المصريين	دار السياسة
• رحلة السندباد فى اعماق الجماد	المركز العربى للإعلام

فهرس الكتاب

رقم الايداع
٢٠٠٥/٢٧٠٣